الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون . تيارت .
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة العربية وآدابها

مطبوعة بيداغوجية

مقياس علم النحو العربي

خاص بالسنة الثانية ليسانس جميع الشعب

من إعداد الأستاذ بن جلول مختار
أستاذ محاضر قسم أ

الموسم الجامعي 2021-2022

بسم الله الرحمن الرحيم

مطبوعة بيداغوجية :

الجامعة : ابن خلدون تيارت. الكلية : الآداب واللغات

القسم : اللغة العربية وآدابها. الميدان اللغة والادب العربي

الطور : الأول ليسانس ل م د. السداسي الرابع

الوحدة التعليمية أساسية: منهجية استكشافية أفقية ☐ ☐ ☐ ☒

الفرع: جميع الشعب

المادة : علم العربي العربي رمز المادة :

نوعية النشاط البيداغوجي : درس ☒ **أعمال موجهة أو تطبيقية** ☐

طبقا للبرنامج المقرر نظام :ل.م.د-

السنة الجامعية : 2021 / 2022

من إعداد : الدكتور بن جلول مختار

الرتبة : أستاذ محاضر أ التخصص : دراسات لغوية

فهرس المحتويات

مقدمة : 05
مدخل : علم النحو العربي النشأة والقعيد 06
المحاضرة الأولى : الإسناد في الجملة الاسمية.....16
المحاضرة الثانية : الحذف في الجملة الاسمية.....36
المحاضرة الثالثة : نواسخ الجملة الاسمية –كان وأخواتها –.....39
المحاضرة الرابعة : نواسخ الجملة الاسمية – إنّ وأخواتها –.....49
المحاضرة الخامسة : نواسخ الجملة الاسمية – أفعال المقاربة –.....55
المحاضرة السادسة : نواسخ الجملة الاسمية – ظن وأخواتها –.....60
المحاضرة السابعة : المجرورات (الدلالات والأنواع).....63
المحاضرة الثامنة : حروف العطف الأنواع والدلالات –.....68
المحاضرة التاسعة : التعريف والتنكير.....74
المحاضرة العاشرة : الأسماء المبهمة 79
المحاضرة الحادية عشر : التوابع.....83.
المحاضرة الثانية عشر : أسلوب النداء.....90
المحاضرة الثالثة عشر : أنواع الجمل (الجمل التي لها محل من الاعراب).....93
المحاضرة الرابعة عشر : أنواع الجمل (الجمل التي لا محل لها من الاعراب).....98
قائمة المصادر والمراجع 100

مقدمة :

إنَّ علم النحو من علوم اللغة العربية الذي يعنى بالمفردة داخل التركيب من حيث الوظيفة والدلالة السياقية، وهو العلم الذي **يعرف به أحوال التراكيب العربية،** وعلم النحو كمفهوم مرّ بمرحلتين اثنتين؛ المرحلة الأولى التي كان يقصد به علم اللغة من صوت وصرف وتركيب ودلالة وبلاغة وغيرها من علوم العربية، ومرحلة ثانية قصد به تتبع أواخر الكلمات لتغير مواقعها في الجملة، وهذا ما سنتطرق غليه بالتفصيل في هذا المقياس من خلال التطرق إلى القضايا النحوية تكملة لما جاء في السداسي الأول من السنة الأولى ليسانس، هذه القضايا التي تشمل الاسناد في الجملة الاسمية وكل ما يتعلق به من رتبة وحذف ومسوغات الابتداء بالنكرة، وما يدخل عليه من نواسخ سواء كانت فعلية أو حرفية، كما أنه بالموازاة سيتطرق لقضية الجنس في اللغة؛ المذكر والمؤنث هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يتطرق لحروف المعاني ودلالاتها كحروف الجر وحروف العطف، بالإضافة لهذه القضايا سيعرج المقياس على قضية العدد؛ المثنى والجمع بجميع انواه السالم والمكسر.

في الختام نسأل المولى عز وجل على أن يعيننا على تبليغ هذه المفاهيم لطلبتنا الأعزاء وأن يكونوا على اتم الاستعداد لتلقيها كما هي ضمن النسيج اللغوي.

د. بن جلول مختار

مدخل إلى علم النحو العربي النشأة والقعيد

لم يكن العرب بحاجة ماسة إلى وضع نظام يضبط لغتهم قبل الإسلام، لأن وسائل الحماية لديهم كانت متوفرة من خلال عملية الانغلاق القبلي في بوادي نجد وتهامة وهذيل وغيرها من القبائل العربية التي كانت تستوطن بطن الجزيرة العربية، هذا من جهة، من جهة أخرى أهل المدن كانوا يبعثون أبناءهم إلى هذه البوادي ليتمرسوا على أساليب الكلام العربي وفنونه، ولنا في سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم أكبر نموذج على ذلك حين بُعِث به لبادية بني سعد. وكلامنا حول وضع النظام من عدمه لا يعني بالضرورة أن العرب كانوا غير دارسين للغتهم أو كانوا غير قادرين على تمثلها في قوالب نظرية؛ إنما القصد من ذلك أن مجال التنظير للغة على مستوى التدوين والإقرار هو المنعدم في تلك الفترة، بينما الدراسة فكانت قائمة من خلال المناظرات والانتقادات والتقييمات التي كانت تقام في سوق عكاض وغيره من الاسواق العربية أين كانت تقام المحاكمات الشعرية لتبيين أحسنه من رديئه.

ولكن بعدما تغير النظام الاجتماعي من ضيق القبيلة إلى مُتسع الدولة بمفهومها الحضاري الذي لا يقصي الأطراف الأخرى لهوية أو عرق أو جنس أو دين، تمزقت تلك الحدود الوهمية التي كانت قائمة بين العربية واللغات الاجنبية الأخرى فظهر اللحن وتفشى إلى أن وصل إلى القرآن الكريم فكان بمثابة إنذار على خطر محدق بهم، هنا تفطن كثير من أبناء هذه الأمة وسعوا إلى إيجاد نظام يحمي لغتهم مما لحقها من أخطاء، فكان لهم ذلك من خلال ظهور ما يسمى بعلم النحو، وقد أشار ابن خلدون في مقدمته لهذه البادرة بقوله " **خشي أهل العلوم منهم أن تفسد تلك الملكة رأسا ويطول العهد بها ، فينغلق القرآن والحديث على الفهوم.**"[1]

فما هو هذا العلم ؟ وما هي حدوده ؟ وما هي الفضاءات التي نشط فيها ؟ وما هي المراحل التي مر بها حتى وصل إلى ما هو عليه الآن ؟ وما مدى تأثره بنحو الأمم الاخرى كاليونان والهند والسريان ؟

1 المقدمة، ابن خلدون، ص 639

النحو لغة واصطلاحا : /

لغة : / جاء في الجمهرة لابن دريد أن " **النحو القصد،** "[1] وزاد على ذلك ابن منظور في لسانه أن النحو " ... **الطريق، يكون ظرفا ويكون اسما، نحاه ينحوه وينحاه نحوا وانتحاه.**"[2]

اصطلاحا : / أما من الناحية الاصطلاحية فهو " **انتحاء سمت كلام العرب،**"[3] على حد تعبير ابن جني، كما اعتبره السكاكي" **معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم،**"[4] في حين يرى الشريف الجرجاني أنه " **علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية،**"[5] أما فيما يخص الفضاء الذي ينشط فيه هذا العلم داخل النظام اللغوي فإنه يتأرجح بين مفهومين العلاقة بينهما علاقة الكل بالجزء، ويمكن تحديد هذين المفهومين من خلال تحديد الظرف الزمني الذي نما فيه كل منهما، فالنحو في بداياته كان يشمل علوم اللغة كلها من نحو وصرف وتركيب وغيرهما، أما الآن وبالتحديد بعد ظهور كتاب التصريف للمازني فيشمل التراكيب من خلال دراسة أواخر الكلمات أو ما يعرف بالإعراب، فتعريف ابن جني للنحو يشر إلى المفهوم الأول حينما يقول " **النحو هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره،**"[6] يعطي أمثلة على غير الاعراب تشمل علم الصرف الذي يعنى بالكلمة مفردة، يقول ابن جني : " .... **وغيره؛ كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير بالاضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك،**" [7]وهو الأمر نفسه الذي أرخ له الشريف الجرجاني فبعدما اعتبره متعلقا بالاعراب والبناء عند بعض العلماء، أضاف بأنه عند آخرين " **علم يعرف به أحوال الكلم من حيث الاعلال،**"[8]و الاعلال تتأرجح دراسته بين علم الاصوات وعلم الصرف.

1 جمهرة اللغة، ابن دريد، ت : د. رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، 1987، ج1، ص 575
2 لسان العرب، ابن منظور، ت : عبد الله علي الكبير وآخرون، دار المعارف، القاهرة، ج6، ص 4371
3 الخصائص، ابن جني، ت : محمد علي النجار، المكتبة العلمية، دار الكتب المصرية، القاهرة، ج1، ص 34
4 مفتاح العلوم، السكاكي، مطبعة مصطفى الحلبي، مصر، ط1، 1937، ص 37
5 التعريفات، الشريف الجرجاني، مكتبة لبنان، بيروت، ص 259
6 الخصائص، ابن جني، ج1، ص 34
7 المصدر نفسه
8 التعريفات، الشريف الجرجاني، ص 259

وعلم الصرف وإن اتسعت دائرته فترة وانحصرت فترة أخرى فإنه جاء لوقوف على البنية النظرية للغة العربية ليحميها من الزلل واللحن والتصحيف وما إلى ذلك من الاخطاء التي يقع فيها المتكلمين، يقول ابن جني في هذا الصدد معللا سبب تتبع كلام العرب في تصرفه " **ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم،**"[1] وهو نفس ما ذهب إليه السكاكي في ذكر الغرض من أجل معرفة تراكيب الكلم العربي وذلك حسب رأيه " **لتأدية أصل المعنى مطلقا بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب وقوانين مبنية عليها ليحترز بها عن الخطأ في التركيب من حيث تلك الكيفية،**"[2] أما الشريف الجرجاني فيحصر الغرض في معرفة " **صحة الكلام وفاسده.**"[3]

مراحل نشأة علم النحو : /

من طبائع الامور أن تتشكل في تنشا من خلال مراحل عدة تندرج عموما ضمن ثلاث؛ مرحلة التمهيد، ثم مرحلة الظهور أو البروز، ثم مرحلة النضج والعطاء الاستواء والتباين ، والنحو لم يشذ عن هذه القاعدة. وبما أن ظاهرة الاكتشاف والايجاد لما كان مبهما أو غير بارز تضفي على صاحبها سواء كان شخصا أو أمة نوعا من التميز و الرفعة فإنه لا غرابة من أن تظهر اتجاهه انتقادات موضوعية كانت أو ذاتية، لأجل وضوح ما أشكل أو لحاجة في نفس يعقوب.

مرحلة التمهيد : / تكاد تجمع الروايات التاريخية على أن واضع علم النحو كان **أبو الاسود الدؤلي ت 69 هـ،** بأمر من الخليفة الراشد علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فقد ذكر أبو الطيب اللغوي ت 351 هـ أن " **أول من رسم للدرس النحو أبو الأسود الدؤلي فيما حدثنا به أبو الفضل جعفر بن محمد بن بابتويه ، قال : حدثنا أبو إسحاق إبراهيم بن حميد قال : أخبرنا أبو حاتم السجستاني، وأخبره أبو بكر محمد بن يحي قال : حدثنا محمد بن يزيد النحوي قال : حدثنا أبو عمر الجرمي، عن الخليل، قالوا : وكان أبو الأسود أخذ ذلك عن أمير المؤمنين علي**

1 الخصائص، ابن جني، ، ج1، ص 34
2 مفتاح العلوم، السكاكي، ص 37
3 التعريفات، الشريف الجرجاني، ص 259

رضي الله عنه لأنه سمع لحناً ، فقال لأبي الأسود : اجعل للناس حروفاً، وأشار له إلى الرفع والنصب والجر،"[1] وذكر السيرافي أنه على الرغم من " **اختلاف الناس في أول من رسم النحو : فقال قائلون أبو الأسود الدؤلي وقال آخرون نصر بن عاصم الدؤلي وقال آخرون عبد الرحمن بن هرمز ، وأكثر الناس على أبي الأسود الدؤلي،**"[2] وأول ما قام به أبو الاسود الدؤلي نقط المصحف الكريم، وحتى وإن كان هذا العمل ضمن علم الأصوات فإنه له علاقة وطيدة بالنحو من ناحيتين؛ الأولى أن النحو في بداياته كان يشمل الأصوات، والثانية أن النقط الذي كان يعبر به عن الحركات هي علامات الإعراب التي يعتمد عليها علم النحو في تحديد الحالات الاعرابية للألفاظ داخل السياق.

وبالإضافة إلى هذا العالم فقد نبغ في هذه المرحلة مجموعة أخرى من العلماء كان لهم الباع الكبير في إثراء الدرس النحوي العربي، منهم **ميمون الأقرن ت ... هـ** قال عنه أبو عبيدة أنه " **أول من وضع العربية أبو الاسود الدؤالي ثم ميمون الأقرن ثم عنبسة الفيل ثم عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي.**"[3]كما نجد أيضا من الأعلام الذين ذاع صيتهم في حـواضر علم النحو و العربية **نصر بن عاصم الليثي ت 89 هـ** كان بارعا في القراءة، سئل عن قراءة (قل هو الله أحد الله الصمد) فقرأه بدون تنوين فسمعها أبو اسحاق الحضرمي فما زال يقرأ بها حتى مات.[4] عالم آخر وهو **عنبسة الفيل ت 100هـ** .

مرحلة البروز : / تتشكل ملامح هذه المرحلة مع ظهور **عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ت 117 هـ** أشهر من نار على علم قال عنه الزبيدي أنه " **أول من بعج النحو ومد القياس وشرح العلل،**"[5]وقال عنه صاحب النجوم الزاهرة كان " **إماما في النحو واللغة،**"[6] وجاء في مراتب النحويين

1 مراتب النحويين، أبو الطيب اللغوي، ت : محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ط2، 1974، ص 24

2 أخبار النحويين البصريين ـ السيرافي ـ ت: طه الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي . مطبعة ألبابي الحلبي ـ مصر، ط1، 1955، ص 10 .

3 معجم الأدباء، ج19، ص 220

4 طبقات النحويين واللغويين ـ أبو بكر الزبيدي ـ ت : أبو الفضل إبراهيم ـ دار المعارف، مصر، ص 27

5 المصدر نفسه، ص 31

6 النجوم الزاهرة، ابن تغري بردي، دار الكتب المصرية 1932 ، ص ج1، ص 303

أنه " **أعلم أهل البصرة وأعقلهم ففرع النحو وقاسه وتكلم في الهمز.**"[1] نجد كذلك ممن اعتنوا بالدرس النحوي واللغوي **يحي بن يعمر العامري ت 129هـ** ولعل قصته مع الحجاج بن يوسف فيما يخص اللحن في القرآن لأكبر دليل على براعته في هذه الصناعة خاصة وأن الحجاج قامة في القراءة.[2] نجد كذلك علم آخر من الأعلام الذين زهت بهم الحاضرة الاسلامية وهو **أبو عمرو بن العلاء ت 154 هـ** روى عنه أنه قال " **أخذت في طلب العلم قبل أن أختتن،**"[3] وذكر الأصمعي أنه سمعه يقول عن نفسه وقد شهد له بأنه لم يقلها بغيا أو تطاولا : ما رأيت أحدا قط أعلم مني.

مرحلة النضج والتباين : / تعتبر هذه المرحلة البداية الفعلية لنظام لغوي قائم على أسس علمية وكانت بداية مع **يونس بن حبيب ت 182 هـ** الذي كانت له حلقة درس بالبصرة ينتابها أهل العلم وطلاب الأدب والفصحاء،[4] و **الخليل ابن أحمد الفراهيدي ت 170 هـ** الذي كان بداية لظهور مرحلة جديدة من مراحل تطور النحو العربي، وكلاهما من تلامذة أبي عمرو بن العلاء، إلا أن علمهما الغزير لم يجمع بين دفتي مصنف يمكن الاعتماد عليه في اعتباره المرجع الأساس في علم النحو، وهذا ما تمكن منه أحد تلامذتهم حيث استطاع **سيبوية ت180هـ** بعبقريته الفذة وسعة اطلاعه على ما جادت به قريحة **الخليل بن أحمد الفراهيدي ت 170 هـ** أن يحول تلك الحلقات التعلمية والمناقشات العلمية إلى كتاب وهو فعلا الكتاب أو كما أسماه علماء اللغة بقرآن النحو، فقد جمع فيه كل ما تعلق بدراسة اللغة من صوت وصرف ونحو، وبذلك يكون الكتاب قد دون ما توصل إليه الخليل، إذ أن النحو عنده اكتمل واستقل موضوعيا عن باقي علوم اللغة، فالكتاب في أوله تناول موضوعات لها صلة وطيدة بعلم النحو وهي نظرية العامل، كما يمكن ملاحظة التطور في المصطلح النحوي؛ إذ ظهرت فيه بقوة هذه المصطلحات كالمبتدأ والخبر والمفاعيل والنواسخ والتعدي واللزوم على مستوى الجملة الفعلية.[5] لذلك عد الكتاب من أهم مظاهر القرن الثاني للهجرة في اللغة إضافة

1 مراتب النحويين، أبو الطيب اللغوي، ص 31
2 ينظر : أخبار النحويين البصريين، السيرافي، ص17
3 طبقات الزبيدي، ص 37
4 ينظر : أخبار النحويين البصريين، السيرافي، ص27
5 المدارس النحوية ـ د . شوقي ضيف ـ دار المعارف، مصر ، ص 34

لمعجم العين للخليل على الرغم من أن هناك من يذكر أنه سبق بعدة مصنفات ككتاب **الإكمال** و كتاب **الجامع لعيسى بن عمر ت ... هـ** وكتاب **الفيصل لأبي جعفر الرؤاسي ت ... هـ** لم يصلنا منهما شيء.

مرحلة التأليف : / بعد ذلك بدأت مرحلة التأليف وظهور المصنفات الكبيرة والشروحات، وأهم هذه المؤلفات :

التصريف لأبي عثمان المازني ت 249 هـ : يعتبر هذا الكتاب بمثابة الفيصل بين النحو بمفهومه الشامل لعلوم اللغة، والنحو بمفهومه دراسة أواخر الكلمات؛ أي الاعراب، الغية منه كانت تعليمية.[1]

المقتضب لأبي العباس المبرد ت 285 هـ : عده كثير من الدارسين المصدر الثاني في النحو، وقد ألفه صاحبه في آخر أيامه؛ أي بعدما تخمرت آراء النحويين قبله في فكره،[2] وأهم ما يلاحظ فيه المنهجية العلمية في تبسيط مادته حيث اختصر عناوين أبوابه التي كانت مطولة و دسمة مركزة عند سيبويه،[3] وكان لهذا الكتاب عدة شروحاتلم يصل إلينا منها سوى شرح سعيدالفارقي ت 391 هـ.[4]

أصول النحو لأبي بكر بن السراج ت 316 هـ : على الرغم من أنه يشير إلى الاصول من خلال عنوانه إلا أن مادته كانت نحوية صرفية على العموم سوى ما أشار إليه هو في المقدمة عن العلة وعلة العلة،[5] والملاحظ عليه حسن الترتيب لمسائل سيبويه،[6] كما يعد مرحلة في تطور العلة العقلية والمنطقية.[7]

1 أنظر : المدارس النحوية - د . خديجة ألحديثي - مطبعة جامعة بغداد 1986. ص 103
2 المقتضب ـ المبرد ـ تح عبد الخالق عظيمة ـ عالم الكتب ـ بيروت . ج1، ص 66
3 المصدر نفسه، ج1، ص 88
4 المصدر نفسه، ج1، ص 83
5 ينظر : كتاب الأصول في النحو ـ أبو بكر السراج ـ د . عبد الحسين ألفتلي ـ النجف 1973،ج1، ص 38
6 ينظر : نزهة الالباء في طبقات الأدباء ـ ابن الانباري ـ تح السامرائي ـ مكتبة الأندلس ـ بغداد 1970. ص 186
7 أصول التفكير النحوي عند العرب ـ د . علي أبو المكارم ـ منشورات الجامعة الليبية 1973 ،ج1، ص 22

الجمل للزجاجي ت 337 هـ : يعتبر من المصنفات التي حظيت بعناية فائقة من خلال الشرح، حيث بلغت شروحاته العشرين بالمغرب وحدها كما ذكر صاحب كتاب الزجاجي ومنهجه في النحو،[1] وهناك من شرحة عدة مرات كابن عصفور الإشبيلي ت 669هـ، كان منظما في تبويبه بعيدا عن الغموض وكثرة العلل وتفريعها.[2]

الواضح للزبيدي ت 379 هـ : ألف هذا المصنف بأسلوب واضح بعيد عن التعقيد شأنه في ذلك شأن الكتب التعليمية خال من كثرة العلل والخلاف النحوي. حاول صاحبه إثبات الرأي الصحيح بصريا كان أو كوفيا، وهذا ما يدل على سعة اطلاعه قوة حفظه لآراء من سبقه من النحويين على اختلاف مشاربهم واختلاف أزمنتهم واختلاف بيئاتهم،[3] فهو صاحب كتاب طبقات النحويين واللغويين، لذلك عده ابن حزم الاندلسي كتابا منهجيا يصلح لأن يكون كتابا تعليميا من الطراز الأول.[4]

اللمع في العربية لابن جني ت 392 هـ : من أهم المصنفات التي سعت إلى تيسير النحو على المتعلمين، حسن سبكه جعل الناس ينشغلون به وينسون كتاب الجمل للزجاجي الذي طالما شغلهم، ولكنه لم يشتهر به ابن جني لأن كتاب الخصائص كان أقوى منه.

المفصل في علم العربية للزمخشري ت 538 هـ : يعتبر صاحبه مدرسو نحوية بعد مدرسة سيبويه،[5] لذى عني بعدة شروح أهمها شرح ابن يعيش ت 634 هـ.[6]

1 الزجاجي ومذهبه في النحو د . عبد الحسين المبارك مطبعة جامعة البصرة ـ 1982ص 50
2 رسائل ابن حزم الأندلسي ـ تح د . إحسان عباس ـ بيروت . ج3، ص164
3 الواضح ـ أبو بكر الزبيدي ـ تح عبد الكريم خليفة ـ منشورات الجامعة الأردنية 1962 .
4 رسائل ابن حزم الاندلسي، ج3، ص164
5 تطور الدرس العربي ـ د . حسن عون ـ معهد الجامعة العربية، القاهرة 1970 ـ ،ص 80
6 المرجع نفسه ، ص 100

علاقة النحو العربي بنحو الأمم المجاورة : /

إن من أهم القضايا الموضوعية في ظهور أي علم أن يكون إما متأثرا بما سبقه تأثرا مباشرا فيكون هذا العلم الجديد نسخة مطابقة له في حلة أخرى فقط، أو أن يكون متأثرا تأثرا غير مباشرا كأن يلفت الانتباه إلى الموضوع دون الآليات، والنوع الثاني من التأثير هو الذي لابد لنا أن نقر به فيما يخص النحو العربي وعلاقته بنحو الأمم الأخرى المجاورة له، وندحض النوع الثاني الذي لاطالما نادى به بعض المستشرقين وأقره بعض علمائنا من خلال عدم الرد على تلك الادعاءات الواهية أو من خلال التأثر بما أتووا به كأدلة في نظرهم قطعية الدلالة.

وإقرارنا بتأثر النحو العربي بنحو الأمم الأخرى ليس بالضرورة نفي الأصالة عنه؛ إنما هو واقع لابد من تناوله بنوع من الجدة والموضوعية خاصة وأن هناك أكثر من معطى يثبت ذلك؛ فأسبقية الأمم الاخرى في الخوض في هذا العلم، ومجاورة هذه الأمم للعرب ومخالطتهم لهم من خلال العلاقات التجارية، وظهور علماء في اللغة العربية من أصول هذه الأمم كان لها الاتصال المباشر بثقافات أجدادهم لهي أدلة كافية لإثبات هذا التأثر.

لكن كما أشرنا سابقا فهذا التأثر على مستوى المفهوم العام للعلم أما الآليات والمناهج المتبعة في علم النحو العربي أصيلة لا علاقة لها بما جاء في نحو الآخرين، وذلك لجملو من الادلة على ذلك **أولها** طبيعة اللغة في حد ذاتها حيث كل لغة لها قوانينها الصوتية والمرفولوجية والتركيبية الخاصة بها، **ثانيها** أوائل العلماء الذين درسوا اللغة العربية كانوا عرب أقحاء لم يتصلوا بالثقافات الأخرى، ثالثا عصر الترجمة الذي عول عليه المستشرقون كدليل لاثبات عملية التأثر المباشر مانت بعد ظهور علم النحو العربي بأكثر من قرن أي في العصر العباسي الذهبي.

التأثير بالهنود : / يرجح المشككين في أصالة النحو العربي واعتباره مجرد نسخة من النحو الهندي إلى ترجمة **ابن المقفع ت 142هـ** لكتاب كليلة ودمنة وكتب أخرى إلى العربية وإلى الاحتكاك المباشر بين البصرة والهند باعتبارها من أهم الموانئ التجارية في ذلك العصر، ولكن الملاحظ في الأثر

الذي اقتفاه المستشروقون في إثبات هذا الادعاء أن دواعي وقصة نشأنة النحو الهندي تكاد تكون نسخة طبق الاصل وقصة أبي الاسود الدؤالب والامام على با أبي طالب رضي الله عنه،[1]حسب ما نقله أحمد أمين في كتابه ضحى الاسلام نقلا عن البيروني، وينسف الدكتور زهير غازي هذا الادعاء من خلال هذا التطابق بين القصتين باعتبار أنه من المستحيل أن يكون هذا التطابق حقيقى وبهذا التشاكل المتطابق ويعتبره من نسج الخيال وهو دليل حسب رأيه " **لا يوحي بأي اثر ولا أية صله في هذا المجال،**"[2]ولكن هذا لا يعني أن تكون هناك احتكاكات بين العلمين.

التأثير اليوناني : / إن الثابت في تأثر المسلمين بعلوم الفلسفة والمنطق والطب اليونانية جعل المغرضين يعطفون عليهاكل العلوم بما فيها علوم اللغة، وإذا كانت العلوم الأولى انسانية مطلقة لا تتصل بعرق من الأعراق فإنها تشكل مراحل من تطورها عند الامم أي أن العرب بدأوا مما انتهى إليه اليونانيون وغيرهم في هذه المجالات، ولكن علوم اللغة غير ذلك كما أشرنا سابقا فكل لغة لها انماطها وأساليبها وفنونها الخاصة بها، ومما يؤكد هذا ما ذهب إليه المستشرق جيرار ثروبو أستاذ فقه اللغة في السربون في مقال بعنوان نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه، يؤكد فيه أن النظام النحوي العربي يختلف اختلافا بارزا النظم النحوية الكبرى الموجودة في العالم،[3]وهو بذلك ينسف ويذكر هذا أيضا في مقاله ما ادعاه المستشرق الألماني ماركس في كتابه تاريخ صناعة النحو عند السريان من أن النحو العربي اقتبس من النحو اليوناني وذلك لمجرد وجود تشابه في بعض المصطلحات كما يقول جيرارثروبو.

التأثير السرياني : / لما عجز المشككين في إثبات هذه الادعاءات غيروا وجهتهم نحو النحو السرياني واعتبروا ان النحو العربي تأثر بالنحو اليوني عن طريق السريان، ويعود ذلك حسب رأيهم إلى العلاقة التناسلية بين العربية والسريانية باعتبارهما لغتين ساميتين خاصة أنهما يشتركان في ما يعرف في علم النحو بالإعراب منجهة، ومن جهة أخرى أسبقية السريان إلى علم النحو، ومن جهة ثالثة إلى

1 ينظر : ضحى الاسلام، أحمد أمين، دار الفكر العربي، بيروت، ط10، دت، ج1، ص 245

2 في التفكير النحوي عند العرب، ـ د . زهير زاهد ـ ط ـ بيروت 1986، ص 56

3 ينظر : نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه، جيرارتروبو، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني - العدد الأول المجلد الأول 1978 ، ص 126

الاحتكاك بين العرب والسريان في بلاد العراق، ويوافق هذا الرأي جرجي زيدان بقوله " **ويغلب على قولنا أنهم؛ أي العرب، نسجوا في تبويبه؛ أي النحو، على منوال السريان لأن السريان دونوا نحوهم، وألفوا فيه الكتب في أواسط القرن الخامس للميلاد، وأول من باشر في ذلك منهم الأسقف يعقوب الرهاوي الملقب بمفسر الكتب، المتوفي سنة 460 م،**"[1] أي قبل الهجرو بقرنين وكثير من المؤرخين أشاروا إلى أن أبا الأسود الدؤلي اقتبس نقط الإعراب من السريان، خاصة تقريبا، وأن الكتاب المقدس يسمي اللغة السريانية باسم الآرامية دائماً كما جاء في سفر الملوك ، وغيره،[2]وهذا ما أشار إليه الدكتوبر ابراهيم السمرائي في كتابه دراسات في اللغة السريانية والعربية، وحتى وإن ثبن ان نظام الحركات استمد من اللغة السريانية فإن هذا لا ينفي الأصالة على النحو العربي لأن حتى الأمم الأخرى تأثرت بغيرها من الأمم.

1 تاريخ آداب اللغة العربية، جرجي زيدان، ج1، ص 225

2 ينظر : دراسات في اللغتين السريانية والعربية، د . إبراهيم السامرائي، دار الجيل - بيروت ، 1985 ، ص 13

المحاضرة الأولى : / الإسناد في الجملة الاسمية

مقدمة : /

قال صاحب المفصل في علوم العربية "..... **الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يتأتى إلا في اسمين، كقولك : (زيد أخوك، وبشر صاحبك)؛ أو في فعل واسم، نحو قولك : (ضرب زيد وانطلق بكر)، ويسمى الجملة،**"[1] وهو نفس الأمر تقريبا الذي أشار إليه ابن مالك في الألفية قائلا : **كلامُنا لَفْظٌ مفيدٌ كاسْتَقِمْ،**"[2] وبينه في التسهيل بأنه، أي الكلام " **ما تضمن من الكلم إسنادا مفيدا مقصودا لشذاته.**"[3]

الكلام هو اللفظ المفيد الدال عى معنى والمركب، أسندت إحدى مركباته إلى الأخرى، " **والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه،**"[4]ويبين ابن الناظم ت 686 هـ معنى الافادة في قول ابن مالك " **كأنه قال : الكلام لفظ مفيد فائدة تامة، يصح الاكتفاء بها كالفائدة في (استقم) فاكتفى عن تتميم الحد بالتمثيل،**"[5]و الدال على معنى فصل عن المهمل وإن دلت أجزاؤه على معان في ذاتها؛ لأن اللفظ المركب من كلمتين يكون له ثلاثة معان معنى الكلمة الأولى ومعنى الكلمة الثانية ومعنى التركيب بين الكلمتين فإن استحال المعنى الثالث فهو كلِم لا كلام، ومنه يتضح الفرق بين الكلام والجملة فكل جملة كلام وليس كل كلام جملة، وبذلك يكون الكلام " **أخص منها لا مرادف لها**"[6]، والمراد بالمركب أن " **أقل ما يتألف الكلام من اسمين، كـ (قام زيد) ومنه (استقم)؛ فإنه من فعل الأمر المنطوق به، ومن ضمير المخاطب المقدر بأنت،**"[7]ويكون

1 شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، ت : د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001، ج1، ص 70
2 شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ت : محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000، ص5
3 تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، ت : محمد كامل بركات، دار الكتب العربية للطباعة والنشر، القاهرة، 1967، ص 3
4 أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الانصاري،ج1، ص 11
5 شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ت : محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000، ص5
6 مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، لابن هشام الانصاري، ت: د. عبد اللطيف محمد الخطيب، التراث العربي، الكويت، ط1، 2000، ج5، ص 6
7 أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام ج1، ص 11

بينهما نسبة مقصودة لذاتها وإلا فهو ليس كلاما، أما الإسناد فالمراد به تعليق الكلام بعضه ببعض، يقول ابن يعيش ت 634 هـ في هذا المقام أن الزمخشري يقصد مركب الإسناد دون مركب الإفراد، وهو " **فصل ... احترز به ..... وذلك أن المركب على ضربين: تركيب إفراد، وتركيب إسناد، فتركيب الافراد أن تأتي بكلمتين، فتركبهما، وتجعلهما كلمة واحدة، بإزاء حقيقة واحدة، بعد أن كانت بإزاء حقيقتين، وهو من قبيل النقل، ويكون في الاعلام، نحو (مَعْدِيَكْرِبَ)،**"[1]وقد بين كثير من الشراح ما يصح فيه الاسناد وما لا يصح فيه وما يكون ركنا لذلك أو لا يكون، يقول ابن الناظم ت 686 هـ في خصوص أقسام الكلمة أنها " **على ثلاثة أقسام : اسم وفعل وحرف؛ لأن الكلمة إما أن تكون ركنا للإسناد، أو لا، الثاني الحرف، والأول : إما أن يصح أن يسند إليه، أو لا، الثاني الفعل، والأول الاسم.**"[2]

الجملة الاسمية : /

يقول صاحب مغني اللبيب في تعريفه للجملة الاسمية أنها " **التي صدرها الاسم ك " زيد قائم"، و" هيهات العقيق" و" قائم الزيدان" عند من جوزه وهم الأخفش والكوفيون.**"[3] ويقصد بصدر الجملة " **المسند أو المسند إليه، فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف. .... والمعتبر أيضا ما هو صدر في الأصل.**"[4]

تحديد صدر الجملة : /

1. صدر الكلام من نحو : " **إذا قام زيد فأنا أكرمه** "، وهذا مبني على الخلاف ... في عامل "إذا"، فإن قلنا جوابها، فصدر الكلام جملة اسمية، و"إذا" مقدمة من تأخير، وما

1 شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، ج1، ص 72
2 شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم، المطبعة العلوية، النجف، 1342هـ ، ص6
3 مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، لابن هشام الانصاري، ت: محمد محي الدين، ج5، ص 13
4 مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، لابن هشام الانصاري، ج5، ص 15

بعد "إذا" متمم لها؛ لأنه مضاف إليه، ونظير ذلك قولك : " يوم يسافر زيد أنا مسافر" .... وإذا قلنا : العامل في "إذا" فعل الشرط، و"إذا" غير مضافة فصدر الكلام جملة فعلية قدم ظرفها ، كما في قولك: " متى تقم فأنا أقوم"

2. نحو " **أ في الدار زيد** "، و "أ عندك عمرو"، فإنَّا إن قدَّرنا المرفوع مبتدأ أو مرفوعا بمبتدأ محذوف تقديره "كائن أو مستقر" فالجملة اسمية ذات خبر في الأولى، وذات فاعل مغنٍ عن الخبر في الثاني، وإن قدرناه فاعلا بـ "استقر" ففعلية.
3. نحو (ماذا صنعتَ ؟) فإنه يحتمل معنيين : أحدهما : (ما الذي صنعته ؟)، وعلى هذا التقدير تكون (ما) اسم استفهام، و(ذا) موصولة. فالجملة اسمية قدم خبرها عند الأخفش، ومبتدؤها عند سيبويه. والثاني : (أيَّ شيء صنعتَ ؟)، فهي فعلية قدم مفعولها.
4. نحو (**أبشر يهدوننا**)، فالأرجح تقدير (بشر) فاعلا بـ (يهدي) محذوفا، والجملة فعلية، ويجوز تقديره مبتدأ. وتقدير الاسمية في (**ءأنتم تخلقونه**) أرجح منه في المثال السابق لمعادلتها للاسمية وهي (**أم نحن الخالقون**). وتقدير الفعلية لمعادلتها الفعلية في قول الشاعر : **فقمت للطيف مرتاعا وأرقني فقلت : أهي سَرَتْ أم عادني حلم.**
5. نحو (**قاما أخواك**) فإن الألف إن قدرت حرف تثنية كما ان التاء حرف تانيث في (قامت هند)، أو اسما و (أخواك) بدل منها فالجملة فعلية، وإن قدرت اسما وما بعدها مبتدأ فالجملة اسمية قدم خبرها.
6. نحو (**نِعمَ الرجلُ زيدٌ**) فإن قدر (نعم الرجل) خبرا عن زيد، فالجملة اسمية، وإن قدر (زيد) خبرا للمبتدأ المحذوف فجملتان فعلية واسمية. وإن قدر (زيد) بدلا من (الرجل) – وهو وجه ضعيف حسب صاحب مغني اللبيب – فهي جملة فعلية.
7. **جملة البسملة**، فإن قدر : ابتدائي باسم الله فاسمية، وهو قول البصريين، أو أبدا باسم الله ففعلية، وهو قول الكوفيين، وهو المشهور في التفاسير والاعاريب، ولم يذكر الزمخشري

غيره، إلا أنه يقدر الفعل مؤخرا ومناسبا لما جعلت التسمية مبدأ له، فيقدر: (باسم الله أقرأ) ويؤيده الحديث الشريف (**باسمك ربي وضعت جنبي** ....).[1]

8. قولهم : (**ما جاءت حاجتُك**) فإنه يروى برفع (حاجتك)، فالجملة فعلية، وبنصبها فالجملة اسمية؛ وذلك لأن (جاء) بمعنى (صار)،[2] فعلى الأول (ما) خبرها، و(حاجتك) اسمها، وعلى الثاني (ما) مبتدأ، واسمها ضمير (ما)، وأُنِّث حملا على معنى (ما) و (حاجتك) خبرها. قال ابن يعيش : (لأن (ما) هو الحاجة في المعنى، والتقدير : أيَّة حاجة صارت حاجتَك) وحاجتك : منصوبة لأنها الخبر ...).[3]

المبتدأ والخبر : /

قال ابن هشام الانصاري في كتابه " **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** " : المبتدأ اسم أو بمنزلته، مجرد من العوامل اللفظية أو بمنزلته، مخبر عنه، أو وصف رافع لمكتفًى به.[4]

1. **"اسم"** نحو " **اللهُ** ربُّنا " و "**محمد** نبينا " والذي **بمنزلته** نحو " و**أَنْ تصوموا** خيرٌ لكم " أي صومُكم.
2. **و"المجرد"** كما مثَّلْنا، والذي بمنزلة المجرد، نحو " هل من **خالق** غيرُ الله يرزقكم من السماء والأرض " و "**بحسبك** درهم "
3. **و "الوصف"** نحو " أقائم **هذان** " فـ " **هذان** " ليس خبرا؛ إنما فاعل لاسم الفاعل "**قائم**" سد مسد الخبر.
4. **و "رافعا لمكتفى به "**؛ أي " الفاعل الذي سد مسد الخبر اكتفى به المبتدأ، فقولنا : " أقائمٌ أبواه زيدٌ " فإن المرفوع "أبواه" بالوصف "قائم" غير مكتفى به، وعليه فإن : قائمٌ خبر مقدم،

1 انظر : صحيح مسلم 37/17 – وانظر ك فتح الباري 108/121

2 انظر : شرح المفصل، 91/7

3 انظر : شرح المفصل، 91/7 – وانظر : الكتاب، 24/1

4 أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، ج1، ص 184

و " أبواه " فاعل لاسم الفاعل "قائم" لم يسد مسد الخبر، و "زيد " مبتدأ مؤخر. والوصف قد يكون اسم مفعول: نحو : " ما ممدوح **البخلُ**" و" البخل " نائب فاعل سد مسد الخبر .

ولابد للوصف المذكور من تقدم نفي أو استفهام، نحو :

خليليَّ **ما واف** بعــهدي **أنتما** إذا لم تكــونا لي على من أقاطع

أقاطن قوم سلمى أم نووا ظعنا إن يظعنوا فعجيب عيش من قطنا

وقد أجاز الكوفيون والاخفش عدم اشتراط تقدم الوصف نفي أو استفام، نحو :

خبيرٌ بنو لهب فلا تك ملــغيا مقـــــــــالةَ لِهبي إذا الطير مرَّتِ

يرى البصريون ما عدا الاخفش أن " **خبير** " خبر مقدم، وبنو : مبتدأ مؤخر. (يجوز الإخبار عن الجمع بالمفرد إذا كان على زنة **فعيل** كما جاء في قوله تعالى " **والملائكة** بعد ذلك **ظهير** ")

1. إذا **لم يطابق** الوصف ما بعده **تعينت ابتدائيته**، نحو" **أقائم** أخواك " **قائم** : مبتدأ، **أخواك** : فاعل لاسم الفاعل سد مسد الخبر
2. وإن **طابقه في غير الأفراد تعينت خبريته**، نحو"**أقائمان** أخواك"و"**أقائمون** إخونك " **قائمان** خبر مقدم، **إخوتك** مبتدأ مؤخر.

وإن **طابقه في الافراد احتملهما**، نحو" أقائم أخوك" يكون **قائم** : مبتدأ أو خبر مقدم، ويكون **أخوك** فاعلا أو مبتدأ.

العامل في المبتدأ :

تجرد المبتدأ من العوامل اللفظية ويدل على أن العامل فيه الابتداء؛ أي خلوه من العوامل اللفظية. " **وهي مسألة قد اختلف فيها العلماء؛ فذهب الكوفيون إلى أن .... الخبر يرفع المبتدأ،**"[1] والعكس صحيح، فهما يترافعان[2]، وحجتهم في ذلك حاجة كل منها للآخر، وقالوا : " **لا**

1 أسرار العربية، ، ص 73

2 الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 44-51

يمتنع أن يعمل كل واحدمنهما في صاحبه، فليس هذا بدعا من الأحكام النحوية في العمل ذلك أنه جاء – مثلا – في القرآن الكريم قوله تعالى (أيًّا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى)"[1]. غير أن ابن يعيش أفسد رأيهم بحجة جواز دخول العوامل اللفظية عليهما ولا يجوز دخول عامل على عامل، ومن جهة أخرى أن أحقية العامل التقدم على المعمول، وهذا محال لانه بستحبل تقدم المبتدأ والخبر في آن واحد.[2]

ويرى البصريون " **أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، وهو معنى.**"[3] وهو نفس ما قال به سيبويه،[4] ولكن اختلفوا في ماهية الابتداء، فذهب بعضهم إلى أن ذلك المعنى هو " **التنبيه والتعرّي من العوامل.**"[5] وقال آخرون: " **هو التعري وإسناد الخبر إليه،**"[6] وبه قال الزمخشري. يقول ابن يعيش : " **والقول على ذلك أن التعري لا يصح أن يكون سببا، ولا جزء من السبب؛ وذلك أن العوامل توجب عملا والعدم لا يوجب عملا، إذ لابد للموجِب والموجَب من اختصاص يوجب ذلك، ونسبة العدم إلى الأشياء كلها نسبة واحدة.**"[7] فإن قيل : العوامل في هذه الصنعة ليست مؤثرة تأثيرا حسيا، كالاحراق للنار، والبرد والبل للماء، وإنما هي أمارات ودلالات، والأمارة قد تكون بعدم الشيء، كما تكون بوجوده، ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان وأردت أن تميز أحدهما من الآخر، وصبغت أحدهما، وتركت صبغ الأول، لكان ترك صبغ أحدهما في التمييز بمنزلة صبغ الآخر، فكذلك ههنا. قيل : هذا فاسد، لأنه ليس الغرض من قولهم (إن التعري عامل) أنه معرف للعامل. إذ لو زعم أنه معرف لكان اعترافا بأن العامل غير التعري.[8]

1 قضايا الاسناد في الجملة العربية، رسالة ما جستير، ط. علي كنعان بشير، إ : د.طلال الطوبجي، جامعة الموصل، 2006، ص 22
2 سنظر : شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيس، ج1، ص 222
3 المصدر نفسه.
4 ينظر : الكتاب، سيبويه، ت : عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988، ج1، ص 406
5 المقتضب، المبرد، ت: محمد عضيمة، القاهرة، دط، دت، ج4، ص 126
6 الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، ت: محمد عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط4، 1961، ص 44-51
7 شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيس، ج1، ص 223
8 ينظر : المصدر نفسه

وكان أبو إسحاق يجعل **العامل في المبتدأ ما في نفس المتكلم**، يعني من الاخبار عنه. قال : " **لأن الاسم لما كان لابد له من حديث يحدث به عنه، صار هذا المعنى هو الرافع للمبتدأ.**"[1]

أما ابن يعيش فيرى أن **الابتداء اهتمامك بالاسم**، وجعلك إياه أولا لثان كان خبرا عنه. والاولوية معنى قائم به يكسبه قوة؛ إذا كان غيره متعلقا به، وكانت رتبته متقدمة على غيره. وهذه القوة تشبه به الفاعل، لان الفاعل شرط تحقق معنى الفعل.[2] وهذا التوجيه هو مذهب سيبويه، وقد صرح بذلك عند حديثه عن العامل في الخبر.[3]

أما العامل في الخبر **زيادة على ما ذكر اقترانا بالمبتدأ**، ذهب آخرون إلى **أن الابتداء والمبتدأ جميعا يعملان في الخبر**، قالوا : لأنَّا وجدنا الخبر لا يقع إلا بعد المبتدأ والابتداء، فوجب أن يعملا فيه. وهذا القول عليه كثير من البصريين. ولا ينفك من ضعف؛ وذلك من قبل أن المبتدأ اسم، والأصل في الأسماء ألاَّ تعمل.

أما ابن يعيش فيرى أن **الابتداء وحده** هو العامل في الخبر، كما كان عاملا في المبتدأ، إلا أن عمله في المبتدأ بلا واسطة، وعمله في الخبر بواسطة المبتدأ، يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ، وإن لم يكن للمبتدأ أثر في العمل، إلا أنه كالشرط في عمله، كما لو وضعت ماء في قدرةووضعتها على النار، فإن النار تسخن الماء، فالتسخين حصل بالنار عند وجود القدر، لا بها، فكذلك هنا.

1 علل النحو، للزجاج، ص 369
2 شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيس، ج1، ص 223
3 الكتاب، سيبويه، ج1، ص 406

نوعا المبتدأ : /

أصل المبتدأ أن يكون معرفة، و**أصل الخبر أن يكون نكرة**، وذلك لأن الغرض في الاخبارات إفادة المخاطب ما ليس عنده، وتنزيله منزلتك في علم ذلك الخبر. والاخبار عن النكرة لا فائدة فيه؛ ألا ترى أنك لو قلت : (رجلٌ قائمٌ) لم يكن في هذا الكلام فائدة، لأنه لا يستنكر أن يكون رجل قائما في الوجود ممن لا يعرف المخاطب.

فإذا اجتمع معك معرفة و نكرة، فحق المعرفة أن تكون المبتدأ؛ لأنك إذا ابتدأت بالاسم الذي يعرفه المخاطَب، كما تعرفه أنت، فإنما ينتظر الذي لا يعلمه.

الابتداء بالنكرة لحصول الفائدة : /

يجوز الابتداء بالنكرة في عدة مواضع إذا حصلت الفائدة. وتلك المواضع : النكرة الموصوفة؛ والنكرة إذا اعتمدت على استفهام، أو نفي، وإذا كان الخبر عن النكرة ظرفا أو جارا ومجرورا، وتقدم عليهما، نحو (تحت رأسي سرج)، و(لي مال).

النكرة الموصوفة : فنحو قولك (رجل من بني تميم جاءني) ومثله قوله تعالى (ولعبد مؤمن خير من مشرك)، لما وصف الرجل بأنه مؤمن تخصص من رجل آخر، ليس له تلك الصفة فقرب بهذا التخصيص من المعرفة.

النكرة المعتمدة على الاستفهام أو النفي : الاعتماد على الاستفهام أو النفي يجعل الكلام غير كوجَب، فتتضمن النكرة معنى العموم، فأفادت، فجاز الابتداء بها لذلك. وذلك نحو قولك (أرجل عندك أم امرأة ؟) و (ما أحد خير منك).

مسوغات الابتداء بالنكرة : /

لا يبتدأ بالنكرة إلاَّ إنْ حصلت فائدة : كأن يخبر عنها **بمختص مقدم ظرف أ ومجرور** نحو قوله تعالى " ..... **ولدينا مزيد"** ونحو قوله تعالى " .... **وعلى أبصارهم غشاوة** " أو **تتلو نفيا أو استفهام** نحو " ما رجل قائم " ونحو قوله تعالى" **... أإله مع الله**" أو **أن تتخصص النكرة بالوصف** سواء **ذُكِرَا**؛ أي الموصوف والصفة، نحو قول الله تعالى " ..... **ولعبد مؤمن خير من مشرك ولو أعجبكم** " أو **حذفت الصفة** نحو قوله تعالى " .... **وطائفة قد اهمتهم أنفسهم"**، أي "وطائفة **من غيركم** "، أو **حذف الموصوف** كالحديث " سوداءُ ولودٌ خيرٌ من حسناءِ عقيمٍ " أي **امرأةٌ** سوداء، أو **عاملة عمل الفعل** كالحديث " أمرٌ **بمعروفٍ** صدقةٌ، ونهيٌ **عن منكرٍ** صدقةٌ " أو **تكون بمعنى الفعل** فتدل على **دعاء خير** نحو " **سلامٌ** عليكم " أو على **دعاء شر** نحو "**ويلٌ** للمطففين " أو **على تعجب** نحو " **عجبٌ** لهند " أو **العطف بشرط صحة الابتداء بأحد المتعاطفين** نحو " **قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ** خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذًى ۗ وَاللَّهُ غَنِيٌّ حَلِيمٌ." كما يجوز الابتداء بالنكرة **إذا أريد بها التنويع** نحو قول الشاعر : " **فيومٌ** علينا **ويومٌ** لنا **ويومٌ** نساء **ويومٌ** نسر".

نوعا الخبر : /

خبر المبتدأ هو الجزء المستفاد الذي يستفيده السامع، ويثير مع المبتدأ كلاما تاما. والذي يدل على ذلك أن به يقع التصديق والتكذيب؛ ألا ترى أنك إذا قلت (عبد الله منطلق)، فالصدق والكذب إنما وقعا في انطلاق عبد الله، لا في عبد الله، لأن الفائدة في انطلاقه، وإنما ذكرت عبد الله، وهو معروف عند السامع، لتيند إليه الخبر الذي هو الانطلاق.

وخبر المبتدأ على ضربين : **مفرد، وجملة**. فإذا كان الخبر مفردا، كان **هو المبتدأ في المعنى**، أو **منزلا منزلته**. فالأول نحو قـــولك (زيد منطلق) ؛ فالمنطلق هو (زيد). والدليل على أن هذا النوع من الخبر هو الكبتدأ في المعنى، أنه يجوز أن تفسر كل واحد منهمابصاحبه؛ ألا تراك لو سئلت

عن زيد من قولك (زيد منطلق)، فقيل (من زيد هذا الذي ذكرته ؟) لقلت (هو المنطلق)، ولو قيل (من المنطلق ؟) لقلت (هو زيد). و اما المنزَّل منزلة ما هو هو، فنحو قولهم (أبو يوسف أبو حنيفة)؛ فأبو يوسف ليس أبا حنيفة، إنما سد مسده في العلم. ومنه قوله تعالى (وأزواجه أمهاتهم)، أي هن كالأمهات في حرمة التزويج.

أنواع الخبر المفرد : / والخبر المفرد على ضربين : **خبر متحمل للضمير**، و**خبر خال من الضمير**.

فالخبر الذي يتحمل الضمير ما كان مشتقا من الفعل، نحو اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وما كان نحو ذلك من الصفات. وذلك نحو قولك (زيد ضارب – عمرو مضروب – خالد حسن – محمد خير منك) ففي كل هذه الصفات ضمير مرفوع بأنه فاعل لابد منه، لأن هذه الاخبار في معنى الفعل فتعمل عمله، فلابد لها من اسم مسند إليه. والذي يدل على تحملها الضمير المرفوع أنك لو أوقعت موقع المضمر ظاهرا، لكان مرفوعا، نحو (زيد ضاربٌ أبوه و مكرَمٌ أخوه و حسنٌ وجهُه).

وهذا الضمير أحد أنواع الربط بين الميتدأ والخبر، وله مصطلحات أخرى منها العائد، الراجع ....الخ). والرابط كما يرى عبد القاهر الجرجاني ما هو إلا النظم إذ قال : " **معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض.**"[1] وقال:"**لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض، ويبنى بعضها على بعض، وتُجعل هذه بسبب من تلك.**"[2]

الرابط اللفظي والرابط المعنوي : /

1 دلائل الاعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ت: محمد التركزي، دار المعارف، بيروت، دط، 1978، ص ف
2 المصدر نفسه

الروابط اللفظية : / الروابط اللفظية متعددة عند النحاة، " والأصل من بينها هو الضمير، ثم تنوب عن الضمير ألفاظ جعلها النحاة روابط،"[1] وأهم هذه الروبط ما يلي : /

1. **الضمير** : نحو " زيد أبوه كريم."
2. **اسم الإشارة** : نحو قوله تعالى " ولباس التقوى ذلك خير." شريطة أن يكون اسم الإشارة مبتدأ ثانيا. لأن هناك من يعتبر ايم الإشارة بدلا، غير أن هذا رده كثير من النحويين بسبب ان الصفة لا تكون أعرف من الموصوف.[2]
3. **إعادة المبتدأ بلفظه** : نحو قوله تعالى " الحاقة ما الحاقة." وهو ما يسميه النحاة " **وضع الظاهر موضع المضمر،**"[3] ولو استعمل الضمير لكان على النحو التالي : الحاقو ما هي.
4. **إعادة المبتدأ بمعناه** : وهو يدخل في " **وضع الظاهر موضع المضمر،**" وهو مذهب الأخفش، واستدل بقوله تعالى "**والذين يمسِّكون بالكتاب وأقاموا الصلاة إنَّا لا نضيع أجر المصلحين.**" فهو يرى أن المصلحين هم انفسهم من تقدم ذكرهم، وذلك من حيث المعنى، والتقدير **أجرهم.**[4] ومنهم من رأى أن الرابط هو العموم – وهو رابط معنوي سيأتي ذكره – لأن المصلحين أعم من المذكورين. ورأى آخرون أن الرابط ضمير محذوف، أي : منهم.
5. **(ال) النائية عن الضمير** : هذا مذهب الكوفيين[5] وبعض البصريين،[6] ففي قوله تعالى " **وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فإنا الجنة هي المأوى.**" فالأصل عندهم " مأواه".أما المانعون من البصريين فيقدرونه : هي المأوى له.[1]

1 قضايا الاسناد في الجملة العربية، ص 50

2 ينظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، ت : بركات يوسف، شركة دار الارقم، بيروت، ط1، 1999، ج 2، ص 149

3 أمالي بن الحاجب، ت هادي حسن حمودة، مكتبة النهضة العربية، عالم الكتب، ط1، 1975، ص 273

4 ينظر : معاني القرآن، الأخفش، ت: فائز فارس، دار البشير، ط2، 1981، ج2، ص 396

5 ينظر : معاني القرآن، الفراء، دت، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1980، ج2، ص 408

6 ينظر : مغني اللبيب، ج2، ص 151

6. **قيام الضمير مقام الظاهر المضاف إلى الضمير الرابط** : نسب هذا المذهب إلى الكسائي،[2] والأخفش، وابن مالك، واستدلوا بقوله تعالى " **والذين يُتوفَّون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن.**" والأصل : يتربص أزواجهم. ثم جيء بالنون مكان الأزواج لتقدم ذكرهن فامتنع ذكر الضمير الرابط (هم) لأن الضمائر لا تضاف، فحصل الربط بالنون.

الروابط المعنوية : / الروابط المعنوية عند النحاة رابطان، هما : الإسناد، والعموم.

1. الإسناد : /

أ. **الربط بين المبتدأ وخبره المفرد** : الخبر محكوم به والمبتدأ محكوم عليه، والحكم هو الإسناد الذي هو رابطة،[3] والخبر لما كان نفس المبتدأ كان اتحادهما وربطهما بالإسناد أعظمَ رابط.[4]

ب. **الربط بين المبتدأ وجملة الخبر التي هي نفس المبتدأ في المعنى** : حكم هذه الجملة أن لا رابط فيها يربطها بالمبتدأ، إنما حكمها حكم الخبر المفرد في أن ربطها يكون بالإسناد، نحو " **نطقي الله حسبي.**"

2. العموم : / إن دلالة العموم تكون في (الألف واللام) في فاعل (نعم)، نحو : زيد نعم الرجل، والنحاة مختلفون في هذا الرابط، ولهم في ذلك ثلاثة مذاهب :

1 ينظر : إعراب القرآن، للنحاس، ت: زهير غازي، مطبعة العاني، بغداد، دط، 1977، ج3، ص 623

2 ينظر : ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، ت : مصطفى النماس، ط1، 1984، ج2، ص52

3 ينظر : شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الاستراباذي، ت : يوسف حسن، منشورات جامعة بنغازي، ليبيا، دط، دت، ج1، ص 33

4 ينظر : بدائع الفوائد، ابن قيم الجوزية، ت : إدارة الطباعة المنيرية، دار الكتاب العربي، بيروت، دط، دت، ج3، ص 36

أ. **العموم رابط** : وهو مذهب جمهور النحاة،[1] ففي قولنا " عبد الله ذهب أخوه ، وذهب أخوه عبد الله " يقول سيبويه " فكما تم المعنى بـ (الهاء) العائد على المبتدأ (عبد الله) كذلك تم في (عبد الله نعم الرجل)، لأن الرجل شمل عبد الله وغيره، وبذلك لم تكن جملة (نعم الرجل) أجنبية عن المبتدأ.[2]

ب. **الألف واللام للعهد** : وهو مذهب كثير من النحاة، فالمقصود رجل بعينه.

ت. **الرابط محذوف** : وهو مذهب قليل من النحاة،[3] وهو أن جملة الخبر تحتاج إلى ضمير رابط، وتقديرهم هو (زيد هو نعم الرجل). ولكن رده ابن عصفور بقوله : " **وهو فاسد لأن الجملة من (نعم وبئس) إذ ذاك تكون في موضع خبر ذلك المضمر فيحتاج فيها إلى رابط آخر.**"[4]

وأما القسم الثاني **ما لا يتحمل الضمير من الأخبار**، وذلك إذا كان الخبر اسما محضا غير مشتق من فعل، نحو (زيد أخوك – عمرو غلامك) لأنَّه عار من الوصفية.

أنواع الجملة الخبرية : / الجملة تكون خبرا للمبتدأ كما يكون المفرد، إلا أنها إذا وقعت خبرا كانت نائبة عن المفرد. والذي يدل على أن المفرد أصل والجملة فرع أمران : أحدهما، أن **المفرد بسيط والجملة مركب**، والثاني، أن المبتدأ نظير الفاعل في الاخبار عنهما، والخبر فيهما هو الجزء المستفاد، **فكما أن الفعل مفرد، فكذلك خبر المبتدأ مفرد.**

الجملة الفعلية : نحو (زيد قام أبوه)، فـ (زيد) مرتفع بالابتداء، و(قام أبوه) في موضع خبره، وفيه ضمير يعود إلى المبتدأ، ولولاه لما لم يصح أن تكون هذه الجملة خبرا له.

1 ينظر : شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، ج 4، ص 399
2 ينظر : الكتاب، سيبويه، ج2، ص 176
3 سنظر : شرح الجمل، ابن عصفور، ج1، ص 603
4 شرح الجمل، ابن عصفور، ج1، ص 603

الجملة الاسمية : نحو (زيد أبوه قائم) فـ (زيد) مبتدا أول، و (أبوه) مبتدأ ثان و (قائم) خبر للمبتدأ الثاني، والجملة الاسمية الثانية (أبوه قائم) خبر للمبتدأ الاول.

الجملة الشرطية : نحو (زيد إن يقم أقم معه)، هذه الجملة و إن كانت من أنواع الجمل الفعلية، وكان الأصل في الجملة الفعلية أن يستقل الفعل بفاعله، إلا أنه لما دخل هاهنا حرف الشرط، ربط كل جملة من الشرط والجزاء بالاخرى حتى صارتا كالجملة الواحدة؛ نحو المبتدا والخبر، فكما أن المبتدأ لا يستقل إلا بذكر الخبر، كذلك الشرط لا يستقل إلا بذكر الجزاء، ولصيرورة الشرط والجزاء كالجملة الواحدة، جاز أن يعود إلى المبتدأ منها عائد واحد؛ نحو (زيد إن تكرمه يشكرك عمرو).

شبه الجملة : /

الظرف : الظرف ما كان وعاء، و**سمي الزمان والمكان ظروفا لوقوع الحوادث فيهما**، وقد يقع كلا منها خبرا للمبتدأ؛ نحو قولك (زيد خلفك – القتال اليوم). يقول ابن يعيش : اعلم أن الظرف على ضربين : ظرف زمان، وظرف مكان، **والمبتدا أيضا على ضربين : جثة وحدث**؛ فالجثة ما كان شخصا مرئيا، والحدث ما كان معنى، نحو المصادر مثل (العلم) و (القدرة)، فإذا **كان المبتدأ جثة**، نحو (زيد وعمرو)، وأردت الاخبار عنه بالظرف، **لم يكن لك الظرف إلا من ظروف المكان**، نحو قولك (زيد عندك – عمرو خلفك). **وإذا كان المبتدأ حدثا، جاز الاخبار عنه بالمكان والزمان**. والعلة في ذلك أن **الجثة قد تكون في مكان دون مكان**، فإذا أُخبرت باستقرارها في بعض الأمكنة يثبت اختصاصها بذلك المكان مع جواز أن تكون في غيره. وكذلك الحدث يقع في مكان دون مكان؛ مثال ذلك قولك (زيد خلفك) وهو مكان معلوم بجواز أن يخلو منه (زيد) بأن يكون (أمامك)، أو (يمينك). وكذلك (القتال أمامك) يجوز أن يقع في مكان غير ذلك. وأما ظرف الزمان، فإذا أخبرت به عن الحدث أفاد، لأن الأحداث ليست أمورا ثابتة

موجودة في كل الاحيان؛ بل هي أغراض منقضية تحدث في وقت دون وقت. فإذا قلت (القتال اليوم)، أو (الخروج بعد غد) استفاد المخاطَب ما لم يكن عنده لجواز أن يخلو ذلك الوقت من ذلك الحدث؛وأما الجثث فأشخاص ثابتة موجودة في الأحيان كلها، لا اختصاص لحلولهابزمان دون زمان، إذا كانت موجودة في جميع الأزمنة، فإذا أخبرت، وقلت (زيد اليوم)، لم تفد المخاطَب شيئا ليس عنده، لأن التقدير (زيد حالٌ أو مستقر في اليوم) وذلك معلوم.

جار ومجرور : نحو (زيد في الدار)و (عمرو عندك)، ليس الظرف بالخبر على الحقيقة، لأن الدار ليست من (زيد) في شيء، وإنما الظرف معمول للخبر ونائب عنه، والتقدير (زيد استقر عندك). وقد اختلف في المحذوف : هل هو اسم ، أو فعل، فذهب الأكثر إلى أنه فعل، وأنه من حيز الجمل، وتقديره (زيد استقر في الدار) أو (.... حل في الدار)، ويدل على ذلك أمران : أحدهما جواز وقوعه صلة، نحو قولك (الذي في الدار زيد)، والصلة لا تكون إلا جملة، والأمر الثاني أن الظرف والجار والمجرور لابد لهما من متعلَّق بهما، والأصل أن يتعلقا بالفعل. وقال قوم منهم ابن السراج : أن المحذوف المقدر اسم، وإن الاخبار بالظرف من قبيل المفردات، إذ كان يتعلق بمفرد، فتقديره (مستقر أو كائن ونحوهما) والحجة في ذلك أن أصل الخبر أن يكون مفردا.

قضايا الرتبة النحوية بين المبتدأ والخبر : /

مفهوم الرتبة النحوية : هي الموقع الاصلي الذي تكون عليه المفردات النحوية، وهي وصف لمواقع المفردات النحوية في التركيب،[1] وقد يطرأ على الرتبة الأصلية ما يخالفها، وهو التقديم والتأخير. والمسند والمسند إليه لهما أحكام من حيث التقديم والتأخير.

1 ينظر : دور الرتبة في الظاهرة النحوية – المنزلة والموقع - ، د. عزام محمد ذيب إشريدة، دار الفرقان، عمان، ط1، 2004، ص 13

التقديم والتأخير في طرفي إسناد الجملة الاسمية : / الأصل في المبتدأ أن يكون مقدما والأصل في الخبر أن يكون مؤخرا،[1] لجملة من الاعتبارت؛ أهمها أن المبتدأ عامل في الخبر،[2] الاعتبار الثاني وهو أن الخبر يشبه الصفة،[3] أما ثالث هذه الاعتبارات أن المبتدأ محكوم عليه وأن الخبر محكوم به.[4]

يجوز تقديم الخبر مفردا أو جملة عند البصريين عند أمن اللبس.[5] أما الكوفيون فقد كادوا يجمعون على المنع بحجة أن التقديم يؤدي إلى تقدم ضمير المبتدأ على المبتدأ نفسه، فالضمير في (قائم) من قولنا (قائم زيد) يعود على زيد المبتدأ المؤخر (زيد)، والأصل أن رتبة الضمير إنما تكون بعد الظاهر.[6] وردت حجة الكوفيين بأن الخبر وإن كان مقدما لفظا فهو متأخر تقديرا، وذلك جاز إجماعا[7] كقولنا : (**ضرب غلامَه زيدٌ**) ومنه قوله تعالى " **فأوجس في نفسه خيفة موسى**" ف **(موسى)** مؤخر لفظا متقدم تقديرا. ويجوز تقديم الضمير على ظاهره إن كان مقدما تقديرا لا لفظا كقوله تعالى : (**وإذ ابتلى إبراهيمَ ربُّه بكلمات**)، فإن تقدم الضمير لفظا وتقديرا لا يجوز نحو : (**ضرب غلامُه زيدا**).

وأما البصريون فقد احتجوا في جواز تقديم الخبر بوروده كثيرا في كلام العرب وأشعارهم وبالقياس، ومما ورد في كلام العرب مطردا قولهم : (**مشنوءٌ من يشنؤُك**) و(**تميميٌ أنا**)[8] ومن أشعارهم قول الفرزدق : **بنونا بنو أبنائنا، وبناتنا بنوهنَّ أبناء الرجال الأباعد،**[9] والأصل : بنو أبنائنا بنونا. أما القياس فهو أنهم يجيزون تقديم خبر كان على اسمها، نحو : (**كان قائما زيد**) وهما في

1 ينظر : شرح الكافية الشافية، 366/1
2 ينظر : شرح التسهيل، 283/1
3 شرح الفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 81
4 شرح التصريح على التوضيح، خالد عبد الله الازهري، دار إحياء الكتب العربية 170/1
5 ينظر : أسرار العربية، 74 – البيان والتبيين 245 – شرح المفصل 235/1
6 ينظر : الانصاف، 65/1 – اللباب، 93
7 ينظر : الانصاف، 68/1 – شرح المفصل، 235/1 – اللمع، 30
8 ينظر : الكتاب، 127/2
9 البيت منسوب إلى الفرزدق في : خزانة الادب، 444/1، وليس في ديوانه، وورد بلا نسبة في : الانصاف 66/1، وشرح المفصل، 248/1

الأصل مبتدأ وخبر.[1] ومن القياس أيضا أنه يجوز تقديم معمول الخبر على المبتدأ ومنه قوله تعالى : (**أهؤلاء إياكم كانوا يعبدون**) وقد ثبت أم المعمول تابع للعامل، والتابع لا يقع في موضع يمتنع وقوع الغامل (المتبوع) فيه.[2]

1. **وجوب تقديم المبتدأ** : / وضع النحاة ضوابط وهي :

أ. **أن يتساوى المبتدأ والخبر في التعريف[3] والتنكير[4]**، من دون وجود **قرينة** تميز أحدهما من الآخر.[5] فمثال المعرفتين : (زيد أخوك) ومثال النكرتين (أفضل منك أفضل من زيد).

ب. **أن يكون الخبر فعلا فاعله مستتر**، نحو (زيد قام أو يقوم) فإنه لو قدم لالتبس المبتدأ بالفاعل،[6] فإن برز ضمير التثنية والجمع فقد جاز تقديم الخبر،[7] أو برز اسم ظاهر نحو (زيدٌ قام أبوه) لجاز (قام أبوه زيد).

ت. **أن يكون المبتدأ له الصدارة في الكلام**، كاسم الاستفهام المفرد،[8] نحو (من عندك ؟). ومما له الصدارة (كم الخبرية)،[9] نحو (كم غلامٍ لك ؟) ويدخل في ذلك المضاف إليهما، نحو (غلام مَنْ عندك ؟ مالُ كم رجلٍ عندك ؟) ومما له الصدارة (ما التعجبية).[10]

1 ينظر : الانصاف، 66/1
2 ينظر : الايضاح، الفارسي، 302/1 – المحتسب، 321/1
3 ينظر : شرح المفصل، 247/1 – أمالي ابن الحاجب، 172 – شرح الجمل، ابن عصفور، 353/1
4 ينظر : أوضح المسالك، 145/1 – شرح ابن عقيل، 232/1 – شرح الاشموني، 199/1
5 ينظر : شرح المفصل، 247/1 – شرح الكافية الشافية، 366/1 وما بعدها – شرح عمدة الحافظ، 169
6 ينظر : شرح الكافية الشافية، 366/1 – شرح ابن عقيل، 234/1
7 ينظر : إصلاح الخلل، 126
8 ينظر : كشف المشكل، 315/1 – حاشية الخضري، 102/1 – شرح الأشموني، 202/1
9 ينظر : الارتشاف، 42/2 – أوضح المسالك، 148/1
10 ينظر : شرح الجمل، ابن عصفور، 353/1

ث. **أن يكون المبتدأ ضمير الشأن،**[1] نحو : (هو زيد قائم) والمعنى : الأمر أو الشأن زيد قائم. لأن الخبر لو قدم على المبتدأ (هو) نحو (زيد قائم هو)، لم يعلم أنه ضمير الشأن ولوقع الوهم بكونه مؤكدا للضمير المستكن في الخبر. وكذلك ما يشبه ضمير الشأن، نحو : (كلامي زيد منطلق) فلا يقال : (زيد منطلق كلامي) لأن السامع قد علم أنه كلامك وبالتالي ذكر (كلامي) لا فائدة منه.[2]

ج. **أن يكون المبتدأ نكرة فيه معنى الدعاء،**[3] نحو (سلام عليك) وقولك (سلام) إنما هو في معنى (الفعل) ومنزل منزلته، والتقدير (سلَّم الله عليك) ومرتبة الفعل التقديم، وكذلك ما نزل منزلته.[4]

ح. **أن يكون المبتدأ جملة طلبية،**[5] نحو (زيدٌ اضربْه).

خ. **أن يكون المبتدأ مشبها بالخبر،**[6] نحو (زيد عمرو).

د. **أن يكون المبتدأ مقدما في مثلٍ،**[7] والأمثال لا تتغير، نحو (الكلاب على البقر).[8]

ذ. **أن يكون المبتدأ ضمير متكلم أو مخاطب وخبره موصول والضمير في الصلة مطابق للمبتدأ في التكلم والخطاب،** نحو (أنا الذي أضرب – أنت الذي تضرب)، وقد أجاز الكسائي التقديم فيقال (الذي أضرب أنا .[9]

1 ينظر : شرح التسهيل، 286/1
2 ينظر : شرح التسهيل، 286/1 وما بعدها
3 ينظر : شرح المفصل، 237/1
4 ينظر : شرح المفصل، 237/1
5 همع الهوامع شرح جمع الجوامع، السيوطي، مطبعة السعادة، ط1، 1327 هـ، ج2 ص 33
6 ينظر : شرح الجمل، ابن عصفور، 353/1
7 ينظر : الارتشاف، 42/2
8 ورد المثل في : جمهرة الأمثال، للعسكري، 169/2، وهو يضرب في شخص تحرش بآخر فلم يأبه له المتحرَّش به.
9 ينظر : الارتشاف، 42/2

2. **وجوب تقديم الخبر** : / وهذا التقديم له أيضا ضوابط وضع النحاة وهي :

أ. **أن يكون الخبر شبه جملة أو جملة[1] مسوغيين الابتداء بالنكرة،** نحو : (في الدار رجل). أما سبب عدم جواز تقديم الخبر النكرة هنا، فلأن شبه الجملة والجملة قد يقعان صفة للنكرة، فيقع اللبس عند السامع فيبقى السامع منتظرا لمجيء الخبر،[2] فلما قدم الخبر استحال أن يكون صفة.[3]

ب. **أن يكون الخبر له الصدارة في الكلام،** كاسم الاستفهام،[4] بشرط أن يكون مفردا، نحو (أين زيد ؟)، وكذلك المضاف إلى اسم استفهام، نحو : (صبيحة أي يوم السفر ؟). ومما له الصدارة في الكلام (كم الخبرية) فإن كان الخبر (كم) الخبرية وجب تقديمه، نحو (كم درهمٍ مالُك ؟)، وكذلك المضاف إلى (كم) الخبرية، نحو : (صاحب كم غلام أنت ؟).

ت. **أن يشتمل المبتدأ على ضمير عائد على جزء من الخبر،**[5] نحو (في الدار صاحبها)، ولو قدم المبتدأ لعاد الضمير على متأخر لفظا ومحلا ورتبة ذلك غير جائز،[6] ومن ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم (**من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه**)[7] وقول الشاعر :

أهابُك إجلالا وما بك قدرةٌ عليَّ، ولكن ملءُ عينٍ حبيبُها.[8]

1 ينظر : شرح التسهيل، 277/1

2 ينظر : شرح المفصل، 226/1

3 ينظر : المقتصد، 308/1 وما بعدها.

4 شرح قطر الندى وبل الصدى،124

5 شرح الرضي، 230/1

6 ينظر : شرح عمدة الحافظ، 172 وما بعدها

7 ورد الحديث في سنن ابن ماجة 2/ 1315 وما بعدها، في كتاب الفتن، باب كف اللسان في الفتنة، رقم الحديث 3976، وورد في سنن الترميذي، ص 667، في كتاب الزهد عن رسول الله، رقم الحديث 2322

8 البيت لمجنون ليلى. ينظر ديوانه، ص71، وقيل لغيره.

ث. **أن يكون المبتدأ مبدوءً بـ (أنَّ) المفتوحة،**[1] نحو (معلوم أنَّك فاضل)، ولا يجوز تقديم الخبر لئلا تدخل عليه عوامل الجملة الاسمية ومنها (إنَّ المكسورة)،[2] ومن ذلك قوله تعالى : (**وآيةٌ لهم أنَّا حملنا ذريَّتَهم**) وأجاز ابن مالك التقديم والتأخير لو ابتدئ بـ (أنَّ) بعد (أمَّا) نحو (أمَّا في علمي فأنَّك صادق – أمَّا أنَّك صادق ففي علمي).

ج. **أن يفهم معنى بتقديم الخبر لا يفهم بتأخيره،** ومنه قولهم : (لله درك) من الجمل التعجبية،[3] فإن الخبر لو أخر لم يفهم معنى التعجب. ومنه قوله تعالى (**سواء عليهم أأنذرتَّهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون**) فالمبتدأ هو المصدر المؤول والتقدير (سواءٌ عليهم الإنذارُ أو عدمُه. والخبر هو (سواءٌ) وهو مقدم وجوبا، لأن المبتدأ من الجمل الاستفهامية المقصود بها التسوية، فيكون خبره لازم التقديم، ولو قدم المبتدأ لتوهم السامع أن المتكلم مستفهم حقيقة.

ح. **أن يكون الخبر اسم إشارة ظرفا،** نحو (ثَمَّ زيد و هنا عمرو)[4] ووجه تقديمه القياس على سائر الاشارات فإنك تقول (هذا زيد) ولا تقول (زيد هذا).

خ. **أن يكون الخبر مقدما في مثلٍ،**[5] نحو (في كل واد بنو سعد)[6] لان الأمثال لا تتغير.

جواز التقديم والتأخير في المبتدأ والخبر : / يقع في كل ما ليس من الواجب تقديمه أو تأخيره، نحو (قائم زيد – قاما الزيدان – أمامك زيد – أين هو زيد ؟ – أبوه قائم زيد – يقوم أبوه زيد – ضربته زيد – قائم أبوه زيد)[1].

1 ينظر : أمالي ابن الحاجب، 75 وما بعدها
2 ينظر : شرح التسهيل، 288/1
3 ينظر : شرح التسهيل، 288/1
4 ينظر : حاشية الصبان، 338/1
5 ينظر : المقرب، 92
6 المثل ورد في : مجمع الامثال، 83/2، ويضرب فيمن ترك شيئا يكرهه فرأى مثله في غير مكان.

المحاضرة الثانية : الحذف في الجملة الاسمية.

الحذف : /

ما عُلِم من مبتدأ أو خبر جاز حذفه، وقد يجب.

جواز الحذف : /

يجوز حذف كل من المبتدأ والخبر **إذا علم ودل عليه دليل**، كقولك : " **زيدٌ**." في جواب : " **من** عندكم ؟ " فـ " زيدٌ " مبتدأ محذوف الخبر، والتقدير : " زيد عندنا "، وقولك " دنفٌ." في جواب : "كيف عمرو ؟ " فـ " دنفٌ" خبر محذوف المبتدأ، والتقدير : " عمرو دنف."

ومن ذلك **حذف الخبر**، نحو " خرجت فإذا السبعُ." أي حاضرٌ، و " زيد قائم وعمرو."، أي كذلك قائم، ومنه قول الشاعر :

نحن بما عندنا **وأنت** بما عندك **راضٍ** والرأي مختلفَ

ومن ذلك **حذف المبتدأ** في قوله تعالى " **مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ۗ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ** ﴿٤٦﴾ " أي فعمله لنفسه، وإساءته عليها.

ومن ذلك **حذف ما يحتمل كونه مبتدأ وخبرا**، كقوله تعالى : " ۞ وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ ۖ قُل لَّا تُقْسِمُوا۟ ۖ طَاعَةٌ مَّعْرُوفَةٌ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿٥٣﴾ " فـ " **طاعةٌ** معروفة " من سياق الكلام قبلها يصح كونها خبرا لمبتدأ محذوف، أي " طاعتُكم طاعةٌ معروفةٌ " لأنها بالقول دون الفعل. وكونها مبتدأ خبره محذوف، أي " طاعةٌ معروفةٌ مقبولةٌ هي أمثل بكم من هذا القسم الكاذب.

ومن ذلك **حذف المبتدأ والخبر معا**، كما في قوله تعالى " وَٱلَّٰٓـِٔى يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمْ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشْهُرٍ وَٱلَّٰٓـِٔى لَمْ يَحِضْنَ ۚ وَأُو۟لَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ

1 ينظر : شرح التسهيل 288/1

أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ۚ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مِنْ أَمْرِهِۦ يُسْرًا ﴿٤﴾" ففي قوله تعالى " واللائي لم يحضن " حذف بعدها ما تتمته " **فعدتُهن ثلاثةُ** أشعر "

وجوب الحذف : /

وجوب حذف المبتدأ : /

1. **إذا أخبر عنه بنعت مقطوع**[1] لمجرد مدح، نحو " الحمدُ للهِ **الحميدُ** " أو ذم نحو " أعوذ بالله من إبليسَ **عدوُّ** المؤمنين " أو ترحم نحو " مررت بمريضك **المسكينُ** ".
2. **إذا كان خبره مخصوص " نِعْمَ " أو " بِئْسَ " مؤخرا عنهما**، نحو " **نعم** الرجل **زيدٌ** " و " **بئس** الرجل **عمرٌو** " إذا قُدِّرا خبرين لمبتدأ محذوف وجوبا تقديره " هو "، وإن لم يقدَّرا كذلك فهما مبتدآن مؤخران وجملة المدح والذم في محل رفع خبر مقدم، فإن كان مقدما نحو " **زيدٌ** نعم الرجلُ " فمبتدأ لا غير.
3. **إذا كان الخبر مشعرا بالقسم**، نحو " **في ذمتي** لأَفْعلنَّ الخيرَ "، أي " في ذمتي **ميثاقٌ** أو **عهدٌ** أو **يمينٌ** " وهو ما يدل عليه الجواب " لأَفْعلنَّ الخيرَ " لأن الفعل هو الذي يستقر في الذمة وليس اليمين.
4. **إذا كان خبره مصدرا جيء به بدلا من اللفظ بفعله**، نحو " **سمعٌ وطاعةٌ** " والتقدير " **أَمري سمع وطاعة** "

وجوب حذف الخبر : / يحذف الخبر وجوبا في أربع مسائل :

1. **أن يكون كونا مطلقا والمبتدأ بعد "لولا"**، نحو " **لولا زيدٌ** لأكرمتك. "، أي " لولا زيد **مانعٌ** أو **موجودٌ** لأكرمتك "، فلو كان **كونا مقيدا** وجب ذكره **إنْ فُقِدَ دليلُه**، كقولك " لولا زيدٌ

[1] الأصل أن النعت يتبع المنعوت في الإعراب. ولكن يجوز قطعه إلى الرفع لغرض بلاغي : هو أهمية هذه الكلمات ، وتوجيه النظر إليها بجعلها جملة أخرى. ويخرج من كونه نعتا إلى كونه خبرا لمبتدأ محذوف وجوبا تقديره "هو" قال تعالى " ..... سُبْحَـٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٩١﴾ عَـٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَـٰدَةِ فَتَعَـٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٩٢﴾ " فقد قرأ نافع بن عبد الله المدني وعبد الله بن كثير المكي وحمزة والكسائي برفع "عالمُ " على أنه خبر لمبتدأ محذوف.

سالمنا ما سَلِمَ " وكقوله صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها " لولا قومُك **حديثو عهد** بكفر لبنيت الكعبة على قواعد إبراهيم " وجاز الوجهان إن وجد دليل، نحو " لولا أنصارُ زيدٍ **حَمَوْه** ما سلِم " ومنه قول أبي العلاء المعري : " يُذِيبُ الرعبُ منه كلَّ غَضْبٍ فلولا الغمدُ **يُمْسِكُهُ** لَسَالَا."

وقال الجمهور : لا يذكر الخبر بعد "لولا" وأوجبوا جعل الكون الخاص مبتدأ، فيقال " لولا مسالمةُ زيد إيَّانا ما سلم." ، أي موجودة." ولحنوا المعري، وقالوا الحديث مروي بالمعنى[1].

2. **أن يكون المبتدأ صريحا في القسم**، نحو " **لعمرُك** لأفعلن " و" **أَيْمُنُ** الله لأفعلن " أي : لعمرك قسمي، وأيمن الله يميني. فإن قلت " **عهدُ الله** لأفعلن " جاز إثبات الخبر لعدم الصراحة في القسم، لأن " عهد الله " كَثُرَ استعماله في غير القسم نحو قوله تعالى " وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم " وقولك " عهد الله يجب الوفاء به ".
3. **أن يكون المبتدأ معطوفا عليه اسم بواو هي نَصٌّ في المعية أو المصاحبة**، نحو " **كلُّ** رجلٍ **وضيعتُهُ** " و" **كلُّ** صانع **وما** صنع " فالخبر في نحو هذا مضمر بعد المعطوف تقديره " **مقرونان** "و لو قلت " زيدٌ و عمرٌو " وأردت الإخبار باقترانهما جاز حذفه وذكره، قال الشاعر : " تَمَنَّوْا لي الموتَ الذي يَشْعَبُ الفتى **وكلُّ** امرئ **والموت يلتقيان** "

وزعم الكوفيون والأخفش أن نحو "كل رجل وضيعته " مستغن عن تقدير الخبر، لأن معناه " مع ضيعته ".

4. **أن يكون المبتدأ إمَّا مصدرا عاملا في اسم مفسِّر لضمير ذي حال لا يصح كونهما خبرا عن المبتدأ المذكور**، نحو "**احترامي** الطالبَ **مهذبا** " فـ " مهذبا " حال من الطالب، وهذه الحال لا تصلح أن تكون خبرا إذ لا يقال " احترامي مهذبٌ[2]"، وإنما الخبر ظرف محذوف مع جملة فعلية بعده أضيف لها. والتقدير " احترامي الطالب إذا كان مهذبا " أو **اسمَ تفضيلٍ مضافا إلى مصدر**، نحو " **أنفعُ عملٍ** الصانع **متقنا**" والخبر فيه كما في المثال السابق.

[1] قال ابن أبي الربيع في رواية الحديث على الوجه الذي يذكره النحاة في هذه المسألة : (لم أر هذه الرواية بهذا اللفظ من طريق صحيح، والروايات المشهورة في ذلك " لولا حدثان قومك " " لولا حداثة قومك " " لولا أن قومك حديثة عهد بجاهلية ").

[2] لأن الجملة الاسمية المقرونة بالواو وقعت موقع الخبر في مثل قوله صلى الله عليه وسلم " أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد " فالجملة الاسمية الحالية سدت مسد الخبر. فهذا يدل على أن انتصاب "مهذبا" على الحال لا على أنه خبر لـ "كان" محذوفة. إذ لا يقترن الخبر بالواو.

المحاضرة الثالثة : إلحاق النواسخ بالجملة الاسمية.

كان وأخواتها وما يعمل عملها

نواسخ الابتداء ستة : ثلاثة منها أفعال وهي : كان وأخواتها، وأفعال المقاربة، وظن وأخواتها. وثلاثة منها حروف وهي : ما وأخواتها، وإنَّ وأخواتها، ولا النافية للجنس. ولكل نوع باب مستقل.

وتسميتها بالنواسخ لأن النسخ في اللغة يطلق على الإزالة وهذه الأفعال والحروف تزيل حكم المبتدأ والخبر وتغيره.

كان وأخواتها : /

ترفع المبتدأ ويسمى اسمها[1] تشبيها بالفاعل،[2] وتنصب الخبر ويسمى خبرها تشبيها بالمفعول.

ودخولها على المبتدأ والخبر على خلاف القياس، لأنَّها أفعال، وحقُّ الأفعال كلها أن تنسب معانيها إلى المفردات، لا إلى الجمل، فإنَّ ذلك للحروف، نحو (هل) و(ليت) و(ما) في قولك : (هل جاء زيد ؟) و(ليته عندنا) و (ما أحد أفصل منك)، ولكنهم توسعوا في الكلام فأجروا بعض الأفعال مجرى الحروف، فنسبوا معانيها إلى الجمل ..... نسبة معانيها إلى مضمونها.[3]

ويشترط في الاسم الذي يراد إدخال كان عليه خمسة شروط : /

1. ألا يكون مما يلزم تصدره، وذلك كأسماء الشرط.
2. ألا يكون ذلك الاسم في حالة ابتدائيته واجب الحذف، كالضمير المخبر عنه بنعت مقطوع.
3. ألا يكون ملازما لعدم التصرف، نحو (طوبى للمؤمنين).

---

[1] دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص 194

[2] أوضح المسال إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص 231

[3] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ص 92

4. ألا يكون مما يلزم الابتداء بواسطة، وذلك مثل مصحوب إذا الفجائية، نحو (خرجت فإذا زيدٌ بالباب).

أخوات كان : / ذكر ابن مالك ثلاثة عشر فعلا في قوله :

ككان ظل بات أضحى أصبحا أمسى وصار ليس زال برحا
فتئ وانفكَّ وهذي الأربعـــهْ لشـــبْهِ نَفْيٍ أو لِنَفْيٍ مُتْبَعَهْ
ومثلُ كان دام مســـبوقا بما كأَعْطِ ما دُمْتَ مُصِـيبا دِرْهَما

عمل كان وأخواتها : / من حيث العمل ثلاثة أقسام :

الأول : ما يعمل هذا العمل مطلقا، وهو ثمانية : (كان، وهي أم الباب، وأمسى، وأصبح، وأضحى، وظلَّ، وبات، وصار، وليس) نحو قوله تعالى : " وكان ربُّك قديراً "

الثاني : ما يعمل بشرط أن يتقدمه نفي أو نهي أو دعاء، وهو أربعة : زال ماضي يزال، وبرح، وفتئ، وانفكَّ، مثالها بعد النفي قوله تعالى " **ولا يزالون مختلفين** " "**لن نبرح** عليه عاكفين) ومنه " قَالُوا تَاللَّهِ **تَفْتَأُ تَذْكُرُ** يُوسُفَ حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ "، ومنه قول الشاعر : " فقلت يمينُ الله **أبرح قاعدا** ولو قطعوا رأسي لديكِ وأوصالي." إذ الأصل لا تفتؤ، ولا أبرح.

ومثالها بعد النهي قول الشاعر : " صاحِ شمر **ولا تزل ذاكرَ** المو تِ، فنسيانه ضلال مبين."

ومثالها بعد الدعاء قولنا " لا زال بيتكم معمورا بطاعة الله."

ومنه قول الشاعر: / " ألا يا اسلمي يا دار ميَّ على البِلَى **ولا زال مُنهلاً** بِجِرْعَائكِ القَطْرُ."

وقيدت (زال) بماضي (يزال) احترازا من (زال) ماضي (يزيل)، فإنه فعل تام متعد إلى مفعول، ومعناه (مَازَ)، تقول : (زِلْ ضَأْنَكَ عن مَعْزِكَ). و من (زال) ماضي (يزول)، فإنه فعل تام قاصر، ومعناه الانتقال، ومنه قوله تعالى (إن الله يمسك السموات والأرض أن تزولا، ولئن زالتا) ومصدره الزوال.

الثالث : ما يعمل بشرط تقدم "ما" المصدرية الظرفية، وهو " دام "، نحو " ما دمت حيا "، أي : مدة دوامي حيا، وسميت "ما" هذه مصدرية لأنها تقدر بالمصدر، وهو الدوام، وسميت ظرفية لنيابتها عن الظرف وهو المدة.

تصريف كان وأخواتها : / هذه الأفعال في التصرف ثلاثة أقسام :

الأول : ما لا يتصرف بحال، وهو " ليس " باتفاق، و" دام " عند الفراء وكثير من المتأخرين.

الثاني : ما يتصرف تصرفا ناقصا وهو " زال " وأخواتها، فإنها لا يستعمل منها أمر ولا مصدر، و" دام " عند الأقدمين، فإنهم أثبتوا لها مضارعا.

الثالث : ما يتصرف تصرفا تاما، وهو الباقي.

وللتصاريف في هذين القسمين ما للماشي من العمل، فالمضارع نحو " ولم **أك بغيا** "، والأمر نحو " **كونوا حجارة** "، والمصدر كقول الشاعر : " بِبَذلٍ وحِلمٍ ساد في قومه الفتى **وكونُك إيَّاه** عليكَ يسِيرُ. "

واسم الفاعل كقول الشاعر : /" وما كل من يبدي البشاشة **كائنًا أخاك**، إذا لم تُلفِهِ لك مُنجِدا "

وقول الشاعر أيضا : / " قضى اللهُ يا أسماء أنْ لستُ **زائلا أُحبُّك** حتى يُغمضَ الجفنَ مُغمضُ".

التقديم والتأخير : /

لخبر كان وأخواتها مع اسمها ثلاث حالات : /

الحالة الاولى : يجب تقديم اسمها وتأخير خبرها، وذلك في موضعين :

1. أن يكون الاسم محصورا في الخبر، نحو قوله تعالى (وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء)
2. أن يكون إعراب الاسم والخبر جميعا غير ظاهر؛ بأن يكونا معربين تقديرا، نحو قولك " كان موسى فتاك "، أو يكونا مبنيين نحو قولك "كان هؤلاء من يجادلونك ".

الحالة الثانية : أن يكون توسط الخبر بين العامل والاسم واجبا وذلك في موضعين :

1. أن يكون الخبر محصورا في الاسم نحو قولك " ليس قائما إلا زيد " ومنه قوله تعالى (وما كان حجَّتَهم إلا أن قالوا)
2. أن يتصل بالاسم ضمير يعود على بعض الخبر، نحو قولك "كان في الدار صاحبها "

الحالة الثالثة : جواز الأمرين تقديم اسمها على خبرها وتأخيره عنه خلافا لابن معط في " دام "، وذلك فيما عدا ما يجب فيه التوسط أو التأخر، نحو قوله تعالى (وكان حقا علينا نصر المؤمنين) وقوله تعالى بقراءة حمزة وحفص (ليس البرَ أن تولوا وجوهكم). ومنه قول الشاعر : " لاَ طِيبَ للعيش **ما دامت مُنَغَّصةً لذَّاتُه** بادِّكار الموت والهـــرَمِ "

الشاهد في البيت الشعري : " **ما دامت مُنَغَّصةً لذَّاتُه** " منغصةَ : خبر مادام مقدم، لذاته اسمها مؤخر، وفيه توجيه آخر، وهو أن يكون اسم دام ضميرا مستترا، ومنغصة خبرها، ولذاته نائب فاعل لاسم المفعول منغصة، وعلى هذا النحو يخلو البيت من الشاهد، فلا يكون ردا على ابن معط ومن يرى رأيه.

تقديم معمول الخبر على الاسم والعامل :

1. تقديم أخبار كان وأخواتها جائز بدليل قوله تعالى (أهؤلاء إيَّاكم كانوا يعبدون) وقوله تعالى (وأنفسَهم كانوا يظلمون)، إلا خبر دام اتفاقا، وليس عند جمهور البصريين، واحتج المجيز بنحو قوله تعالى (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم)، وأجيب بأن المعمول ظرف فيتَّسَعُ فيه، وإذا نفى الفعل بما جاز توسُّط الخبر بين النافي والمنفي مطلقا، نحو " ما قائما كان زيد " ويمتنع التقديم على "ما" عند البصريين والفراء، وأجازه بقية الكوفيين، وخصَّ ابن كيسان المنع بغير زال وأخواتها؛ لأن نفيها إيجابٌ، وعمم الفراء المنع في حروف النفي، ويرده قوله :"ورجّ الفتى للخير ما إن رأيته على السِّنِّ **خيرا لا يزال يزيدُ** "
2. ويجوز باتفاق أن يلي هذه الأفعالَ معمولُ خبرها إن كان ظرفا أو مجرورا، نحو " كان عندك، أو في المسجد، زيدٌ معتكفا "، فإن لم يكن أحدَهما فجمهور البصريين يمنعون

مطلقا، والكوفيون يجيزون مطلقا، واشترط ابن السراج والفارسي وابن عصفور تقدمه إن تقدم الخبر معه، نحو "كان طعامَك آكلا زيدٌ ".

استعمال هذه الأفعال تامة : /

تستعمل كان وأخواتها تامَّة، أي مستغنية بمرفوعها، نحو قوله تعالى (وإن كان ذو عُسرة)، أي و إن حصل ذو عسرة، وقوله تعالى (فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون)، أي حين تدخلون في المساء وحين تدخلون في الصباح، وقوله تعالى (خالدين فيها ما دامت السموات والأرض، أي ما بقيت.

إلا ثلاثة أفعال فإنها ألزمت النقص، زهي : فتئ، زال، ليس.

حذف هذه الأفعال ومعموليها : /

أنها تحذف ، ويقع ذلك في أربعة أوجه :

1. أن تحذف مع اسمها ويبقى الخبر، وكثر ذلك بعد "إن" و "لو" الشرطيتين، نحو " سرْ مسرعا إن راكبا وإن ماشيا " ومنه قول الشاعر : / " حَدِبَت عليَّ بطونُ ضنَّةَ كلُّها إن **ظالما** أبدا وإن **مظلوما** ". وقولهم " الناس مجزيُّون بأعمالهم إنْ خيرا فخير، وإن شرا فشرٌ "، أي إن كان عملُهم خيرا، فجزاؤُهم خيرٌ، ويجوز " إن خيرٌ فخيرا " بتقدير : إن كان في عملِهم خيرٌ فيجزون خيرا، ويجوز رفعهما ونصبهما، والاول أرجحهما، والثاني أضعفهما. ومثال الثاني " اِلتمس ولو خاتما من حديدٍ"، وقول الشاعر : " لاَ يأمنِ الدهرَ ذو بغيٍ ولو **ملكًا** جنودُه ضاق عنها السهل والجبل "
2. أن تحذف وحدها، وكثر ذلك بعد " أنِ" المصدرية في مثل " أمَّا أنت منطلقًا انطلقتُ " أصله : انطلقتُ لأن كنت منطلقا، ثم قدمت اللام وما بعدها على انطلقت للاختصاص، ثم حذفت اللام للاختصار، ثم حذفت "كان " لذلك فانفصل الضمير، ثم زيدت "ما" للتعويض ، ثم أدغمت النون في الميم للتقارب، وعليه قول الشاعر : /

" أبا خُراشةَ أمَّا أنت ذا نفرٍ فإنَّ قومي لم تأكلهم الضبُع "

3. أن تحذف مع معموليها، وذلك بعد "إن" في قولهم " افعل هذا إمَّا لا " أي : إن كنت لا تفعل غيره، فما عوض، ولا النافية للخبر.

جواز حذف لام مضارع كان : /

يجوز حذف لام مضارعها، وذلك بشرط كونه مجزوما بالسكون، غير متصل بضمير نصب، ولا بساكن، نحو (ولم أكُ بغيا)، بخلاف (من تكون له عاقبة الدار) لانتفاء الجزم، وقوله تعالى (وتكونوا من بعده قوما صالحين) لأن جزمه بحذف النون، ونحو (إن يكنْهُ فلن تسلَّط عليه)لاتصاله بالضمير، ونحو (لم يكنِ الله ليغفر لهم)لاتصاله بالساكن.

تابع للمحاضرة الثالثة (نواسخ الجملة الاسمية –كان واخواتها –)

الحروف التي تعمل عمل (ليس)

" ما "

يقول السامرائي" الذي يظهر لي أنّ (ليس) و(ما) ليستا متماثلتين في النفي تماما، بل بينهما أوجه شبه وأوجه مخالفة فهما أداتان تستعملان للنفي، وقد تعملان عملا واحدا، وهما لنفي الحال عند الاطلاق ولكن بينهما خلافا .... فـ (ليس) فعل أو استعملت استعمال الأفعال و(ما) حرف ولا يكون الفعل كالحرف،"[1] ثم يقول حسب وجهة نظره أنّ الاختلاف منحصر في كون (ما) أقوى في النفي من (ليس) مستدلا في ذلك على جملة من الأدلة المنطقية منها ما يلي :

- الجملة المنسوخة بـ (ليس) فعلية والجملة المنسوخة بـ (ما) اسمية، والأخيرة أثبت من السابقة.
- عدم دخول (مِنْ) الزائدة الدالة على الاستغراق والتوكيد على معمولي ليس في الكثير الأعم، بينما دخلت على معمولي (ما) إلا في القليل، قال تعالى " ..... لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ **وَلِيٌّ** وَلَا شَفِيعٌ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴿٥١﴾ "[2] وقال تعالى ".... مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ **مِن وَلِيٍّ** وَلَا نَصِيرٍ ﴿١٢٠﴾ "[3]
- الجمل التي تحتاج إلى توكيد كثير استعملها القرآن منفية بـ(ما)، كقوله تعالى" .. مَا لَكُم **مِّنْ إِلَٰهٍ** غَيْرُهُۥ .. ﴿٥٩﴾"[4] وهذا خلاف المنفي بـ (ليس).
- الدليل على أنّ (ما) تفيد التوكيد أنها تقع جوابا للقسم نحو (والله **ما زيد** بحاضر).[5]

عملها : أعملها الحجازيون وأهملها التميميون؛ لأنها لا تختص بالدخول على الاسم فقط، بل تدخل على الفعل أيضا،[1]وبلغة الحجازيين جاء التنزيل، قال تعالى (ما هذا بشرا) (ما هن أمهاتِهم) ولإعمالهم إيَّاها أربعة شروط :

---

[1] معاني النحو، فاضل السامرائي، دار الفكر، الأردن، ط1، 2000، ج1، ص 252

[2] الانعام : 51

[3] البقرة : 120

[4] الأعراف : 59

[5] ينظر : معاني النحو، فاضل السامرائي، ج1، ص 252 - 254

1. أَلاَّ يقترن اسمها بإنْ الزائدة، كقول الشاعر :/

" بني غُدَانَةَ ما إنْ أنتم ذهبٌ ولا صريف، ولكنْ أنتم الخزفُ "

2. أن لا ينتقض نفيُ خبرها بإلاَّ، فلذلك وجب الرفع في (وما أمرُنا إلا واحدةٌ) (وما محمد إلا رسول)، فأما قول الشاعر : /

"وما الدهر إلا منْجَنونا بأهله وما صاحب الحاجات إلا معذَّبا "

فمن باب " ما زيد إلا سيرا " أي : إلا يسير سيرا.

ولأجل هذه الشروط أيضا وجب الرفع بعد "بل" و "لكن" في نحو " ما زيد قائما بل قاعدُ " أو " لكنْ قاعدٌ " على أنه خبر لمبتدأ محذوف، ولم يجز نصبه بالعطف لأنه موجب.

3. أن لا يتقدم الخبر، كقولهم " ما مسيءٌ منْ أعتبَ " وقوله :

" وما خذَّلٌ قومي فأخضَعَ للعدى ولكنْ إذا أدعوهم فهم همُ "

أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها، كقوله :

" وقالوا: تعرَّفْها المنازلَ من منًى وما كلُّ منْ وافَى منًى أنا عارفُ ".

إلاَّ إنْ كان المعمول ظرفا أو مجرورا فيجوز، كقوله :

" بأهبةِ حزمٍ لُذْ، وإنْ كنت آمنا فمَا كلَّ حينٍ منْ توالي مواليا ".

زيادة الباء في خبر "ليس" و "ما" : /

نحو " أليس الله بكافٍ عبده ؟ " وقوله تعالى " وما الله بغافلٍ "، وبقلةٍ في خبر "لا" وكلِّ ناسخ منفي، كقول الشاعر : /

" وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة **بمغنٍ** فتيلا عن سواد بن قاربِ "

" لا "

أنكر جمهور العلماء إعمال (لا) عمل (ليس)، ورأى آخرون أنه قليل خاص لغة أهل الحجاز.[2]

[1] الاعراب الميسر، محمد علي أبو العباس، دار الطلائع للنشر والتوزيع، القاهرة، دط، 1998، ص 35

[2] معاني النحو، السامرائي، ج1، ص 258

وأما "لا" فإعمالها عمل ليس قليلٌ، ويشترط له الشروط السابقة، ما عدا الشرط الأول، وأن يكون المعمولان نكرتين، والغالب أن يكون خبرها محذوفا، حتى قيل بلزوم ذلك،[1] كقوله :

" منْ صدَّ عن نيرانها فأنا ابن قيس لا براحُ "

ووجوب ذكره إذا جهل كقول الشاعر :

" تعز فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزر مما قد قضى الله واقيا "

وعملها نفي الجنس برجحان.[2]

" لات "

يقول السامرائي : "يرى الجمهور أنها مركبة من (لا) النافية وتاء التأنيث، وهذه التاء لتأنيث الكلمة، ومثلها تاء ثمت وربت، وقيل دخلت للمبالغة في النفي كما قالوا علامة ونسابة. وذهب آخرون إلى أنها (لا) والتاء الزائدة في اول الحين، وقال آخرون هي فعل وهؤلاء على قولين أحدهما أنها في الأصل لات يليت بمعنى نقص، والآخر أن أصلها ليِس بكسر الياء فقلبت الياء الفا لتحريكها وانفتاح ما قبلها وأبدلت السين تاء."[3]

عملها : عملها واجب، وله شرطان : كونُ معموليها اسمي زمان، وحذف أحدهما، والغالب كونه المرفوع، نحو " ولات حينَ مناصٍ "، أي ليس الحينُ حيَ فرارٍ. وأما قول الشاعر :

"لهفي عليك للهفة من خائفٍ يبغي جوارك حينَ لات مجيرُ"

فارتفاع " مجير" على الابتداء، أو على الفاعلية، و التقدير : حين لات له مجيرٌ، أو يحصل له مجير؛ لعدم دخولها على الزمان.

[1] ينظر : مغني اللبيب، ج1، ص239

[2] شرح التصريح على التوضيح، خالد عبد الله الازهري، ج1 ص 199

[3] معاني النحو، فاضل السامرائي، ج1، ص 260

"إنْ"

أنكر إعمالها جمهور البصريين وأجازه جماعة ميتندين إلى طائفة من النصوص، ولذلك كان إعمالها نادرا، ووقيل هي لغة أهل العالية، كقول بعضهم : " إنْ أحدٌ خيرا من أحد إلا بالعافية "

ومنه قول الشاعر :

" إنْ **هو مستوليا** على أحد إلا على أضعف المجانين "

كما انها لم ترد في القراءات المشهورة عاملة قط.

وقد ذكر النحاة أنها برتبة (ما) في النفي للحال،[1] غير ان السامرائي يرى عكس ذلك مستدلا بقوله تعالى " ۞إِنَّ ٱللَّهَ يُمۡسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ أَن تَزُولَاۚ وَلَئِن زَالَتَآ إِنۡ أَمۡسَكَهُمَا مِنۡ أَحَدٖ مِّنۢ بَعۡدِهِۦٓۚ إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورٗا ﴿٤١﴾ "[2].

فهي أكثر تأكيدا من (ما) في النفي، كما تستعمل كثيرا في الانكار قال تعالى على لسان النسوة في يوسف عليه السلام " ما هذا بشرا إنْ هذا إلا ملك كريم "[3] فالنفي الأول كان غنكارا فاستعملت (ما) اما الثاني فكان توكيد للنفي فاستعملت (إنْ).[4]

[1] المفصل في علم العربية، الزمخشري، ج2 ص 200

[2] فاطر : 41

[3] يوسف : 31

[4] الاتقان في علوم القرآن، السيوطي، ج1 ص 155

المحاضرة الرابعة : إلحاق النواسخ بالجملة الاسمية.

إنَّ وأخواتها (الحروف المشبهة بالأفعال)

إنّ وأخواتها ودلالاتها : /

يطلق عليها باب الاحرف الثمانية الداخلة على المبتدأ والخبر فتنصب المبتدأ ويسمى اسمها، وترفع خبره ويسمى خبرها، ولكنها لا تدخل على كل مبتدأ وخبر، فالمبتدا المحذوف لا يصح نسخه بها،[1] كما أن بعض الاخبار لا يحتملها كالطلبي والانشائي نحو (زيد اضربه) و(أين محمد) ويستثني النحاة من الجمل الطلبية الجملة الدعائية الواقعة خبرا، لان المفتوحة المخففة نحو (والخامسة إن غضب الله) في قراءة من قرأ بتخفيف النون بعدها جملة فعلية.[2]

معانيها :

الأول والثاني : **"إنَّ وأنَّ "** وهما لتوكيد النسبة ونفي الشك عنها والإنكار لها.

قال ابن يعيش : " فأما فائدتهما فالتأكيد لمضمون الجملة فإن قول القائل إنّ زيدا قائما ناب مناب تكرير الجملة مرتين إلا أنذ قولك (أن زيدا قائم) أوجز من قولك (زيد قائم زيد قائم) مع حصول الغرض من التأكيد. فإن أدخلت اللام وقلت : (إنّ زيدا لقائما) ازداد معنى التأكيد، وكانه بمنزلة تكرار اللفظ ثلاث مرات،"[3] غير ان السامرائي له رأي آخر في قول ابن يعيش لانه يرى أن " تكري الجملة من التكيد اللفظي ، والتوكيد اللفظي له أغراض منها إنه يرفع توهم السهو من المتكلم، فإن المخاطب قد يظن أن المتكلم عندما ذكر زيدا أو عليا كان ساهيا أو غافلا، فتكرير اللفظ يرفع هذا الظن."[4]

الثالث : **"لكنَّ"** وهو للاستدراك والتوكيد، فالأول نحو "زيد شجاعٌ لكنه بخيل" والثاني نحو "لو جاءني أكرمته، لكنه لم يجئ،" ولكنهم اختلفوا في معنى الاستدراك فقيل " هو تعقيب

[1] معاني النحو، فاضل السامرائي، ج1، ص 285
[2] ينظر : حاشية الصبان، ج1 ص 269
[3] شرح المفصل في علم العربية للزمخشري، ابن يعيش، ج8 ص 59
[4] معاني النحو، فاضل السامرائي، ج1، ص 287

الكلام برفع ما يتوهم عدم ثبوته أو نفيه كقولك : ما زيد شجاعا ولكنه كريم، فإنك لما نفيت الشجاعة عنه، أوهم ذلك نفي الكريم لانهما كالمتضايفين، فلما أردت رفع هذا الإيهام عقبت الكلام بلكن مع مصحوبها،"[1]هذا من ناحية، من ناحية أخرى رأى بعض النحاة أن الاستدراك هو " مخالفة حكم ما بعد لكن لحكم ما قبلها،"[2] وذلك كون ذكر ما قبلها يكون لفظا أو مقدرا ونقيضا في الآن ذاته لما بعده.[3]

أما كونها تأتي للتوكيد على قلة نحو : لو جاء زيد لأكرمته لكنه لم يجئ، إذ عدم المجيء معلوم من لو الامتناعية.[4]

الرابع : **"كأنَّ"** وهو للتشبيه المؤكد، لأنه مركب من الكاف وأنَّ، قال سيبويه سألت الخليل عن (كأنّ) فزعم أنها (أنَّ) لحقتها الكاف للتشبيه ولكنها صارت مع (أنَّ) بمنزلة كلمة واحدة وهي نحو كأي رجلا ونحو له كذا وكذا درهما.[5]

ويرى ابن يعيش أن كأنّ " حرف معناه التشبيه، وهو مركب من كاف التشبيه وأن فأصل قولك (كأن زيدا أسدا) أن زيدا كالاسد، فالكاف هنا تشبيه صريح، وهي في موضع الخبر تتعلق بمحذوف تقديره أنّ زيدا كائن كالاسد، ثم أرادوا الاهتمام بالتشبيه الذي عقدوا عليه الجملة فأزالوا الكاف من وسط الجملة وقدموها إلى أولها لإفراط عنايتهم بالتشبيه، فلما أدخلوها على أنذ وجدب فتحها لأن المكسورة لا تقع عليها حروف الجر ولا تكون إلا أولا، وبقي معنى التشبيه الذي كان فيها متأخرة فصار اللفظ : كأنّ زيدا أسدا إلا أن الكاف لا تتعلق الآن بفعل ولا معنى فعل، لأنها أزيلت عن الموضع الذي كان يمكن أن تتعلق فيه بمحذوف، وقدمت إلى أول الجملة ، فزال ما كان لها من التعلق بخبر أن المحذوف."[6]

---

[1] شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 65

[2] المغني، ج1 ص 290

[3] همع الهوامع شرح جمع الجوامع، السيوطي، ج1 ص 132

[4] شرح الاشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، ج1 ص 270

[5] ينظر : الكتاب، سيبويه، ج1 ص 474

[6] المفصل في علم العربية، ابن يعيش، ج8 ص 81

الخامس : **"ليت"** وهو للتمني، وهو طلب مالا طمع فيه أو ما فيه عسر نحو " ليت الشباب عائد" وقولِ منقطعِ الرجاء " ليت لي مالا فأحجَّ منه،" والتمني إذ ذاك يكون في المستحيل وفي الممكن غير المتوقع، فإن كان متوقعا دخل في الترجي. ولا يكون في الواجب حصوله كأن تقول : ليت غدا آت فإن غدا واجب المجيء."[1]

ليت شعري : / مثل شائع عند العرب، كقولنا : ليت شعري هل أعود إلى الاهل ؟ والشعر ها هنا معناه الشعور والفطنة، والخبر عند معظم النحاة في هذا المثل محذوف وجوبا إذا كان بعده استفهام،[2] ورأى بعض النحاة أنّ جملة الاستفهام هي الخبر غير أنّ هذا لا يصح لانعدام الرابط بين المسند والمسند إليه،[3] وعليه يكون الخبر محذوف وجوبا كونه كونا عاما يفهم من السياق كحذف الخبر المتعلق به شبه الجملة.[4]

السادس : **" لعلَّ "** وهو للتوقع، وعبر عنه قوم بالترجي في المحبوب نحو " لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا "، أو الإشفاق في المكروه[5] نحو " فلعلك باخع نفسك "، قال الأخفش : وللتعليل نحو " أفرغ عملك لعلَّنا نتغدَّى " ومنه قوله تعالى " لعله يتذكر"، وقال الكوفيون : وللاستفهام نحو " وما يدريك لعلَّه يزكَّى ".

والترجي لا يكون إلا في الممكن، والفرق بين تمني الممكن والترجي أنّ المترجَّى متوقع حصوله بخلاف المتمني فإنه غير متوقع الحصول،[6] فالفرق بين تمني أتْيِ زيد وترجّيه هو أنّ الأول غير متوقع والثاني متوقع.

السابع : **" عسى "** في لغية، وهي بمعنى لعلَّ، وشرط اسمه أن يكون ضميرا، كقول الشاعر :

"فقلت : عساها نارُ كأسٍ وعلَّها تشكّى فآتي نحوها فأعودها."

---

[1] شرح ابن عقيل، ج1 ص 129

[2] ينظر : التسهيل، ص 62

[3] همع الهوامع شرح جمع الجوامع، السيوطي، ج1 ص 136

[4] معاني النحو، فاضل السامرائي، ج1، ص 303

[5] الكشاف، ج1 ص 277

[6] حاشية الخضري، ج1 ص 129

وهو حينئذ حرف وفاقا للسيرافي، ونقله عنه سيبويه، خلافا للجمهور في إطلاق القول بفعليته، ولابن السراج في إطلاق القول بحرفيته.

الثامن : " لا" النافية للجنس.

شروط الجملة المنسوخة بها : /

وقد أُشتُرط في الجملة الداخلة عليها هذه النواسخ شروطا :

أولا : أن **لا تكون جملةً يجب فيها حذف المبتدأ**، كما **لا تدخل على مبتدأ لا يخرج عن الابتدائية** مثل " ما " التعجبية، كما **لا تدخل على مبتدأ يجب له التصدير**، كاسم الاستفهام، ويستثنى مه هذا ضمير الشأن؛ فإنه مما يجب تصديره، وقد دخلت عليه " إنَّ" في قول الشاعر : **إنَّ مَنْ يدخلِ الكنيسةَ يوما يلقَ فيها جَــآذرا وظباءَ.**

اسم إن ضمير شأن محذوف ، و " من " اسم شرط مبتدأ خبره جملة الشرط وجوابه أو إحداهما، والمبتدأ وخبره في محل رفع خبر " إن" ولا يجوز أن نجعل اسم الشرط اسما لـ " إن "؛ لكونه مما يجب تصديره، وقد حمل على ذلك قول الرسول صلى الله عليه وسلم : " إنَّ مِنْ أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون "، ومنهم من يرى أن "مِن" حرف جر زائد على مذهب الكسائي الذي يجيز زيادة "مِن" الجارة في الايجاب، ويجعل – على هذا – " أشد" اسم إنَّ، وخبرها " المصورون".

و**لا تدخل على جملة يكون الخبر فيها طلبيا أو إنشائيا**، فأما قوله تعالى " إنهم ساء ما كانوا يعملون " وقوله تعالى " إن الله نعما يعظكم به " وقول الشاعر : إنَّ الذين قَتَلْتُمْ أمسِ سَيِّدَهُمْ لا تحسَبوا ليلَهُم عن ليلِكُم ناما.

فإنها كلها – خلافا لابن عصفور – على تقدير قول محذوف يقع خبرا لإنَّ، وتقع هذه الجملة الانشائية معمولة له، فيكون الكلام من باب حذف العامل وإبقاء المعمول، والتقدير : إنَّ الذين قَتَلْتُمْ أمسِ سَيِّدَهُمْ **مقولٌ في شأنهم** لا تحسَبوا ليلَهُم عن ليلِكُم ناما، وقدر قوم

الخبر في هذا البيت : إنَّ الذين قَتَلْتُمْ أمسِ سَيِّدَهُمْ **قد استعدوا لكم وأخذوا الأهبة لقتالكم** فـ لا تحسَبوا ليلَهُم عن ليلِكُم ناما.

الثاني : أن جماعة من العلماء – منه ابن سيده – قد حكوا أن قوما من العرب ينصبون بـ "إنَّ واخواتها " الاسم والخبر جميعا، واستشهدوا على ذلك بـ " إذا اسودَّ جُنْحُ الليل فلتأتِ، ولتكُنْ خطاك خِفافا، إنَّ حرَّاسَنا أُسْدًا ".

وجمهرة النحاة لايسلمون ذلك كله، وعندهم أن المنصوب الثاني منصوب بعامل محذوف، وذلك العامل المحذوف هو خبر إن، وكأن الشاعر قال : " إنّ حراسنا يشبهون أسدا ".

إن وأخواتها وشبهها بالأفعال : /

إن و أخواتها من الحروف التي تختص بالدخول على الأسماء، وقد قرر العلماء أن الحرف المختص يعمل العمل الذي يخص ما اختص الحرف به، وعلى هذا كان يجب أن تعمل " إن واخواتها " الجرَّ، لأن العمل الذي يخص الاسم هو الجرُّ، **فما هو وجه خروج هذه الأحرف عما هو الأصل الثابت ؟**

الأصل هو ما ذُكِر، إلا أن يعرض عارض يقتضي الخروج عنه، والعارض ها هنا هو **مشابهة هذه الأحرف للفعل**.

فما وجه مشابهة هذه الأحرف للفعل ؟

قد أشبهت هذه الأحرف الفعل شبها قويا في اللفظ والمعنى جميعا، وذلك من خمسة أوجه :

أولها : أنها على ثلاثة أحرف هجائية أو اكثر.

الثاني : أنها تختص بالأسماء كما أن الفعل يختص بالأسماء.

الثالث : أنها كلها مبنية على الفتح كما أن الفعل الماضي مبني على الفتح.

الرابع : أنها تلحقها نون الوقاية عند اتصالها بياء المتكلم.

الخامس : أنها تدل على معنى الفعل فـ "**إنَّ** " **و** " **أنَّ** " يدلان على معنى " **أكدت** "، و " **كأنَّ** " يدل على معنى "**شبهت**"، و " **ليت** " يدل على معنى " **تمنيت** "، و " **لعل** " يدل على معنى " **رجوت** ".

1. كان يقتضي هذا الشبه أن يكون الأول مرفوعا والثاني منصوبا كما كان ذلك في الفعل، **فلماذا عكس الأمر ؟**

الجواب أنه لما قوي شبهها بالفعل، ولم تكن أفعالا في الحقيقة، خافوا إذا هم جاؤوا بمعموليها فقدموا المرفوع وأخروا المنصوب، والتزموا ذلك التزاما لم يخالفوه، خافوا ان يتبادر إلى الذهن أنها ليست حروفا وأنها أفعال.

2. وإذا قيل أن عدم تصرفها تصرف الأفعال قد كان يكفي في الفرق بينها وبين الأفعال، لقيل كان هذا يكفي لو لم يكن في العربية أفعالا جامدة لا تتصرف، مثل عسى ونعم وبئس وفعل التعجب وحبذا.

رتبة الخبر : /

لا يتقدم خبرهن مطلقا، ولا يتوسط إلا إن كان الحرف غير "عسى" و "لا"، والخبر ظرفا أو جارا ومجرورا، نحو قول الله تعـــالى : " إنَّ لدينا أنكالا " وقوله تعالى : " إنَّ في ذلك لعبرةً " والسر في امتناع توسط الخبر بين " عسى " العاملة عمل " إنَّ" واسمها، وبين " لا" النافية للجنس و اسمها، ولو كان هذا الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا، هو أنه يشترط في عمل كل منهما هذا العمل أن يتصل اسم كل منهما بها ولا يفصل بينهما شيء.

وهذا بخلاف " عسى" العاملة عمل كان التي تقدم ذكرها في باب أفعال المقاربة، فإن هذه يجوز أن يتوسط خبرها بينها وبين اسمها. ومن أجل هذا جازَ لك فيما إذا وقع بعد " عسى" هذه " أَنْ المصدرية والفعل المضارع " ثم تلاهما اسم مرفوع نحو قولنا : " عسى أنْ يلقاك الخيرُ " وجهان؛ **أحدهما** : أن يكون الاسم المرفوع المتأخر اسم "عسى"، وتكون "أَنْ المصدرية والفعل المضارع" في تأويل مصدر خبر عسى، **والثاني** : أن يكون اسم عسى ضمير مستتر، وخبرها المصدر المؤول.

المحاضرة الخامسة : إلحاق النواسخ بالجملة الاسمية.

أفعال المقاربة : إعرابها ودلالاتها

تعريف أفعال المقاربة : /

يشتمل هذا الباب على ثلاثة أنواع من الأفعال؛ أفعال المقاربة، وأفعال الرجاء، وأفعال الشروع. وما تسمية الكل أفعال المقاربة إلا من باب التغليب؛ أي تغليبها في العمل وشهرتها في بابها وكثرة وقوعها فيه.[1]كما أنه من باب تسمية الكل بالجزء، كتسمية الكلام كلمة.[2]وهي تفيد مقاربة وقوع الفعل الكائن في أخبارها. ولهذا المعنى كانت محمولة على باب "كان ".[3]

أنواع أفعال المقاربة : /

1. أفعال المقاربة : ما وضع للدلالة على قرب الخبر؛ وهو ثلاثة : كاد، أوشك، كرب.
2. أفعال الرجاء : ما وضع للدلالة على رجاء الخبر: وهو ثلاثة : عسى، اخلولق، حرى.
3. أفعال الشروع : ما وضع للدلالة على الشروع في الخبر: وهو كثير/ ومنه : أنشأ، طفق، جعل، علق، أخذ .....[4]
4. .

عمل أفعال المقاربة : /

تعمل هذه الأفعال عمل "كان"، إلاَّ أنَّ خبرَهنَّ يجب كونه : / **جملة فعلية بجملة من الشروط.**

[1] حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك معه شرح الشواهد للعيني، ت : طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوقيفية، القاهرة، ج1، ص 404 /405

[2] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ج1، ص 301

[3] شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش الموصلي، قدم له : د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001، ج 4، ص 372

[4] انظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص 301

جملة : / وشذَّ مجيئه مفردا بعد "كاد" و "عسى"، ومنه قول الشاعر : /

فَأُبْتُ إلى فَهْمٍ وَمَا **كِدْتُ آئِبًا** وَكَمْ مِثْلُهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تَصْفِرُ

فإذا كان ابن هشام الأنصاري يرى هذا شذوذا، فإن ابن يعيش يرى رأي من يروا أن الخبر المفرد هو المقدر من الفعل لأنهم يروا أن الفعل يقع في الخبر موقع اسم الفاعل، نحو " زيد يقوم "، والمراد " قائم "، لذلك – والقول مازال لهم – جُرد ذلك الفعل من " أن "؛ لانهم أرادوا قرب وقوع الحال، وإن تَصرَّف الكلام إلى الاستقبال، فلم يأتوا بها لتدافع المعنيين. واستدل ابن يعيش بالبيت السابق.

وقولهم : " **عسى الغوير أبؤسا** "، فيرى ابن الاعرابي أن " أبؤسا " منصوب بفعل محذوف، وقدره " **يصير أبؤسا** "، وقدره الكوفيون " **أن يكون أبؤسا** "

وأما قوله تعالى " **فطفق مسحا** " فالخبر محذوف، أي : يمسح مسحا.

فعلية : / وشذَّ مجيء الجملة الاسمية بعد : /

"**جعل**" : ومنه قول الشاعر : /

" وقد **جَعَلَتْ** قَلُوصُ بني سهل من الأكوار **مرتعُها قريبُ** "

شروط الجملة الفعلية الواقعة خبرا : /

أولا : أن يكون رافعا لضمير الاسم (لتدل على أن المرفوع بها هو الذي قد تلبس بالفعل المدلول عليه بخبرها أو شرع فيه).

كقولنا " كاد الفقر أن يكون كفرا "، فالضمير المستتر في " يكون جملة الخبر " يعود على "اسم كاد "

أما قول الشاعر : " وقد **جعلت** إذا ما قمت **يثقلني ثوبي** فأنهض نهض الشارِب السكِر "

وقع فيه ما ظاهره أن المضارع الواقع خبر لـ "جعل" رفع اسما ظاهرا وهو " ثوبي" مضافا إلى ضمير يعود إلى اسم " جعل"، والمفروض " جعلت أثقل ". وقد تخلص العلماء من هذا الظاهر أن

جعلوا فاعل يثقلني ضميرا مستترا يعود إلى اسم " جعل" وكان حقه أن يقول " أثقل "، لكنه أبدل من الضمير المتصل قوله " ثوبي "فلما أريد إعادة الضمير من الخبر أعيد إلى البدل لا إلى المبدل منه.

ويجوز في " عسى " أن ترفع الاسم الظاهر، كقول الشاعر : " وما **عسى** الحجاج **يبلغ جهدُه** إذا نحن جاوزنا حفيرَ زياد "، برفع " جهده " لا نصبها. وقد خالف أبو حيان في كتابه " النكت الحسان " هذا، ورأى تسوية " عسى " بغيرها من الأفعال.

ثانيا : أن يكون الفعل الواقع خبرا مضارعا، وشذَّ في " جعل " قول ابن عباس رضي الله عنه " **فجعل** الرجل إذا لم يستطع أن يخرج **أرسل** رسولا " .

ثالثا : أن يكون مقرونا بـ "أن" المصدرية مع "حرى" أو "إخلولق" نحو " حرى زيد أن يأتي " و " إخلولقت السماء أن تمطر ".

وأن يكون مجردا منها إن كان الفعل دالا على الشروع، نحو " وطفقا يخصفان ".

. والغالب في " عسى" و "أوشك " الاقتران بهما، نحو " **عسى** ربكم **أن يرحمكم** "

وقول الشاعر : " ولو سئل الناس التراب **لأوشكوا** إذا قيل هانوا **أن يملوا ويمنعوا** "

. والتجرد قليل، كقول الشاعر :

" **عسى** الكرب الذي أمسيت فيه **يكون وراءه فرجٌ قريب** "

وقول الشاعر : " **يوشك** من فر من منيته في بعض غِرَّاته **يوافقها** "

. و في "كاد " و "كرب " الغالب فيه عدم الاقتران بـ "أن " نحو " وما كادوا **يفعلون** "

وقول الشاعر : " **كرب** القلب من جواه **يذوب** حين قال الوضاة هند غضوب "

و من القليل الاقتران نحو " **كادت** النفس **أن تفيض** عليه إذا غدا حشوَ ريْطة وبرود "

ولم يذكر سيبويه في خبر "كرب" إلا التجرد من " أن" .

أفعال المقاربة بين الجمود والتصريف : /

هذه الأفعال ملازمة لصيغة الماضي، إلا أربعة استعمل لها : /

المضارع : / وهي : كاد – أوشك – طفق – جعل.

- قال تعالى " يكاد زيتها يضيء "
- يوشِك من فر من منيته في بعض غراته يوافقها "
- و" طفق " حكى الأخفش طفَقَ يطفِق كضرب يضرب، وطفِق يطفَف كعلم يعلم.
- و "جعل " حكى الكسائي " إن البعير لَيَهْرَمُ حتى يجعل إذا شرب الماء مجَّه "

اسم الفاعل : / استعمل اسم الفاعل لثلاثة، وهي :

- **" كاد "** قاله الناظم، وأنشد عليه : " أموت أسًى يوم الرِّجام، وإنَّني يقينا لرهـــنٌ بالذي أنا **كائدُ** "
- **" كرب "** قاله جماعة، وأنشدوا عليه : " أبُنَيَّ إنَّ أبـــاك **كاربُ** يومِه فإذا دُعيتَ إلى المكارم فاعجل "
- **" أوشك "** كقول الشاعر : " فإنَّك **موشِـــكٌ** أن لا تراها وتعدوا دون غَاضِرَةَ العـــوادي "

المصدر : / واستعمل المصدر لاثنين، وهما :

- **" طفق "** حكى الأخفض " طُفُوقا " عمن قال " طفَق " بالفتح، و" طفَقاً " عمن قال " طفِق " بالكسر.
- **" كاد "** قالوا : كاد كَوْدا ومَكادا ومَكادَة.

إسناد بعض أفعال المقاربة إلى " أنْ يفعلَ " مستغنًى به عن الخبر : /

تختص " عسى " و " اخلولق " و " أوشك " بهذا، ومنه قوله تعالى : " وعسى أن تكرهوا شيئا ". وينبني على هذا فرعان : /

أحدهما : / أنه إذا تقدم على إحداهن اسم هو المسند إليه في المعنى وتأخر عنها " أن " والفعل نحو " زيدٌ عسى أن يقوم " جاز تقديرها خالية من ضمير ذلك الاسم، فتكون مسندة إلى " أن " والفعلِ مستغنى بهما عن الخبر، وجاز تقديرها مسندة إلى الضمير، وتكون " أن " والفعلُ في موضع نصب على الخبر.

ويظهر أثر التقديرين في الجنس والعدد، فتقول على تقدير الإضمار " هند عست أن تفلح " و " الزيدان عسيا أن يقوما "، وتقول على تقدير الخلوِّ من الضمير قوله تعالى " لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم، ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيرا منهن ".

الثاني : / أنه إذا ولي إحداهن " أن " والفعلُ وتأخر عنهما اسم هو المسند إليه في المعنى، نحو " عسى أن يقوم زيد " جاز في ذلك الفعل أن يقدر خاليا من الضمير؛ فيكون مسندا إلى ذلك الاسم، وعسى مسندة إلى أن والفعلِ مستغنى بهما عن الخبر، وأن يقدر كتحملا لضمير ذلك الاسم، فيكون ذلك الاسم مرفوعا بعسى، وتكون " أن " والفعل في موضع نصب على الخبرية.

ويظهر أثر الاحتمالين أيضا في الجنس والعدد، فتقول على وجه الإضمار " عسى أن يقوما أخواك " و " عسى أن يقمن نساؤك " و " عسى أن تطلع الشمس " بالتأنيث لاغير، وعلى الوجه الآخر توحد " يقوم " وتؤنث " تطلع " أو تذكره

المحاضرة السادسة : إلحاق النواسخ بالجملة الاسمية.

ظن وأخواتها

أفعال هذا الباب نوعان :

النوع الأول : **أفعال القلوب**، وإنما قيل لها ذلك لأن معانيها قائمة بالقلب، وليس كل قلبي ينصب المفعولين، بل القلبي ثلاثة أقسام : مالا يتعدى بنفسه، نحو " فكَّر و تفكَّر "، وما يتعدى لواحد نحو " عرَف و فهِم "، وما يتعدى لاثنين وهو المراد، وينقسم أربعة أقسام :

1. **ما يفيد في الخبر يقينا**، أي الاعتقاد الجازم، وهو أربعة : وَجَدَ، أَلْفَى، تَعَلَّمَ – بمعنى أَعْلَمَ –، دَرَى، قال تعالى : " تجدوه عند الله هو خيرا " وقوله تعالى "إنهم ألْفَوا آباءهم ضالِّين"، وقول الشاعر " تعلَّم شفاءَ النفسِ قهرَ عدوِّها فبالغْ بلطف في التحيُّل والمكر ". والأكثر وقوع هذا على"أن"وصلتها، كقوله:" فقلت تعلم أنَّ للصيد غِرَّةً وإلا تُضَيِّعُهَا فإنك قاتلُه "

وقول الشاعر : " دُرِيــتَ **الوفيَّ** العهدَ يا عُرْوَ فاغْتَبِطْ فإنّ اغتباطا بالوفاءِ حميدُ " والأكثر في هذا أن يتعدى بالباء، فإذا دخلت عليه الهمزة تعدَّى لآخرَ بنفسه نحو " ولا أدراكم به "

2. **ما يفيد في الخبر رجحانا**، وهو خمسة : جعل، حَجَا، عدَّ، هبْ، زَعَمَ، نحو قوله تعالى " وجعلوا الملائكةَ الذين هم عبادُ الرحمن إناثًا " وقول الشاعر : " قد كنت أحجو **أبا** عمرٍو **أخا** ثقةٍ حتَّى ألمت بنا يوما مُلمَّاتُ "

وقول الشاعر : " فلا تَعدُدِ **المولى شريكَك** في الغنى ولكنَّما المولى شريكُك في العدم "

وقوله : " فقلت أجِرني أبا مالك وإلا فهبنـــي **امْرَأً** هالكا "

3. **ما يرِد بالوجهين، والغالب كونه لليقين**، وهو اثنان : رأى، علم، كقوله جلَّ تناؤه : " إنَّهم يرونه بعيدا، ونراه قريبا " وقوله تعالى : " فاعلم أنه لا إله إلا الله " وقوله تعالى " فإن علمتموهنَّ مؤمناتٍ ".
4. **ما يرد بهما، والغالب كونه للرجحان**، وهو ثلاثة : ظنَّ، حسب، خال.

كقول الشاعر : " ظننتُـــكَ إنْ شبَّت لظى الحربِ **صاليًا** فعرَّدْتَ فيمن كان عنها معرِّدا "

ومقول الشاعر : " وكنَّا حسِبنا **كلَّ** بيضاءَ **شحمةً** عشيَّةَ لاقَيْنَا جُذامَ حميرا "

وكقول الشاعر : " إخالُكَ – إنْ لم تَغْضُضِ الطَّرْفَ – ذَا هَوًى يسومط مالَا يُسْتَطَاعُ من الوَجد "

النوع الثاني : **أفعال التصيير**، كـ "جعل، ردَّ، ترك، اتَّخذ، تَخِذَ، صيَّر، وَهَبَ، قال تعالى : " فجعلناهُ هباءً منثورًا " وقوله تعالى : " لو يردُّونَكم من بعد إيمَانِكم كفارًا " وقوله تعالى " وتركنا بعضهم يومئذٍ يموج في بعض " وقوله تعالى " واتَّخذ الله ابراهيم خليلا " وقول الشاعر : " تَخِذتُ غُرازَ إِثْرَهُم دليلا وفرُّوا في الحجاز ليُعجزوني " وقول الشاعر : " فصُيِّروا مِثْلَ كعصْف مأكولْ " وقالوا " وهبني الله فداك " وهو املازم للمضي.

أحكام هذه الأفعال : / لهذه الأفعال ثلاثة أحكام :

أحدهما : الإعمال وهو الأصل، وهو واقع في الجميع.

الثاني : الإلغاء، وهو إبطال بالعمل لفظا ومحلا، لضعف العامل بتوسطه أو تأخره، كـ " زيدٌ ظننتُ قائمٌ " و " زيدٌ قائمٌ ظننتُ " قال : " أبالأراجيز يا ابن اللؤم توعدني **وفي الأراجيز خِلْتُ اللؤمُ** والخورُ " وقول الشـــاعر : / " **هما سيِّدَانا يزعمان**، وإنما يسودانا إن أبسرت غنماهما "

الثالث : / التعليق، وهو إبطال العمل لفظا لا محلا، لمجيء ما له صدر الكلام بعده، وهو لام الابتداء نحو قوله تعالى "ولقد علموا لمنِ اشتراه ما له في الآخرة من خلاق " ولام القسم، كقول الشاعر : " ولقد **علِمت لتأتيَنَّ منيَّتي** إن المنايا لا تَطيشُ سهامُها " وما النافية نحو " لقد **علمت ما هؤلاء ينطقون** " ولا وإنِ النافيتان في جواب قسم ملفوظ به أو مقدر، نحو " علمت والله لا زيد في الدار ولا عمرو " و " علمت إنْ زيدٌ قائمٌ " والاستفهام، وله صورتان : إحداهما : أن يعترض حرف الاستفهام بين العامل والجملة، نحو " وإنْ أدري أ قريب أم بعيد ما توعدون " والثانية : أن يكون في الجملة اسم

استفهام : عمدةً كان، نحو " لنعلم أي الحزبين أحصى " أو فضلى، نحو" وسيعلم الذين ظلموا أيَّ منقلب ينقلبون ". والفرق بين الإلغاء والتعليق من وجهين :

أحدهما : أن العامل الملغى لا عمل له البتَّةَ، والعامل المعلق له عملٌ في المحل، فيجوز بالنصب عطفا على المحل، قال كثير عزة : " وما كنت **أدري** قبل عزة **ما البكى** ولا **موجعاتِ** القلب حتى تولَّتِ "

الثاني : أن سبب التعليق موجب، فلا يجوز " ظننت ما زيدا قائما " وسبب الإلغاء مجوز، فيجوز " زيدا ظننت قائما ".

حذف المعمولين :يجوز بالإجماع **حذف المفعولين اختصارا** . أي : لدليل – نحو " أين شركائيَ الذين كنتم تزعمون "، وقول الشاعر : بأي كتاب أم بأي سنَّةٍ ترى حبَّهم عارا عليَّ وتَحْسِبُ " وأما **حذفهما اقتصارا** – أي لغير دليل – فعن سيبويه والأخفش المنع مطلقا، واختاره الناظم، وعن الأكثرين الإجازة مطلقا، لقوله تعالى : " والله يعلم وأنتم لا تعلمون " " فهو يرى " " وظننتم ظن السوء " وقولهم " من يسمع يخلْ ". ويمتنع الاجماع حذف أحدهما اقتصارا، وأما اختصارا أجازه الجمهور، كقول الشاعر : " ولقد نزلْتِ تظُنّي غيرَه منّي بمنزلة المحِبِّ المكرمِ "

المحاضرة السابعة : المجرورات الدلالات والأنواع

حروف الجر عشرون حرفا **ثلاثة من باب الاستثناء** وهي : خلا ، عدا، حاشا، **وثلاثة شاذة** : **أحدها** : ((متى)) في لغة هذيل، وهي بمعنى ((من الابتدائية)) سمع من بعضهم ((أخرجها متى كمِه)) وال الشاعر :

شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لججٍ خضر لهن نئيج

والثاني : ((لعل)) في لغة عقيل، قال الشاعر : لعل اللهِ فضلكم علينا بشيء أن أنكم شريم

والثالث : ((كي)) وإنما تجر ثلاثة :

أحذها : ((ما)) الاستفهامية، يقولون إذا سألوا عن علة **الشيء** ((كَيْمَهْ)) والاكثر ان يقولوا ((لِمَهْ))

الثاني : ((ما)) المصدرية وصلتها كقول الشاعر : إذا انت لم تنفع فضرَ فإنما يراد الفتى كيما يضر وينفع

وقيل ما كافة.

الثالث : ((أن)) المصدرية وصلتها، ((جئت كي تكرمني)) إذا قدرت ((أن)) بعدها، بدليل ظهورها في الضرورة، كقول الشاعر: أكل الناس أصبخت مانحا لسانك كيما أن تغُرَ وتخدعا

والاولى أن تقدر ((كي)) مصدرية فقدر اللام قبلها بدليل كثرة ظهورها معها نحو ((لكي لا تاسوا))

والاربعة عشر الباقية قسمان :

1 . **سبعة تجر الظاهر والمضمر**، وهي : من، وإلى، وعن، وعلى، وفي، والباء، واللام، ، نحو ((ومنك ومن نوح)) ((إلى الله مرجعكم)) (((إليه مرجعكم))

2 . **وسبعة تختص بالظاهر**، وتنقسم أربعة أقسام :

1. ما لا يختص بظاهر بعينه، وهو حتى، والكاف، والواو، وقد تدخل الكاف في الضرورة على الضمير، كقول الشاعر :

وأمَ أوعال كها أو أقربا، وهو بيت من الرجز المشطور وقبله : خلى الذنابات شمالا كثبا

وقول شاعر آخر : كَهُ ولا كهن إلا حاظلا وقبله : فلا ترى بعلا ولا حلائلا

2.وما يختص بالزمان، وهو : مذ، ومنذ، فأما قولهم ((ما رأيته مذ أنَ الله خلقه)) فتقديره : مذ زمن أن الله خلقه، أي مذ زمن خلق الله إياه.

3.وما يختص بالنكرات، وهو رب، وقد تدخل في الكلام على ضمير غيبة ملازم للافراد والتذكير والتفسير بتمييز بعدهمطابق للمعنى، قال : رُبَهُ فتية دعوت إلى ما يورث المجددائبا فأجابوا

4.وما يختص بالله ورب مضافا للكعبة أو لياء المتكلم، وهو التاء :نحو : (وتالله لأكدن)) و ((ترب الكعبة)) و((تربي لأفعلن))[1]

والمراد من قوله " فالعامل حرف الجر او معناه " أن الجر يكون بحرف الجرأو تقديره. فحرف الجر نحو مررت بزيد فالعامل في زيد هو الباء، واما المقدر فنحو " غلام زيد " و" خاتم فضة " فالعامل هنا حرف الجر المقدر والتأثير له. وتقديره " غلام لزيد و خاتم من فضة " لا ينفك كل إضافة حقيقية من تقدير أحد هذين الحرفين. ولولا تقدير وجود الحرف المذكور لما ساغ الجر. ألا ترى أن كل واحد من المضاف والمضاف إليه اسم ليس له أن يعمل في الآخر، لانه ليس عمله في أحدهما بأولى من العكس، وغنما الخفض في المصاف إليه بالحرف المقدر الذي هو اللام أومن. وحسن حذفه لنيابة المضاف إليه عنه، وصيرورته عوضا عنه في اللفظ وليس بمنزلته في العمل، ونظير ذلك واو رب من قول الشاعر : وليل كموج البحر أرخى سدوله علي.... والتقدير : رب ليل. فالخفض في الحقيقة ليس بالواو، بل بتقدير رب، لأن الواو حرف عطف وحرف العطف لا يختص، و انما يدخل على الاسم و الفعل. والعامل ينبغي أن يكون له اختصاص بما يعمل فيه.[2]

[1] ينظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الانصاري، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، دط، دت، ج3، ص 21

[2] انظر : شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، .....ص 123

معاني حروف الجر : /

قال الزمخشري (ت 538 هـ) : " **لا يكون الاسم مجرورا إلا بالإضافة، وهي المقتضية للجر، كما أن الفاعلية والمفعولية هما المقتضيتان: للرفع والنصب، والعامل هنا غير المقتضي كما كان ثم، وهو حرف الجر، أو معناه في نحو قولك : ((مررت بزيد))، و ((زيد في الدار))، و ((غلام زيد))، و ((خاتم فصة)).**[1]

الاقتضاء في الاسم المجرور الاضافة : /

الجر هو الحالة الاعرابية التي انفرد بها الاسم كما انفرد الفعل بالجزم، " **والجر من عبارات البصريين، والخفض من عبارات الكوفيين.**"[2] وارجع الزمخشري الجر إلى الاضافة في كل الأحوال وهي عنده " **المقتضية له،**"[3] وليست العاملة فيه، وهو بذلك يخضع الاسم المجرور إلى مؤثرين اثنين فيه العامل والمقتضي، يقول ابن يعيش (ت 643 هـ) شارحا قول الزمخشري : " **فالجر إنما يكون بالاضافة ، وليست الاضافة هي العاملة للجر، وغنما هي ذالمقتضية له. والمعني بالمقتضي هاهنا أن القياس يقتضي هذا النوع من الاعراب، لتقع المخالفة بينه وبين إعراب الفاعل والمفعول، فيتميز عنهما، إذ الاعراب إنما وضع للفرق بين المعاني.**"[4] إن هذا التدقيق في تحديد وظائف المؤثرات في اللفظة جعل حتى شراح المفصل يقاربون الفهم غير متأكدين، يقول الخوارزمي القاسم بن الحسين (ت 617 هـ) في هذا الصدد " **كأنه يعني بالمقتضية للجر والرفع والنصب المقتضية لنفس الاعراب في الجر والرفع والنصب، تقول : الفاعلية، والمفعولية، والاضافة، هي المقتضية للإعراب، والعامل للنصب والرفع الفعلُ والجرِ الحرف.**"[5] أما ابن الحاجب (ت 646 هـ) فيبدو من خلال شرحه انه متمكن مما أراده الزمخشري من التمييز بين العمل والاقتضاء، فقال " **العامل هنا**

[1] المفصل في علم العربية، الزمخشري، ت: فخر صالح قدارة، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2004، ص 98

[2] شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، ص 123

[3] شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، ص 123

[4] شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، ص 123

[5] شرح المفصل في صنعة الاعراب (التخمير)، القاسم بن الحسين الخوارزمي، ت : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الاسلامي، مكة، ط1، 1990، ج2، ص 5

غير المقتضي كما كان ثم، لأن العامل هو ما تقوم به المعاني المقتضية فوجب أن يكون غيرها وهو ها هنا حرف الجر أو معناه."[1]

العامل في الاسم المجرور حرف الاضافة وهو حرف الجر : /

سميت حروف الجر بحروف الاضافة " **لأن وضعها على أن تفضي بمعاني من الافعال إلى الاسماء،"**[2] يقول ابن يعيش : " **ومعنى اضافتها معنى الفعلايصاله إلى الاسم. فالإضافة معنى، وحرف الجر لفظ، وهي الاداة المحصلة له."**[3] ففي قولك مررت بزيد أسندت مررت إلى زيد وأفضت به إليه، ويقول سيبويه (ت ... هـ) في هذا الصدد في باب القسم " **وللمقسم به أدوات من حروف الجر واكثرها الواو ثم الباء ثم التاء."**[4] وقال الخليل (ت .... هـ) " إنما تجيء بهذه الحروف لأنك تضيف حلفك إلى المحلوف بهكما تضيف مررت به بالباء، وهي في هذا الافضاء فوضى أي مستوية في ايصال معاني الافعال إلى الاسماء، وإن كانت وجوه الافضاء مختلفة لأن الافضاء في قولك خرجت إلى عمرو، غير الافضاء في قولك خرجت لعمرو، وإن كان الافضاء بمعنى الافعال إلى الاسم فيهما سواء، ويسميها الكوفيون حروف الصفات لنيابتها في قولك جاءني رجل من قريش، ولهذا قال الزجاج في حد الحرف " الحرف ما لم يكن صفة بداية وكان صفة بما تحته.[5]

وقذ اختلف الناس في العامل في المضاف إليه، منهم من زعم أن العامل الحرف المقدر، ومنهم من زعم ان العامل معنوي، ومنهم من زعم ان العامل هو الاسم الاول، فأما من قال العامل الحرف المقدر فوجهه أنه قد ثبت عمل الحرف للجر، فجعل الحرف عاملا ليكون ذلك بابا واحدا أولى من جعله مختلفا، والوجه الثاني أنه معنى قولك ((غلامُ زيدٍ : غلامٌ لزيدٍ)) فوجب ان تكون اللام عاملة وهذا لا يقوى، لأن اضمار الحرف ضعيف بعيد ولان ما ذكروه من المعنى غير مستقيم، إذ معنى قولك : غلام زيد ليس كغلام لزيد إذ أحدهما معرفة والآخر نكرة، وأما من قال العامل فوجهه أنه قد بطل أن يكون الحرف عاملا ولا وجه لعمل الاسم، لأنه على خلاف القياس وليس بجيد لأن المعنى

[1] الايضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، ت : موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف، العراق، ج1، ص 401
[2] المفضل في شرح المفصل، السخاوي، ت ..... ص 42
[3] شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، .....ص 123
[4] الكتاب، سيبويه،..... ج3، ص 496
[5] انظر : المفضل في شرح المفصل، السخاوي، ت ..... ص 42 - 43

في العمل إنما يصار إليه عند عدم عامل اللفظ ولم يعدم ها هنا وعمل المعنى أبعد عن القياس من عمل الاسم. وأما من قال العامل الاسم فوجهه انه إذا بطل المذهبان فقد تعين.[1]

معاني بعض حروف الجر:

حرف الجر " من " : هي حرف ثنائية مبنية على السكون مكسورة الأول، " وكان حقها الفتح، لكن قصد الفرق بينها وبين من الاسمية"[2] الموصولة، وتختص بالكسر كباقي الحروف ولا تدخل إلا على الأسماء فهي " حرف يجر الظاهر والمضمر، ويقع أصليا وزائدا،"[3]وقد ذكر لها العلماء عدة معان هي على النحو التالي :

معنى التبعيض : ودلالة التبعيض هي " ما يصلح مكانها لفظ بعض،"[4] نحو قوله تعالى " حتى تنفقوا مما تحبون"، والدليل على ذلك أنّ الآية قرئت في قراءة أخرى "بعض ما تحبون".

بيان الجنس : وهي التي يمكن استبدالها بلفظ " الذي"،[5] كقوله تعالى " من أساور من ذهب "

ابتداء الغاية المكانية والزمانية : وهو المعنى الطاغي على معانيها؛ بل وذهب كثير من العلماء أنه المعنى الوحيد والمصاحب لها في كل الحالات،[6] ومن الأمثلة على ذلك قوله تعالى " من المسجد الحرام "، وفيما خص الزمان قوله تعالى " من أول يوم ".

التنصيص على العموم : وهي الزائدة ولها ثلاثة شروط؛ ان يسبقها نفي أو نهي أو استفهام بهل، وأن يكون مجرورها نكرة، وان يكون إما فاعلا نحو قوله تعالى " ما يأتيهم من ذكر" أو مفعولا نحو " هل تحس منهم من أحد "، أو مبتدأ نحو قوله تعالى " هل من خالق غير الله "

معنى البدل : نحو قوله تعالى " أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة "

---

[1] انظر : الايضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، ت : موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف، العراق، ج1، ص 401

[2] همع الهوامع شرح جمع الجوامع، السيوطي، ج2 ص 376

[3] الجنى الداني في حروف المعاني ص308

[4] رصف المباني في حروف المعاني ص 101

[5] ينظر : مصابيح المغني ص 214

[6] الجنى الداني في حروف المعاني ص 315

معنى الظرفية : نحو قوله تعالى " ماذا خلقوا من الأرض " وقوله تعالى " إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة "

معنى التعليل : نحو قوله تعالى " مما خطيئاتهم أغرقوا "

المحاضرة الثامنة : حروف العطف الأنواع والدلالات

حروف العطف هي إحدى أنواع حروف المعاني التي توصل معاني الافعال الى الأسماء، وتكون معاني هذه الأفعال مضمرة، والمعنى العام لحروف العطف هو " أعطف ".

والعطف في اللغة الثني، وهو مطابقة الشيئين، وفي الكلام هو ان يرد احد المفردين الى الاخر فيما حكمت عليه ، او احدى الجملتين الى الأخرى.

وينقسم العطف في النحو العربي إلى قسمين: عطف بيان وعطف نسق، فالأول عطف بلا أداة والثاني موضوع الدرس هو العطف بالأداة.

عطف النسق : هو تركيب لغوي من مفردتين أو جملتين يتوسَّطهما حرف العطف، مثل قوله تعالى: والسماء والطارق، وقد توسّط حرف العطف الواو بين المعطوف (السماء) والمعطوف عليه (الطارق)، وتدخل حروف العطف على الاسم، والفعل،[1] ويتّضح من خلال المثال السابق أنَّ أركان العطف هي بالترتيب: المعطوف عليه، وحرف العطف، والمعطوف، ويتَّفق المعطوف، والمعطوف عليه في حالة الإعراب من رفع، أو نصب، أو جر، أو جزم، وقد يشتركان، أو يختلفان في الدلالة، كأن يُقال: جاء زيد وعمرو، فقد اشتركا في المدلول والمعنى وهو المجيء، واشتركا في الرفع. أمّا في جملة: لم آكل البرتقالة بل التفاحة، فقد اختلف المعنى، ولم يشترك المعطوف (البرتفالة)، والمعطوف عليه (التفاحة) في معنى الأكل، واشتركا في الجرّ.[2]

حروف العطف ومعانيها :

حروف العطف قسمان؛ قسم تشترك بعض حروفه في المعنى الذي تدلّ عليه، وهي: الواو، الفاء، ثم، أو، أم، وحتى، وقسم تختلف حروفه في المعنى الذي تدلّ عليه وهي: بل، لكن، ولا.[3]

[1] ينظر : الموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد الأفغاني، صفحة 262- 263.

[2] الموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد الأفغاني، صفحة 262- 263.

[3] ينظر : التطبيق النحوي، الدكتور عبده الراجحي، صفحة 383-388.

تعتبر الواو أم الباب لأنها الحرف الوحيد الذي يطابق بين المعطوف والمعطوف عليه مطابقة تامة، حيث أنّ بقية الحروف إما أن تقلل من التطابق أو تضيف معنى زائد عليه.

دلالة الواو : إضافة إلى الجمع رأى بعض النحاة انها تفيد الترتيب غير الجمهور لا يرى من دلالتها ضرورة الترتيب إن انتفت القرائن الدالة على الترتيب، فقولنا " أتى زيد وعمرو " أثبتت أتْيهما ولكن من دون العلم بالتوقيت بينهما فقد يحتمل معا ويحتمل كليهما قبل الآخر إلا أن تكون إضافة تدل على ذلك كقولنا " أتى زيد وعمرو معا " او قولنا " أتى زيد وعمرو متتابعين".

ومن أدلة من رأوا انها لمطلق الجمع ما يلي :

- رأي الجمهور على أنها للجمع دون أي دلالة أخرى مضافة.
- جواز استعمالها في العطف لما لا يحتمل الترتيب فيه فلو قلنا " أناصر زيد وعمرو " فلو استبدلنا حرف العطف الواو بغيره لما صح الكلام.
- لو كانت للترتيب لانتفى تطابق معناها مع الواقع في حالة ما إذا عطفت اسمين وجب حدث الفعل عليهما معا في الآن ذاته كقولنا " رأيت زيد وعمرو" إلا إذا دلت قرينة على أن الرؤية كانت الواحد بعد الآخر.
- ما استعمل في القرآن في العطف بها دون الترتيب قوله تعالى " يا مريم اقنتي لربك واسجدي واركعي مع الراكعين " والركوع مقدم على السجود .
- نفي الترتيب بناء على أنّ حكم كل من المتعاطفين في حكم المثنى حسب ما قال به عبد القاهر الجرجاني.

دلالة الفاء : بالإضافة إلى دلالة الجمع بين المتعاطفين تفيد الفاء الترتيب مع التعقيب وهو معنى تختلف فيه مع حرف العطف "ثم ".

التعقيب : معناه وجوب وقوع الثاني بعد الأول من دون فترة زمنية بين تطبيق الحدث المشترك، فقولنا " تجاوزت الشاحنة فالسيارة " يعني ان التجاوز كان للشاحنة أولا وبعد ذلك جاء تجاوز السيارة من دون فترة زمنية بينهما.

وقد استدل علماء اللغة على دلالة التعقيب في الفاء كونها تدخل على جواب الشرط، وجواب الشرط بالضرورة عقب فعل الشرط.

الترتيب : وهي دلالة معنوية تفصيلية لمجمل كقوله تعالى " فأزلهما الشيطان عنها فأخرجهم مما كانا فيه "، ويأتي الترتيب بأنواع شتى؛ ترتيب في المعنى وهو أن يكون المعطوف بلا فاصل عن المعطوف عليه كقوله تعالى " الذي خلقك فسوّاك فعدَلك "، وترتيب في الذكر يكون إما بعطف التفصيل على الإجمال كقوله تعالى " ونادى نوح ربه فقال رب " وإما عطف لدلالة المشاركة لا غير وهو كثير في الشعر.

وتأتي الفاء مهملة كما في قوله تعالى " ألم تر أنّ الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة إنّ الله لطيف خبير" وقوله : «فَتُصْبح » استدل به بعضهم على أن الفاء لا تقتضي التعقيب ، قال : لأن اخضرارها متراخ عن إنزال الماء ، هذا بالمشاهدة.[1]

وتأتي الفاء أحينا للربط لا غير كقوله تعالى " إنَّا اعطيناك الكوثر فصل لربك "، وراى آخرون انها تأتي أحيانا للجمع.

ومن أدلة العلماء على دلالة التعقيب في الفاء أنها :

1. كما أسلفنا الذكر تأتي قبل جواب الشرط، وهذا الأخير يأتي عقب الأول بلا فاصل.
2. استعمال الفاء في الأحكام المترتبة على علل ما، والحكم يلي العلة.

دلالة ثمّ : تشترك "ثم " مع الواو في الجمع ومع " الفاء " في الترتيب ولكنها تختص بالتراخي فإنها تجعل فاصلا بين المعطوف والمعطوف عليه، وهو ما يعرف بالتراخي في الزمن، كما أنها تأتي لمعان أخرى كالاستئناف وللتفاوت ولكن الغالب فيها المشاركة في الحكم وقوله تعالى " لمن تاب وامن وعمل صالحا ثم اهتدى ".

[1] ينظر : الموسوعة الشاملة للتفسير https://quran-tafsir.net/adel/sura22-aya63.html

دلالة أو : لها معاني كثيرة أهمها التخيير، كقوله تعالى " ۞قُلۡ كُونُواْ حِجَارَةً أَوۡ حَدِيدًا ۝٥٠"[1]، والتخيير لا يكون إلا من متعدد، لذلك رأى عبد القاهر الجرجاني في قوله تعالى " قُلِ ٱدۡعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدۡعُواْ ٱلرَّحۡمَٰنَۖ أَيّٗا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ وَلَا تَجۡهَرۡ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتۡ بِهَا وَٱبۡتَغِ بَيۡنَ ذَٰلِكَ سَبِيلٗا ۝١١٠"[2] أنّ الله والرحمن ليسا مفعولين بهما بل مفعولين بهما ثانين والمفعولان، الأولان محذوفان للعلم بهما وعدم مشاركة غيرهما وظيفتهما النحوية، وقدر الكلام على النحو التالي " قل ادعوا اللهَ اللهَ أو ادعوا اللهَ الرحمن ".

وذلك لتعارض دلالة التركيب مع حقيقة وحدانية الله وحتى لا يتوهم الازدواجية في الله والرحمن تبعا للبناء اللغوي.

كما أن "أو" تفيد الاباحة مثل ما جاء في الآية السابقة.

ولها معنى آخر وهو التقسيم كتعريفنا لأقسام الكلمة.

معنى آخر وهو الشك مثل الاستفهام الحاصل في توهم من حضر بين اثنين كقولنا " هل حضر محمد أو علي ؟ "

[1] الإسراء : 50

[2] الاسراء : 110

تابع للمحاضرة الثامنة – حروف العطف الانواع والدلالات –

حروف العطف ومخالفة حكم المعطوف للمعطوف عليه :

بعدما تطرقنا في الجزء السابق لحروف العطف التي تستوجب تطابق حكم المعطوف للمعطوف عليه، فإننا في هذه الجزئية سنتطرق لحروف عطف من نوع آخر تتعلق بالمخالفة في الحكم ما بين المعطوف والمعطوف عليه وهي على النحو التالي :

" بل " : /

يصلح " بل " لأن يكون حرف عطف بشرطين اثنين؛ الأول أن يكون معطوفها مفردا، والشرط الثاني أن يتقدمها إيجاب أو أمر أو نفي أو نهي.

الإيجاب : كقولنا حضر زيد بل عمرو؛ أي سلب حكم ما قبلها وإثباته لما بعدها.

الامر : كقولنا ليحضر زيد بل عمرو، وهو نفس الشيء سلب الحكم.

النفي والنهي : ما كنت مادحا زيدا بل عمرو أو لا تقم زيد بل عمرو، وهو عكس ما سبق؛ أي إقرار حكم ما قبل وإثباته ضده لما بعد.

و رأى الجمهور أنّ " **بل** " لا تنقل الحكم لما بعدها إلا في حالتي الايجاب والأمر؛ أي انها بعد غيرها حروف ابتداء كقوله تعالى "وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عبادا مكرمون " أي هم عباد . وكذلك قوله تعالى" أم يقولون به جنة بل جاءهم بالحق."

" لكن " : /

لا تصلح للعطف إلا بعد نفي كقولنا " ما فاز زيد لكن عمرو " أو نهي إضافة إلى كون المعطوف مفردا وألاّ تأتي الواو قبلها.[1]

تأتي خفيفة وثقيلة، فالثقيلة من أخوات إنّ، والخفيفة بسكون النون تكون في بعض الأحيان غير عاملة كما سيتضح معنا ذلك أسفله، أي تكون على نوعين: مخففة من الثقيلة وهي حرف

[1] الإعراب الميسر، محمد علي أبو العباس، دار الطلائع، القاهرة، دط، 1996، ص 125

ابتداء ولا عمل لها وما بعدها في الغالب الأعم مبتدأ كقوله تعالى " لكن الظالمون اليوم.." أما الثانية تكون حرف عطف بالشروط السالفة الذكر.

وهي تفيد الاستدراك على العموم غير أنّ العلماء اختلفوا في ماهيته فقيل " هو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم عدم ثبوته أو نفيه كقولك : ما زيد شجاعا ولكنه كريم، فإنك لما نفيت الشجاعة عنه، أوهم ذلك نفي الكريم لأنهما كالمتضايفين، فلما أردت رفع هذا الإيهام عقبت الكلام بلكن مع مصحوبها."[1]ورأى فريق آخر أن الاستدراك بمعنى " مخالفة حكم ما بعد لكن لحكم ما قبلها، وقيل : ولذلك لابد أن يتقدمها كلام ملفوظ به، أو مقدر ولابد أن يكون نقيضا لما بعده، أو ضدا له، أو خلافا على رأي نحو (ما هذا ساكنا لكنه متحرك)."[2]

" **لا** " : /

تفيد نفي الحكم على المعطوف بعد ثبوته للمعطوف عليه، كقولنا " يفز المثابر لا المتكاسل"، ولعملها شرط أن يكون ما قبلها مثبتا لا منفيا، وهي في ذلك خلاف " لكن ".[3]

ورأى آخرون شروطا غير ذلك، كوجوب عدم الاقتران بعاطف نحو قولنا مثلا " رأيت عمرو لا بل زيد" فالعاطفان توكيد للنفي بالإضافة على كون ما بلها منفيا وهذا ينقض عملها كما رأينا سابقا، ثانيا ان لا يكون المعطوف ممكن رده للمعطوف عليه كقولنا مثلا " أكرمت رجلا لا زيد".

[1] معاني النحو، فاضل السامرائي، ج1 ص 307

[2] معاني النحو، فاضل السامرائي، ج1 ص 307

[3] ينظر : الإعراب الميسر، محمد علي أبو العباس، دار الطلائع، القاهرة، دط، 1996، ص 125

المحاضرة التاسعة : التعريف والتنكير

يعتبر التعريف والتنكير من الظواهر اللغوية الهامة؛ إذا له دور في تحديد الدلالات من خلال عملية التقابل ضمن هذه الثنائية (التعريف والتنكير) لذلك اهتم به النحويون والبلاغيون على حد سواء وتناولوه بعناية فائقة فوضعوا قوانينهما وضوابطهما حتى يتميز كل واحد عن الآخر، كما أن قضية التناول من قبل النحويين والبلاغيين جهلت هذه الظاهرة يصعب تحديد العلم الذي تنتمي إليه، ولكن نرى أن كل طرف كان يهتم بما يخص علمه، وبما اننا بصدد مقياس النحو فإننا سنركز على حيثياتهما النحوية فقط.

المعرفة والنكرة لغة : المعارف جمع معرف وهو الوجه، ومعارف الأرض أوجهها وما عرف منها على حد تعريف ابن منظور،[1]وجاء في تعريفات الشريف الجرجاني انها التصور والإدراك،[2] اما النكرة فحسب ما ذكره الخليل فهي نقيض المعرفة.[3]

المعرفة والنكرة اصطلاحا : عرفها سيبويه بطريقة غير مباشرة من خلال أنواعها فقد جاء في تعريفه للضمير قوله " وإنما صار الإضمار معرفة لأنك إنما تضمر اسما بعد ما تعلم أنّ [من] يُحدَّث قد عرف من تعني، وانك تريد شيئا يعلمه،"[4]فتعريف سيبويه لم يكن مباشرا كما اسلفنا الذكر؛ إنما بواسطة، أما المبرد فقد ذكر تعريفا دقيقا للمعرفة جاء فيه أن المعرفة " ما وضع على شيء دون ما كان مثله،"[5]وهو تقريبا ما ذهب إليه الرماني حين عرفه بـ" الاسم المختص بشيء دون غيره."[6]اما النكرة فقد عرفها ابن قتيبة بقوله " ما ليس فيه الالف واللام، أو مما يحسن فيه وقوع رب عليه،"[7] وجاء في اللمع أن النكرة " هي ألاَّ تخص واحدا من جنسه، نحو رجل وغلام،"[8]

أنواع المعارف : المعرفة خمسة أشياء عند **سيبويه** ومن وافقه وهي : الأسماء التي هي أعلام خاصة، والمضاف إلى المعرفة، إذا لم ترد معنى التنوين، والألف واللام، والأسماء المبهمة، والإضمار.[9]

---

[1] لسان العرب، ابن منظور، ت : عامر احمد حيدر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2003، ج3، ص 282

[2] التعريفات، الشريف الجرجاني، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، دط، دت، ص 22

[3] معجم العين، الفراهيدي، ت: مهدي المخزومي وآخر، دار الشؤون الثقافية، بغداد، دط، 1986، ج5، ص 355

[4] الكتاب، سيبويه، ت: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، 1991، ج2، ص6

[5] المقتضب، المبرد، ت: عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، دط، 1966، ج3، ص 186

[6] رسالة الحدود، الرماني، ت: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، دط، 1982، ص68

[7] تلقين المتعلم من النحو، ابن قتيبة، ت: جمال عبد العاطي، مطبعة أبناء وهبة حسان، القاهرة، ط1، 1989، ص 270

[8] اللمع، ابن جني، ص 158

[9] الكتاب، سيبويه، ج2، ص5

أما **ابن قتيبة** فيرى انها اربعة وهي " الضمائر، والعلم، والمعرف بالأداة، والمضاف لإحداها."[1]
وقد زاد على ما سبق **الزمخشري** الأسماء الموصولة.[2]
واستقرت المعارف على سبعة بإضافة المنادى النكرة المقصودة عند ابن الحاجب.[3]

1. **الاسم العلم** : يقول سيبويه " فأما العلامة اللازمة المختصة فنحو زيد، وعمرو، وعبد الله، وما أشبه ذلك. وإنما صار معرفة لأنه اسم وقع عليه يعرف به بعينه دون سائر أمته."[4]

وللعلم ميزة عن غيره من المعارف الأخرى إذ بإمكانه تحديد المسمى بلا قرينة، فمعرفته مكتسبة بالوضع اللغوي وذلك تبعا لما قاله سيبويه حين قال " فأما العلامة اللازمة ، فنحو زيد وعمرو وعبد الله وما أشبهه وإنما صار معرفة لأنه اسم وضع عليه يعرف به بعينه دون سائر أمته."[5]

2. **الضمير** : هي ألفاظ ومقدرات مستترة تنوب عن الأسماء لتفادي التكرار من جهة ولتوظيفها كأدوات ربط وإحالة، و"المضمر كل اسم كني به عن الظاهر للاختصار."[6]

وتنقسم إلى عدة اقسام باعتبارات متعددة :

فهي ضمائر غائب ومتكلم ومخاطب، وضمائر مستترة ومتصلة ومنفصلة، وضمائر رفع وضمائر نصب، وللضمائر وظائف متعددة بالإضافة لما أشرنا إليه في التعريف السابق منها :

- **الإيجاز والاختصار** : وهو الغرض الأساس والقوي في وظائف هذه المعارف، و"إنما أتي بالمضمرات كلها لضرب من الإيجاز ... لانك تستغني بالحرف الواحد عن الاسم بكماله."[7] ويكون الإيجاز بعدة أشكال منها : أولا ما هو على مستوى اللفظ حيث أنها غالبا ما تكون على حرف أو حرفين وعادة ما تكون صفر حرف كالمستتر وهذا غاية الإيجاز الذي يعتبر ضربا من ضروب البلاغة. ثانيا : تفادي التكرار غير المفيد، ثالثا : الاتصال، رابعا : الاستتار.

[1] تلقين المتعلم من النحو، ابن قتيبة، ص207
[2] ينظر : المفصل في علوم العربية، الزمخشري، ص 236
[3] شرح كافية ابن الحاجب، الرضي الاستراباذي، ج3، ص 348
[4] الكتاب، سيبويه، ج2، ص5
[5] الكتاب، سيبويه، ج2، ص 25
[6] كشف المشكل، الحيدرة اليمني، ص 447
[7] شرح المفصل، ابن يعيش، ج2 ص 292

- **رفع اللبس** : فهي تفيد تعيين مدلولها وفصله عن جنسه دون حدوث لبس، يقول الرضي الاستراباذي " اعلم أنّ المقصود من وضع المضمرات رفع الالتباس، فإنّ (أنا) و(أنت) لا يصلحان إلا لمعينين، وكذلك ضمير الغائب نص في أن المراد هو المذكور بعينه في نحو : جاء زيد وإياه ضربت."[1]
- **الربط في الجملة** : من وظائفها أيضا أن تكون أدوات ربط بين أجزاء النص للاتساق والانسجام، كربط المسند الجملة بالمسند إليه (المبتدأ والخبر) كقولنا (زيدٌ أكرمتُ غلامَه) ومنه قوله تعالى " إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَخۡفَىٰ عَلَيۡهِ شَيۡءٞ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ ۝٥ "[2] عودة الضمير الهاء في (عليه) على الله.
- **التوكيد** : تعتبر الضمائر من الأدوات القوية في أسلوب التوكيد في الجملة لتقوية المعنى والتأثير كقول الشاعر: فإياك إياك المراء فإنه إلى الشر دَعَّاء وللشر جالب.[3]

يقول سيبويه " واعلم أنّ هذه الحروف كلها تكون وصفا للمجرور والمرفوع والمنصوب المضمرين، وذلك كقولك : مررت بك أنت، ورأيتك أنت، وانطلقتَ أنتَ، وليس وصف بمنزلة زيد الطويل إذا قلت مرتت بزيد الطويل، ولكنه بمنزلة نفسه إذا قلت مررت به نفسه، وأتاني هو نفسه، ورأيته هو نفسه."[4]

3. **أسماء الإشارة** : سيأتي ذكرها في محاضرة الأسماء المبهمة.
4. **الأسماء الموصولة** : سيأتي ذكرها في محاضرة الأسماء المبهمة.
5. **المعرف بـ (ال)** : (ال) من أدوات التعريف الهامة في اللغات السامية وهي تدخل على الاسم النكرة لتحدد من ضمن مطلق الجنس، فقولنا رجل يدل على عموم جنس الرجال ولا يقصد به شخص بعينه فإذا دخلت عليه (ال) وأصبح الرجل فإننا قيدنا شخصا من دون عموم الرجال، ولذلك لا يصح الإخبار عن النكرة لانّ الخبر فيها معلوم بالضرورة فإذا قلنا : رجل شجاع على نيَّة الإخبار فإنه تحصيل حاصل ولم تحدث الفائدة.

ولـ (ال) التعريف وظيفتين هما : تعريف العهد وتعريف الجنس.

---

[1] شرح الكافية، الرضي الاستراباذي، ج3 ص 8

[2] آل عمران : 05

[3] ينظر : الكتاب، سيبويه، ج2 ص 279

[4] الكتاب، سيبويه، ج2 ص 385

أولا : **(ال) العهدية** : تأتي لعدة معاني منها : **العهد الذِّكْري** : وهي (ال) التي في اسم ذكر قبلها نكرة،[1] كقوله تعالى " إِنَّآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَيۡكُمۡ رَسُولٗا شَٰهِدًا عَلَيۡكُمۡ كَمَآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ رَسُولٗا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرۡعَوۡنُ ٱلرَّسُولَ فَأَخَذۡنَٰهُ أَخۡذٗا وَبِيلٗا ﴿١٦﴾ "[2]. **العهد الحضوري** : وهي (ال) التي في الاسم الذي توجب في الزمن الحاضر[3] كقولنا في قاعة المحاضرة للطلبة (هل فهمتم هذا **الدرس؟**) ومنه قوله تعالى " ... ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ ... ﴿٣﴾ "[4] يقول ابن كثير نزلت الآية في عشية ذلك اليوم الذي قالها فيه رسول الله.[5] **العهد الذهني** : وهي (ال) الداخلة على اسم تكون على علم به مسبقا أنت والسامع،[6] ومنه قوله تعالى " أَن جَآءَهُ ٱلۡأَعۡمَىٰ ﴿٢﴾ "[7] فـ (ال) معلوم الداخلة عليه عند رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ثانيا : **(ال) الجنسية** : لها عدة وظائف، أهمها : **الاستغراق** : فهي لاستغراق جميع أفرا الجنس؛[8] أي لا تعني واحد منه، كقوله تعالى " ..وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفٗا ﴿٢٨﴾ "[9] والمقصود كل إنسان دون استثناء. **استغراق خصائص الجنس** : أي تغطي الاسم المخصوص بجميع خصائص اسم جنسه،[10]كقولنا (فلان **المعلم** بحق) تريد أنه اكتملت فيه صفات المعلم من كل جوانبها، وعلامتها دخول لفظ (كل) بدل (ال). **(ال) الحقيقية** : وهي لتوضيح الماهية وينوب عنها (كل) حقيقة،[11] كقولنا (الرجال اقوى من النساء) والمقصود جنس الرجال في عمومه وكذا النساء وليس المقصود أفراد الجنس بأعينهم وأعينهم.

---

[1] الأصول في النحو، ابن السراج، ج2 ص 150

[2] المزمل : 15-16

[3] المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسي، ت: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1985، ص 231

[4] المائدة : 03

[5] تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، ت: عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة دار الفيحاء، دمشق، ط2، 1998، ج2، ص 19

[6] ينظر : اللامات، الزجاجي، ص 43

[7] عبس : 2

[8] شرح التسهيل، ابن مالك، ج1 ص 258

[9] النساء : 28

[10] مغني اللبيب، ابن هشام، ص 62

[11] تعليق الفرائد، الدماميني، ج2 ص 362

6. **المعرف بالإضافة:** هو الاسم الذي يكتسب التعريف من الاسم الذي أضيف إليه والذي يخص المعارف هو إضافة نكرة لمعرفة، وهو يعمل في المضاف الجر، وهو من وظائف الحروف؛ أي حروف الجر هي المختصة بجر الأسماء، ولذلك حملوه على حروف الجر وأشاروا إلى انه قام مقامه؛ أي مقام حرف الجر.[1]
7. **النكرة المقصودة** : وهي النكرة المقصودة في النداء فقد اكتسبت التعريف من هذا النداء لأنها شابهت الضمير من حيث أنها ليس المقصود منها افهام المنادى اسمه بقدر ما هو لفت انتباهه وابلاغه انه المقصود. كقولنا يا رجلُ، ولذلك بنيت على الرغم من انها معربة في غير النداء.

[1] ينظر : أسرار العربية، ابن الانباري، ص 250

المحاضرة العاشرة : الأسماء المبهمة

– أسماء الإشارة والاسماء الموصولة –

1. **أسماء الإشارة:** تعتبر أسماء الإشارة من المعارف، وهي أسماء مبنية لشبهها الحروف من حيث للفظ إذ أنها على الغالب الاعم من حرفين، "والأصل في أسماء الإشارة أن يشار بها إلى الأشياء المشاهدة المحسوس، نحو (هذا الفتى أكبر من هذا) واستعماله في غير المشاهد وفي غير ما يدركه الحس مجاز لتنزيله منزلة المحسوس المشاهد وذلك نحو "وَتِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِىٓ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٧٢﴾ "[1]"[2]

وتعد من المبهمات؛ لانهال لا تدل على مسمى وضعت أصلا له، ولا تميز اسما عن اسم آخر إلا من خلال السياق الذي يكسبها التعريف.[3]

وظائف أسماء الإشارة : /

لأسماء الإشارة وظائف عديدة نذكر منها ما يلي : /

- **التفريق** : بين (ال) التعريف الحقيقي و(ال) التي للعهد الحضوري.[4]
- **التعظيم** : ويكون بالبعيد والقريب، "فالقريب يراد به استحضار عظمة المشار إليه أمام القلوب والعيون، نحو قوله تعالى (لمثل هذا فليعمل العاملون) [5]، .... والبعيد يراد به بعد منزلة المشار إليه وارتفاع مكانته نحو قوله تعالى (أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون.)[6]"[7]
- **تعيين الاسم حقيقة** : تستخدم في تعيين الشيء بالعين والحس في جنسه من جهة العين وجهة القلب، وتأتي على نوعين : قريب، وبعيد وما بينهما؛ أي متوسط.[8]

---

[1] الزخرف : 72

[2] معاني النحو، السامرائي، ج1 ص 88

[3] البيان، الشريف الكوفي، ص 357

[4] البيان، الشريف الكوفي، ص 323

[5] الصافات : 61

[6] البقرة : 05

[7] معاني النحو، السامرائي، ج1 ص 89

[8] شرح التسهيل، ابن مالك، ج1 ص 139

- **التحقير** : ويكون كذلك بجميع أنواعه،"فلفظ القريب يراد به استحضار ضعف المشار إليه وحقارته، وذلك نحو قوله تعالى (أهذا الذى يذكر آلهتكم)[1]، اما البعيد يقصد به بعده في الانحدار والانحطاط عن منزلة المشير أو المخاطب، نحو قوله تعالى (أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم وما كانوا مهتدين)[2]
- **تستعمل للوصف** : كما قال بذلك سيبويه،[3]ويجيء بها لوصف المعارف؛ المضاف لضمير، والعلم، والمضاف لعلم، والمضاف لإشارة.
- **الربط**: ينوب اسم الإشارة عن الضمير في الربط بين المسند والمسند إليه في الجملة الاسمية، كقوله تعالى (ولباس التقوى ذلك خير)[4] وذلك لمن اعتبر (ذلك) مبتدأ ثان لأن من اعتبره بدلا فإنه غير شاهد على الربط.[5]

ألفاظ الإشارة : /

ذا : إذا سبقته هاء التنبيه يكون للقريب كقوله تعالى (هذا ما لدى عتيد)[6]، وإذا اتصلت به كاف الخطاب يكون للبعيد كقوله تعالى (ذلك رجع بعيد)[7].

وعلى الرغم من أنّ جمهور العلماء يرون لاسم الإشارة ثلاث مراتب كما أشرنا سابقا(ذا، ذاك، ذلك) إلا أنّ هناك من رأي مرتبتين؛ قريبة ومتراخية، وجعلوا (ذاك وذلك) واحدا باعتبارهما لغتين؛ الأولى لغة تميم والثانية حجازية،[8]وقال سيبويه " وذاك بمنزلة هذا إلا أنك إذا قلت : ذاك فأنت تنبهه لشيء متراخ؛"[9]أي أنه لم يذكر إلا حالتين.

ذه وتلك: يشار بـ (ذه أو ذي أو تي أو تا) إلى المؤنث القريب وتلحقها هاء التنبيه كقوله تعالى (هذه ناقة الله لكم آية)، ويشار للبعيد بـ (تلك) كقوله تعالى (تلك إذا كرة خاسرة) وكقوله

---

[1] الأنبياء : 36
[2] البقرة : 16
[3] الكتاب، سيبويه، ج1 ص 6
[4] الأعراف : 26
[5] ينظر : الدر المصون، السمين الحلبي، ج1 ص 81
[6] ق : 23
[7] ق : 03
[8] معاني النحو، السامرائي، ج1 ص 90
[9] الكتاب، سيبويه، ج1 ص 256

تعالى أيضا (ألم أنهكما عن تلكما الشجرة)، وتثنى بـ (ذان وتان) فيكونان للقريب كقوله تعالى (إن هذان لساحران) وكقوله في موضع آخر(إنى أريد أن أنكحك إحدى ابنتى هتين)، أما للبعد فبـ (ذانك وتانك) كقوله تعالى (فذانك برهانان من ربك)،[1] وللجمع (أولاء) وتلحقها أيضا هاء التنبيه فتكون للقريب كقوله تعالى (ثم أنتم هؤلاء)، وإذا اتصلت بها الكاف تكون للبعيد كقوله تعالى (أولئك الذين هدى الله).

هنا وثمّ : ظرفان يشار بهما إلى المكان فقط خلاف أسماء الإشارة الاخر التي تكون للظروف والاسماء على حد سواء.[2]

2. **الأسماء الموصولة** : هي الأسماء التي تصل بين جملتين لا يستقل إحداهما بمعناها من دون الثانية، وتسمى الثانية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، ولها أقسام عدة ولكل قسم خصائص ومواطن يستعمل فيها دون غيره من الأسماء الموصولة الأخرى كـ (من وما) فالأولى لا تكون إلا للعاقل والثانية لغير العاقل،[3] وهي بالإضافة لأسماء الإشارة من المبهمات، يقول ابن يعيش " واعلم أنذ الموصولات ضرب من المبهمات، وإنما كانت مبهمة لوقوعها على كل شيء من حيوان وجماد وغيرهما، كوقوع هذا وهؤلاء ونحوهما من أسماء الإشارة على كل شيء،"[4]ولذلك لا تكتسب التعريف إلاَّ من خلال السِّياق التي وضعت فيه.

اختلف العلماء في كيفية تعريفها على رأيين :

الأول أنَّها معرَّفة بالأداة في أوَّلها : وهو رأي الزجاجي ورأى أنه بالإجماع ونسبه إلى سيبويه والفراء، والاداة في ما لا أداة له كـ (من وما) مقدرة.[5]

الثاني أنها معرفة بالصلة : وهذا رأي قوي من السابق إذ انها من دون جملة الصلة مبهمة، وأنّ ما لا أداة فيه يخرق القاعدة.[6]

الموصولات الخاصة :

[1] ينظر : معاني النحو، السامرائي، ج1 ص 91
[2] معاني القرآن للفراء، ج1 ص435
[3] الإعراب الميسر، محمد علي أبو العباس، ص 18
[4] شرح المفصل، ابن يعيش، ج2 ص 372
[5] شرح الجمل، ابن عصفور، ج2 ص 80
[6] اللباب، العكبري، ج2 ص 113

الذي : يكون للمفرد المذكر العالم و غير العالِم[1] كقوله تعالى (الذى يؤتى ماله يتزكى) وقوله في موضع آخر (إلى المسجد الأقصا الذى باركنا حوله).

التي : تكون للمفرد المؤنث العالم وغير العالم[2] كقوله تعالى (قد سمع الله قول التى تجادلك فى زوجها) وقوله تعالى (هذه جهنم التى كنتم توعدون).

اللذان واللذين : للمذكر المثنى العالم وغير العالم كقوله تعالى (واللذان يأتيانها منكم فآذوهما).

اللتان واللتين : للمؤنث المثنى العالم وغير العالم.

الذين : للجمع المذكر.

اللائي / اللاتي : للجمع المؤنث.

الموصولات المشتركة :

من : تستخدم للمفرد العالم.

ما : تستعمل لغير العاقل.

[1] ارتشاف الضرب، أبو حيان، ج1 ص 525

[2] ارتشاف الضرب، أبو حيان، ج1 ص 525

المحاضرة الحادية عشر : التوابع
النعت/العطف/التوكيد/البدل

1. النعت : /

النعت تابع مكمل لمتبوعه ببيان صفة فيه، أو فيما يتعلق به، والذي يدل على صفة في المتبوع هو النعت الحقيقي، كقولنا : جاء الطالب المجد. والذي يدل على صفة فيما يتعلق بالمتبوع فهو النعت السببي، كقوله تعالى " .... رَبَّنَآ أَخۡرِجۡنَا مِنۡ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهۡلُهَا ... ﴿٧٥﴾ [1]"[2]، " وهو التابع لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد."[3]

أغراض النعت : /

التخصيص : / ويعني به ابن يعيش تضييق متسع المشترك الواقع في الاسم النكرة،[4]أي أنك تقتصر على بعض ما اشترك فيه أفراد الجنس كأن تقول مثلا " سررت بالطالب المجتهد " فإنك أخرجت ممن سُرَّ بهم غير المجتهدين.

التوضيح : / وهو حسب الرضي في شرح الكافية إزالة الاشتراك الحاصل في المعارف،[5] كقولنا أبهجتني إجابة الطالب المثابر، فإن الطلبة كثر ولكن النعت وضح من المقصود منهم.

المدح : / ويكون ذلك في حالة العلم بالمنعوت لدى المتلقي حتى لا ينصرف الغرض إلى التخصيص أو التوضيح،[6]وذلك قوله تعالى (سبح اسم ربك الأعلى)، ويكون في النكرات كقوله تعالى (إنه لقول رسول كريم ذى قوة عند ذى العرش مكين).

التحقير : / وهو الغرض الأول؛ أي المنعوت معلوم لدى المتلقي،[7] نحو قوله تعالى (زما هو بقول شيطان رجيم).

---

[1] النساء : 75

[2] النحو الميسر، محمد علي أبو العباس، ص 117

[3] حاشية ابن حمدون، أبو العباس بن حمدون، تعليق : عبد الرحمن المكودي، دار الفكر، بيروت، دط، 2008، ج2 ص 11

[4] ينظر : شرح المفصل، ابن يعيش، ج3 ص 47

[5] شرح الرضي على الكافية، ج1 ص 331

[6] شرح الرضي على الكافية، ج1 ص 331

[7] ينظر : شرح المفصل، ابن يعيش، ج3 ص 47

أقسام النعت : /

ينقسم إلى قسمين نعت حقيقي ونعت سببي:

النعت الحقيقي : هو الصفة الخاصة بالمنعوت نفسه ويربطه به ضمير مستتر فيه، كقولنا جاء الطالب المثابر، فالنعت المثابر فيه ضمير يعود على الطالب، ويظهر ذلك إذا حولنا الجملة إلى المؤنث فنقول (جاءت الطالبة المثابرة).

النعت السببي : وهو النعت الخاص بأحد متعلقات المنعوت، ويكون نعت له بسببه، كقولنا جاء الطالب الحافظ دروسه، الحافظ في الحقيقة نعت للدروس؛ صاحب الدروس المحفوظة.

أحكامه : للنعت أحكام هي

1. تابع أي حالته الإعرابية من حالة المنعوت؛ سواء كان مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا.
2. يتبع منعوته في التعريف والتنكير.
3. يتبع منعوته في العدد. (الافراد والتثنية والجمع)
4. يتبع منعوته في الجنس.

أما بالنسبة للنعت السببي فيكون مفردا دائما؛ أي لا يتبع المنعوت في العدد والجنس.[1]

النعت الجامد : يكون النعت في الأصل مشتقا غير انه يأتي جامدا، كالمنسوب في قولنا (زارنا طالب عراقي) والموصول كقولنا (زارنا الطالب الذي أكرمناه).

أنواع النعت : / يأتي النعت مفردا ويأتي جملة؛ فالأول كما مرّ معنا اما الثاني فسيأتي بيانه.

النعت جملة : لا تكون الجملة وصف للمعارف إنما للنكرات لأن الجملة تؤول بنكرة،[2] ومن ذلك قوله تعالى (وهذا كتاب انزلناه مبارك)، ويرى ابن يعيش في ذلك ضرورة أن تكون الجملة خبرية حتى يصح بها الوصف.[3]

النعت المقطوع : مرّ بنا في المحاضرة الأولى في جزئية حالات وجوب المبتدأ.[4]

حذف النعت : جاز حذف النعت إذا علم وهو في ذلك شأن المحذوفات الأخرى من باب الإيجاز، ومنه قوله تعالى (وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا)؛ أي كل سفينة صالحة غير معابة.[1]

---

[1] النحو الميسر، محمد علي أبو العباس، ص 117

[2] معاني النحو، السامرائي، ج3 ص 192

[3] شرح المفصل في علم العربية، ابن يعيش، ج 3 ص 53

[4] انظر المحاضرة الأولى من هذه المطبوعة

2. **العطف** : / ينظر محاضرة حروف العطف ودلالاتها.

3. **البدل** : /

عرفه النحويون على أنّه "التابع المقصود بالحكم بلا واسطة، ومعنى ذلك أنك إذا قلت مثلا (أقبل أخوك محمد) فالمقصود فيه بالحكم هو محمد وهو المهم وأما اخوك فقد ذكر تمهيدا لذر العلم، فالبدل هو المهم وهو المقصود بالحكم، وأما المبدل منه فإنما يذكر تمهيدا وتوطئة لذكر البدل،"[2]ورأى شارح حاشية ابن حمدون أنه " يسمى بالترجمة والتبيين والتكرير وهو لغة العوض، قال تعالى (عسى ربنا أن يبدلنا)؛ أي يعوضنا، واصطلاحا .... التابع المقصود."[3]

غير أنّ السيرافي راجع أقوال النحويين في إهمال المبدل منه ورأى أنّه من غير المعقول ألاّ تكون له قيمة في الكلام، لذلك رأى في" تنحية المبدل منه ووضع البدل مكانه ليس على معنى إلغائه وإزالة فائدته، بل على أن البدل قائم بنفسه غير مبين للمبدل منه، تبيين النعت للمنعوت، إذ لو كان على الإلغاء لكان نحو قولك (زيد رأيت أباه عمرا) في تقدير (زيد رأيت عمرا) وهذا فاسد محال."[4]

أقسام البدل : /

1. **البدل المطابق** : وهو ما يطلق عليه النحويون بدل الكل من الكل،[5] نحو قوله تعالى (وقال موسى لأخيه هارون)، ويرى السامرائي أنّ " فائدة هذا البدل الإيضاح والتبيين ويؤدي البدل والمبدل منه باجتماعهما معنى لا يؤدى بانفراد أحدهما عن الآخر، فقد يكون الأول مبهما فيوضحه الثاني،"[6] ومثال ذلك في قوله تعالى "وَإِذْ نَجَّيْنَٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ **يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ** ٱلْعَذَابِ **يُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ** وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ ۚ .. ﴿٤٩﴾ "[7]، وقد يكون الثاني مبينا الأول كما في قوله تعالى " وَٱتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِنْ حُلِيِّهِمْ **عِجْلًا جَسَدًا** لَّهُۥ خُوَارٌ ۚ ... ﴿١٤٨﴾ "[8]

---

[1] ينظر : شرح التصريح على التوضيح، خالد عبد الله الازهري ، ج2 ص 119

[2] معاني النحو، السامرائي، ج3 ص 203

[3] حاشية ابن حمدون، أبو العباس بن حمدون، ج2 ص 50

[4] شرح السيرافي على كتاب سيبويه، مطبوع بهامش الكتاب، ج1 ص66

[5] حاشية ابن حمدون، أبو العباس بن حمدون، ج2 ص 51

[6] معاني النحو، السامرائي، ج3 ص 204

[7] البقرة : 49

8 الأعراف : 148

2. **بدل بعض من كل** : وهو ما كان البدل دالا على بعض ما في المبدل منه نحو قول الله تعالى "... وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلٗاۚ ...﴿٩٧﴾ "[1]

3. **بدل اشتمال** : يعرفه شارح حاشية ابن حمدون على أنه "ما يصح الاستغناء عنه بالأول وليس مطابقا ولا بعضا،"[2]ويعرفه السامرائي على أنّه " ما دل على معنى في متبوعه وذلك نحو قوله تعالى " يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهۡرِ ٱلۡحَرَامِ قِتَالٖ فِيهِۖ ... ﴿٢١٧﴾ "[3]

4. **البدل المغاير** : وهو قسمان " **أحدهما** يسمى بدل الإضراب وهو ما يذكر متبوعه بقصد قولك : أكلت خبزا لحما، ومعناه أنّ قولك : أكلت خبزا قصدت إلى الاخبار بأكل الخبز وهو حقيقة، ثم أضربت عن ذلك اللفظ وأخبرت أنك أكلت لحما دون أن تسلب الحكم عن الأول، **والثاني** يسمى بدل الغلط وهو ما لا يقصد متبوعه بل يجري لسان المتكلم عليه دون قصد كقولك : رأيت زيدا حمارا، أردت أن تقول : رأيت حمارا فغلطت فقلت : رأيت زيدا ثم سلبت الغلط من زيد بذكر حمار."[4]

البدل وعطف البيان[5] : يتشابه عطف البيان مع البدل المطابق إلى حد كبير، وكل ما يصلح أن يكون عطف بيان صح أن يكون بدلا إلا في مسألتين يتعين فيهما أن يكون التابع عطف بيان ولا يصلحان للبدلية وهما : **الأولى** : أن يكون التابع مفردا معرفة منصوبا، والمتبوع منادى مبنيا على الضم مثل : يا صديق عليا، فيتعين ان يكون – عليا – عطف بيان، **الثانية** : أن يكون التابع خاليا من – ال – والمتبوع بال – وقد أضيفت إليه صفة "بال" مثل : أنا المكرم الضيف محمد، فيتعين أن يكون محمد عطف بيان."[6]

لذلك وضع النحويون علامات للتفرقة بينهما وهي على النحو التالي :

1. المهم في البدل هو الثاني والمهم في عطف البيان هو الأول.
2. عطف البيان لا يكون ضميرا ولا تابعا لضمير بخلاف البدل.
3. عطق البيان لا يخالف متبوعه في التعريف والتنكير.

---

[1] آل عمران : 97

[2] حاشية ابن حمدون، أبو العباس بن حمدون، ج2 ص 51

[3] البقرة : 2017

[4] حاشية ابن حمدون، أبو العباس بن حمدون، ج2 ص 52

[5] معاني النحو، السامرائي، ج3 ص 213 - 214

[6] الإعراب الميسر، محمد علي أبو العباس، ص 122

4. عطف البيان لا يكون جملة ولا تابعا لجملة بخلاف البدل.

5. عطف البيان لا يكون فعلا ولا تابعا لفعل بخلاف البدل.

4. التوكيد : /

يقول فاضل السامرائي في كتابه معاني النحو" التوكيد يفيد تقوية المؤكد وتمكينه في ذهن السامع وقلبه،"[1] مستشهدا في ذلك بقول الزمخشري في المفصل في علم العربية على أن " جدوى التأكيد أنك إذا كررت فقد كررت المؤكد، وما علق به في نفس السامع، ومكنته في قلبه وأمطت شبهة ربما خالجته، أو توهمت غفلة وذهابا عما أنت بصدده فأزلته."[2]

وهو أحد التوابع الأربعة، وفيه لغات فيقال توكيد وتأكيد فالأول مصدر لـ (وكد) والثاني مصدر لـ (أكد) والأول أفصح،[3] وهو قسمان : " **توكيد لفظي، وتوكيد معنوي،** فاللفظي : هو تكرار اللفظ الأول بعينه اعتناء به ويكون في الاسم، قال الله تعالى " كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلۡأَرۡضُ دَكّٗا دَكّٗا ﴿٢١﴾ "[4]، وفي الفعل مثل "نجح نجح محمد" وفي الحرف مثل "لا لا تهمل درسك"، وفي الجملة مثل " لا حول ولا قوة إلا بالله، لا حول ولا قوة إلا بالله." ... أما **التوكيد المعنوي** فهو : تابع يقرر أمر المتبوع في ذهن السامع، ويرفع عنه توهم أي احتمال غير مراد، وألفاظه " النفس والعين وكل وجميع وعامة وكلا وكلتا" ويشترط في التوكيد بالنفس والعين اشتمالهما على ضمير يطابق المؤكد في الافراد والتثنية والجمع وفي التذكير والتانيث."[5]

قال ابن حمدون في حاشيته " قسم يدل على إثبات الحقيقة ورفع المجاز، وقسم يدل على الإحاطة والشمول،"[6]ورفع المجاز عنده التقليل من حدته وليس إزالته من الأساس، والإحاطة عنده انتفاء أن يكون في هذا القسم إثبات للحقيقة أو رفع المجاز.

---

[1] معاني النحو، فاضل السامرائي، ج4 ص 131

[2] المفصل في علم العربية، الزمخشري، ت: محمود توفيق، مطبعة حجازي، القاهرة، دط، دت، ج2 ص 4

[3] حاشية ابن حمدون، أبو العباس بن حمدون، ج2 ص 23

[4] الفجر : 21

[5] الإعراب الميسر، محمد علي أبو العباس، ص 120

[6] حاشية ابن حمدون، أبو العباس بن حمدون، ج2 ص 23

أغراض التوكيد : /

تتحدد أغراضه تبعا لكل قسم منه وهو على النحو التالي :

التوكيد المعنوي : من خلال التعريف السابق له يتعين له غرضين هما :

1. **رفع احتمال إرادة غير المذكور** : وذلك بذكر ألفاظه؛ النفس والعين ومشتقاتهما مضافين إلى ضمير المؤكد، وذلك كما إذا قلت (رضيت البنت بالمهر) فقد يحتمل أن المراد : رضي أبوها أو وكيلها أو نحو ذلك. فإذا قلت (رضيت البنت نفسها بالمهر) فقد رفعت كل احتمال آخر عدا البنت،"[1]قال ابن الناظم : " تقول (جاء زيد نفسه) فترفع بذكر النفس احتمال كون الجائي رسول زيد أو خبره أو نحو ذلك ويصير به الكلام نصا على ما هو الظاهر منه، وكذا إذا قلت : لقيت زيدا عينه."[2]
2. **رفع احتمال عدم إرادة الشمول** : ويكون ذلك في قولنا مثلا : " أقبل الطلاب، فإن هذا القول يحتمل أنّ المقبلين هم أكثر الطلاب ، وليس فيه تنصيص على قصد العموم، والإحاطة، فإذا أردت التنصيص على قصد العموم، رفعت هذا الاحتمال فتقول : جاء الطلاب كلهم أو جميعهم."[3]

التوكيد اللفظي : وهو التوكيد بإعادة اللفظ كما ذكرنا سابقا لتقوية المعنى في نفس المتلقي، وله عدة أغراض أهمها :

1. **إزالة الغفلة وعد الإصغاء** : إعادة اللفظ عند المتكلم فيما عرف بالتوكيد اللفظي فيه ظنٌّ بأن المتلقي لم يصله الكلام؛ إما لكونه غافلا أو لعد إصغائه، لذلك جاء لإزالته، والتوكيد المعنوي لا ينفع في هذا المقام.[4]
2. **دفع الظن بالمتكلم عند السامع** : وذلك إذا ظن المتكلم أنّ السامع غلط، "لابد أن يكرر اللفظ الذي ظن غفلة السامع عنه، أو ظن أن السامع ظن به الغلط فيه، تكرارا لفظيا نحو (ضرب زيد زيد) و(ضرب ضرب زيد) ولا ينجع ههنا التكرار المعنوي، لأنك لو قلت (ضرب زيد نفسه)فربما ظن أنك أردت (ضرب عمرو) فقلت (نفسه)

[1] معاني النحو، فاضل السامرائي، ج4 ص 134

[2] شرح الفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 206

[3] معاني النحو، فاضل السامرائي، ج4 ص 138

[4] معاني النحو، فاضل السامرائي، ج4 ص 153

بناء على أنّ المذكور (عمرو). وكذا إن ظننت به الغفلة عن سماع لفظ (زيد)، فقولك (نفسه) لا ينفعك، وربما يكرر غير المنسوب والمنسوب إليه، لظنك غفلة السامع، او لرفع ظنه بك الغلط، أما في الحرف نحو (إن إن زيدا قائما) أو في الجملة نحو قوله تعالى :(فإن مع العسر يسرا إن مع العسر يسرا)"[1]

3. **دفع ظن التجوز** : وذلك في حالة ظن السامع ان المتكلم لم يقصد حقيقة ما تلفظ به، وإنما من باب التجاوز والمبالغة، حينها يكرر المتكلم اللفظ لإزالة هذا الظن،[2] وهو " أن يظن تجوزا في ذكر المنسوب ..وأنت تريد المبالغة، لا أن عين ذلك الفعل منسوب إليه، كما تقول (قتل زيد) وأنت تريد (ضرب ضربا شديدا)..فيجب أيضا تكرير اللفظ."[3]
4. **التهويل** : وذلك نحو قوله تعالى (وما أدراك ما يوم الدين ثم ما ادراك ما يوم الدين)، وقول رسول الله في الكبائر حين قال (ألا وشهادة الزور ألا وشهادة الزور).

توكيد الفعل بالنون : يؤكد المضارع بالنونين الخفيفة والثقيلة لتقوية وقوع الحدث في ذهن السامع؛ كما أنّ هذه الأداة تجعل للفعل للاستقبال لا غير، فهي لا تدخل على الحال،[4]وهما "من حروف المعاني ..ولا تدخلان إلا على الأفعال المستقبلة، خاصة وتؤثران فيها تأثيرين : تأثيرا في لفظها وتأثيرا في معناها، فتأثير اللفظ إخراج الفعل إلى البناء ..وتأثير المعنى إخلاص الفعل للاستقبال."[5]

[1] شرح الرضي على الكافية، ج1 ص 360
[2] معاني النحو، فاضل السامرائي، ج4 ص 154
[3] شرح الرضي على الكافية، ج1 ص 360
[4] الكتاب، سيبويه، ج1 ص 454
[5] شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، ج9 ص 37

المحاضرة الثانية عشر : أسلوب النداء

النداء : هو استدعاء للفت انتباه السامع بأداة ظاهرة أو مقدرة[1]تنوب عن فعل أنادي، هذه الأدوات " الهمزة، الياء، أيا، هيا، آ، أي، وا، ...منها ما يخص المنادى القريب وهو الهمزة، وإن كان المنادى بعيدا أو في حكمه كالنائم والساهي فله يا، وأي، ووا وهيا. "[2]

حذف حرف النداء : وجوَّز واضع اللغة الاستغناء عن حرف النداء للدلالة على غرض معين؛ أي "حذف حرف النداء وذلك فيما عدا المندوب والمستغاث والضمير مثل (يا إياك قد كفيتك)، والحذف في القرآن في قوله تعالى (يوسف أعرض عن هذا) والتقدير يا يوسف." [3]

أغراض حذف حرف النداء :

1. **الحذف للعجلة** : وذلك قصد الانتهاء من الكلام بسرعة، ويكون ذلك كثيرا في التحذير من الوقوع في المكروه، كلفت انتباهك لشخص على وشك الوقوع في كارثة.
2. **الحذف للإيجاز** : وذلك إذا توجب المقام الإيجاز في الكلام، كقوله تعالى "...قَالَ ٱبۡنَ أُمَّ إِنَّ ٱلۡقَوۡمَ ٱسۡتَضۡعَفُونِي ... ﴿١٥٠﴾ "[4]
3. **الحذف لقرب المنادى** : وذلك سواء كان المنادى القريب حقيقيا أو معنويا كقوله تعالى في سورة هود "... رَحۡمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَٰتُهُۥ عَلَيۡكُمۡ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِۚ إِنَّهُۥ حَمِيدٞ مَّجِيدٞ ﴿٧٣﴾ "[5]

إعراب المنادى :

إذا كان مفردا معرفة بني على ما يرفع به، نحو يا خالدُ ويا رجلُ بلا تنوين.[6]

المنادى العلم : وهو احد المفردين، وبني لمشابهته الضمير حيث لا يعقل أنّ المتكلم يقصد إفهام المنادى اسمه، وعليه فهو في حكم الضمير والضمير مبني لمشابهته الحرف من حيث اللفظ.

---

[1] ينظر : معاني النحو، فاضل السامرائي، ج4 ص 320

[2] الاعراب الميسر، محمد أبو العباس، ص 145-146

[3] الاعراب الميسر، محمد أبو العباس، ص 145-146

[4] الأعراف : 150

[5] هود : 73

[6] معاني النحو، فاضل السامرائي، ج4 ص 327

النكرة المقصودة : يبنى على الضم لأنك تقصد شخصا بعينه حتى وأنت تناديه باسم الجنس مثلا كقولك يا رجل مثلا.

المنادى المضاف أو الشبيه به أو نكرة غير مقصودة : أما هذا فمنصوب، وأما الشبيه بالمضاف كقولك (يا فاهما درسه).

المنادى العلم والنكرة المقصودة المبنيان على الضم معرفان دوما "ومما يقوي أنه معرفة ترك التنوين فيه"[1]، وقالوا " إن سبب بنائه على الضم أنه لو بني على الكسر لالتبس بالمنادى المضاف إلى ياء المتكلم عند حذف يائه اكتفاء بالكسرة، فإذا قلت (يا غلامِ) دلّ ذلك على أنه مضاف إلى ياء المتكلم بمعنى يا غلامي، قال تعالى (رب ارجعون) . ولو بني على الفتح لإلتبس به عند حذف الفه اكتفاء بالفتحة فقولك (يا غلامَ) معناه (يا غلامي) قال تعالى (قَالَ يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِيٓ ... ﴿٩٤﴾ "[2]، أي يا ابن أمي."[3]

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم : فيه أقوال

1. حذف الياء والاكتفاء بالكسرة وهو أقواها، نحو قوله تعالى (رب ابن لي عندك بيتا في الجنة). التحريم : 11
2. إثبات الياء نحو يا صاحبي.
3. فتح الياء نحو (يا غلاميَ) وقد تقلب الياء الفا (يا غلاما) وفي لغة أخرى تحذف الالف المنقلبة عن ياء المتكلم والاكتفاء بالفتحة نحو (يا غلامَ).[4]

الترخيم : يقول سيبويه " وفيه لغتانك لغة من ينتظر، ولغة من لا ينتظر، فتقول (يا أحمَ) في نداء (يا أحمد) على لغة من ينتظر، و(يا أحمُ) على لغة من لا ينتظر، ولا يتعلق بذلك أثر في المعنى لانهما لغتان، واللغة الأولى اكثر استعمالا."[1]

[1] الكتاب، سيبويه، ج1 ص311

[2] طه : 94

[3] معاني النحو، فاضل السامرائي، ج4 ص 328

[4] معاني النحو، فاضل السامرائي، ج4 ص 332

والغرض من الترخيم يكون من أجل الإسراع في الانتهاء من النداء.[2]

الاستغاثة : " هي نداء من يخلص من شدة او يعين على مشقة،[3]ويغلب فيه جر المنادى بلام مفتوحة وجوبا،[4]نحو (يا لخالد).

عناصر الاستغاثة :

1. **المستغاث** : وهو المستغاث به
2. **المستغاث له** : ويجر بلام مكسورة كقولنا (يا لله للمسلمين)
3. **المستغاث منه** : وهو المستنصر عليه ويجر بـ (من)[5]

الندبة : وهو المتفجع عليه، أو المتوجع منه،[6]كقولنا (وا محمداه) للأول وقولنا (واكبداه) للثاني.

[1] همع الهوامع وجمع الجوامع، السيوطي، ج1 ص 184

[2] شرح الكافية، الرضي، ج1 ص 160

[3] شرح التصريح على التوضيح، خالد عبد الله الازهري، ج2 ص 180

[4] معاني النحو، فاضل السامرائي، ج4 ص 335

[5] حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ج3 ص 165

[6] شرح التصريح على التوضيح، خالد عبد الله الازهري، ج2 ص 181

المحاضرة الثالثة عشر

أنواع الجمل (الجمل التي لها محل من الاعراب)

الجملة في اصطلاح النحويين :

تعدد تعريف الجملة في الدرس اللغوي العربي سواء القديم أو الحديث، ويرجع السبب في ذلك إلى الاتجاهات والمدارس المتشعبة التي انتمى إليها علماء اللغة؛ لاسيما المدرسة النقلية والمدرسة العقلية.

ولعل الاهتمام بالجملة راجع إلى كونها الوحدة الأساسية القابلة للدراسة للوصول إلى المعنى الذي يحتويه النص، وأول من عرف الجملة أو بالأحرى من تطرق إلى حدها سيبويه في الكتاب حين اعتبرها جزء من الكلام مستقلا بذاته؛ أي يحسن السكوت عليه، قال " ألا ترى أنك لو قلت (فيها عبد الله) حسن السكوت، وكان كلاما مستقيما كما حسن واستغنى في قولك هذا عبد الله."[1]
وقد عرفها المبرد بقوله " لأنّه [يقصد الفاعل] هو والفعل جملة يحسن السكوت عليها وتجب بها الفائدة للمخاطب، فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر، وإذا قلت : قام زيد بمنزلة قولك: القائم زيد."[2]

تقوم بعض الجمل مقام المفرد في الوظيفة النحوية، فالحال المفردة قد يعبر بها عن جملة، كقولنا : (جاء محمد مسرعا – جاء محمد يجري – جاء محمد وهو يجري) فالجملة الفعلية في المثال الثاني في محل نصب حال، وفي المثال الثالث الجملة الاسمية في محل نصب حال كذلك.

أقسام الجملة :

تتكون الجملة من المسند والمسند إليه، وهي قسمان :
إسناد اسمي / مكون من مبتدأ وخبر
إسناد فعلي / مكون من فاعل وفعل.

1 الكتاب، سيبويه، ج1 ص 88
2 المقتضب، المبرد، ت: محمد عضيمة، دط، دت، ج1 ص 8

الجمل التي لها محل من الاعراب هي :

1. **الجملة الواقعة خبرا** : الخبر في عرف النحاة هو الجزء المتمم للفائدة.

تكون الجملة الواقعة خبرا نائبة عن المفرد[1] الخبر المقدرة به، وتكون في محل الحالة الاعرابية للخبر المفرد؛ أي إذا كانت مثلا واقعة خبرا للمبتدأ كقولنا (العلم فوائده كثيرة) فإنّ محلها الإعرابي الرفع، أما إن كانت مثلا خبرا لكان فإنها تكون في محل نصب كون خبر كان المفرد منصوبا.

2. **الجملة الواقعة حال** : تنوب الجملة عن الحال المفرد إذا جاز لنا تأويلها به، كقولنا مثلا (جاء الولد يبكي – جاء باكيا)، والحال لفظة اختلف في جنسها فهناك من يؤنثها وهناك من يذكرها، فنقول " حال حسن وحال حسنة."[2]

ويشترط في الجملة الحالية أن تحتوي رابطا بينها وبين صاحبها، وتكون فعلية واسمية نحو قولنا (أتى الولد باكيا – أتى الولد يبكي – أتى الولد وهو يبكي)، كما جوز العلماء ان تكون الجملة فيه شرطية وهو ما نقله السيوطي عن ابن جني نحو قولنا (افعل هذا إن جاء زيد).[3]

وتكون الجملة الواقعة خبرا فعلية أو اسمية وهذه الأخيرة يشترط فيها الاقتران بالواو المسماة واو الحال[4].

3. **الجملة الواقعة مفعولا به** : وهي حسب تعريف فخر الدين قباوة المحكية بالقول أو بما هو مراد له شريطة ألاّ تقترن بحرف تفسير، أو أن تكون في محل نصب على فعل قلبي أو ما يحل محله أو بفعل من أفعال التحويل وما على شاكلته.[5]

المحكية بالقول أو ما يشبهه : وهي الواقعة بعد فعل (قال) ومشتقاته، واما ما يشبهه فهو كل فعل يتضمن معنى القول لا لفظه.[6] ومنه قول الشاعر عمر بن أبي ربيعة :

أقول لمن يبغي الشفاء : متى تجئْ بزينب تدركْ بعض ما أنت لامس

---

1 شرح المفصل، ابن يعيش، ج1 ص 88

2 المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، الفيومي، المكتبة العلمية، بيروت ج1 ص 157

3 همع الهوامع وجمع الجوامع، السيوطي، ج2 ص 248

4 دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ت: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1992، ج1 ص 142

5 ينظر : إعراب الجمل وأشباه الجمل، فخر الدين قباوة، دار القلم العربي، حلب، ط2، 1989، ص 165

6 إعراب الجمل وأشباه الجمل، شوقي المعري، دار الحارث، دمشق، ط1، 1998، ص99

فجملة (متى تجئ) مقولة القول ..

ومن أمثلة مشتقات الفعل قول الشاعر أبي حية النميري :

وقائلة : لولا الهوى ما تجشمت به نحوكم عبرُ السفار طليح

جملة (لولا الهوى) في محل نصب مفعول به.

أما ما هو بمقام الفعل في المعنى لا في اللفظ، فقوله تعالى " ونادى نوح ابنه وكان في معزل : يا بنيّ اركب معنا) . فجملة (يا بنيّ اركب معنا) في محل نصب مفعول به للفعل نادى الذي بمعنى قال.[1]

4. **الجملة الواقعة مضافا إليه:** وهي الجملة التي " محلها الجر وتقدر بمصدر من معناها ومن أجل ذلك لا يعود منها ضمير إلى مضاف إليها كما لا يعود من المصدر. فإن سمع ذلك عدّ نادرا."[2] وتقع بعد ظروف الزمان والمكان ويصح تأويلها بمفرد وإن لم تسبق بحرف مصدري.[3] ولم يرد في كلام العرب أن أضيف إلى الجملة الشرطية، حيث لم يسمع ما مثاله : أكرمتك إذ من يأتنا نكرمه. وقالوا العلة في منع ذلك أنّ الظرف إذا أضيف إلى الجملة أحدث فيها معنى جديدا. نعني أنه يصيرها مصدرا ليضاف إليه فإن قدرت معنى تلك العبارة بـ : أكرمتك وقت إكرامنا من يأتنا، افتقدت معنى الشرط، ونزعت عن أداته ما لها من الصدارة."[4]

المضاف إلى الجمل :

1. **إذ** : تضاف (إذ) إلى الجمل وجوبا، وهي للزمن الماضي عموما إن لم ترد قرينة بعكس ذلك؛ أي أن تكون للمستقبل، ومن الأمثلة عن ذلك قول جرير :

حيّ المنازل إذ لا نبتغي بدلا بالدار دارا ولا الجيران جيرانا

ومن الأمثلة على الجملة الاسمية المضافة إليها قوله تعالى (واذكروا إذ أنتم قليل).

إذا : ظرفية شرطية غير جازمة متعلقة بجوابها، وتضاف إلى الجملة الاسمية

[1] ينظر : إعراب الجمل وأشباه الجمل، شوقي المعري، ص101

[2] الجمل التي لها محل من الإعراب، رسالة ماجستير، إيمان حسن جاد الله، جامعة أم درمان الإسلامية، 2013، ص 78

[3] إعراب الجمل وأشباه الجمل، شوقي المعري، ص 108

[4] إعراب الجمل وأشباه الجمل، فخر الدين قباوة، ص 200

ومن الأمثلة على ذلك قول الشاعر أبي ذؤيب الهذلي[1] :

والنفس راغبة إذا رغبتها وإذا ترد إلى قليل تقنع

لمَّا : وهي مثل إذا ظرفية شرطية غير جازمة، وتدل على الحين كما تفيد وجود الشيء لوجود آخر، وتحتاج لجملتين؛ جملة الشرط وجملة جواب الشرط.

كقول الشاعر : **وكنَّا عقدنا عقدة الوصل بيننا فلما تواثقنا شددت وحلّت**

5. **الجملة الواقعة جواب الشرط الجازم** : وهي الجملة التي تكون جوابا لـ : إن، إذما، من، ما، مهما، كيفما، أيّان، أنّى، حيثما، أينما، أي، ولا تتصدر بمفرد يجزم لفظا وهو المضارع المجرد من لن، وقد، وما، والسين، وسوف، أو محلا كالفعل الماضي المتصرف المتجرد من : قد وما ولا،[2] كم يجب أن تقترن بالفاء أو بإذا الفجائية، واقترانها بالفاء يستوجب وكونها جملة اسمية أو طلبية أو فعلها جامد أو مقرونة بقد.[3]

الجملة الاسمية :

كقول الشاعر : وإن يكن ذاك مقدارا أصبت به **فسيرة الدهر** تعويج وتقويم

فجملة (سيرة الدهر تعويج) في محل جزم جواب الشرط.[4]

الجملة الطلبية :

تكون في الامر، والنهي، والدعاء، والاستفهام، والعرض، والتخصيص، والتنمي، والترجي

ومنه قول الشاعر : فيا رب إذ صيرت ليلى هي المنى فزِنّي بعيـــنها كما زنتها ليا

وإلا ف**بغضها** إلي وأهـــــــلها فإني بليلى قد لقيت الدواهيا

فالجملة (بغضها) جواب الشرط إن في إلا المؤلفة من إن الشرطية ولا النافية.[5]

الجملة الفعلية التي فعلها جامد :

وهي الأفعال التي لا تتصرف كعسى وليس ونعم وبئس وحبذا ولا حبذا.

كقول الشاعر : فإن أحي أو أهلك **فلست بزائل** لكم حافظا ما بلّ ريق لسانيا

[1] الجمل التي لها محل من الإعراب، إيمان حسن جاد الله، ص 80

[2] الجمل التي لها محل من الإعراب، إيمان حسن جاد الله، ص 80

[3] إعراب الجمل وأشباه الجمل، شوقي المعري، ص 118

[4] إعراب الجمل وأشباه الجمل، شوقي المعري، ص 118

[5] إعراب الجمل وأشباه الجمل، شوقي المعري، ص 119

فالجملة (لست بزائل) ولقعة في محل جزم جواب الشرط لـ(إن)[1]

الجملة الفعلية المصدرة بـ(قد) :

كقول الشاعر : ومن يك لا يبقى على النأي وده **فقد زودت** زادا عميرة باقيا

فجملة زودت في محل جزم جواب الشرط.[2]

6. الجملة التابعة لمفرد :

تتبع الجملة المفرد في العطف والبدل والصفة. أما التوكيد فلا ذكر له لأن الجملة لا تؤكد المفرد،[3]واما عطف البيان فيحمل على البدل وقد أنكر الجمهور وقوع الجملة عطف بيان.[4]

الجملة المعطوفة : تعطف الجملة بالحرف على مفرد يشبه الفعل كالمشتق والمصدر الصريح

كقوله تعالى : (أو لم يروا إلى الطير فوقهم صافت ويقبضن)

جملة يقبضن في محل نصب والتقدير قابضات.

الجملة البدل : تبدل الجملة من البدل إذا كانت اوفى منه دلالة على المعنى المراد.

كقول الشاعر : وقد كنت ذا مال كثير وإخوة فقد تركوني واحدا **لا أخا ليا**

أبدلت جملة (لا أخا ليا) من واحدن فهي في محل نصب.

الجملة الصفة : وهي الجملة الخبرية تأتي بعد نكرة محضة أو غير محضة،[5]

كقوله تعالى (أنفقوا مما رزقناكم من قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة)

وصف اليوم بالجملة التي بعدها فهي في محل رفع.

7. الجملة التابعة لملة لها محل من الإعراب : وهي في الحالات السابقة.

[1] إعراب الجمل وأشباه الجمل، شوقي المعري، ص 120

[2] إعراب الجمل وأشباه الجمل، شوقي المعري، ص 121

[3] حاشية الدسوقي على متن مغني اللبي، الدسوقي، ج2 ص 78

[4] إعراب الجمل وأشباه الجمل، فخر الدين قباوة، ص 241

[5] إعراب الجمل وأشباه الجمل، فخر الدين قباوة، ص 250

المحاضرة الرابعة عشر

أنواع الجمل (الجمل التي لا محل لها من الاعراب)

يقول الأستاذ فخر الدين قباوة " الأصل في الجمل ألا تخضع لعوامل الإعراب لأنها مركبة ولا يمكن ان تظهر عليها علامات الإعراب،"[1]وقد اختلف النحويون في ضبط تعدادها إلا أنّ الراجح عندهم هي سبع حسب ما اقره ابن هشام،[2]بخلاف أبي حيان الذي زاد على ذلك قرابة الضعف فهو يرى انها اثنتي عشرة جملة.[3]

1. **الجملة الابتدائية** : وهي الجملة التي لسابق لها مرتبط بها.

كقول الشاعر : بينما الناس على عليائها إذ **هووا** في هوة فيها فغاروا

(هووا) جملة ابتدائية لأن (بين) الذي ابتدأت به الجملة ظرف لها أي معمولها.[4]

2. **الجملة الاستئنافية** : الاستئناف لغة هو الابتداء من جديد،[5]لذلك وجب الفصل بينها وبين ما قبلها لفك الرباط العاملي بينهما فكا صناعيا.[6]

كقوله تعالى (سيروا في الأرض فانظروا كيف بدأ الخلق ثم الله ينشئ النشأة الآخرة)

فجملة (ينشئ النشأة الآخرة) جملة استئنافية.

3. **الجملة التعليلية** : وهي التي تقع في أثناء الكلام تعليلا لما قبلها.

ومنه قوله تعالى (وصل عليهم إنّ صلاتك سكن لهم).

4. **الجملة الاعتراضية** : هي التي تعترض بين شيئين متلازمين، لتقوية المعنى.

ومنه قول الشاعر : وفيهن **والأيام يعثرن بالفتى** نوادب لا يمللنه ونوائح

فجملة (والأيم يعثرن بالفتى) اعتراضية وقعت بين الخبر المقدم والمبتدأ المؤخر.

---

[1] إعراب الجمل وأشباه الجمل، فخر الدين قباوة، ص 36

[2] مغني اللبيب، ابن هشام الأنصاري، ص 427

[3] الأشباه والنظائر، السيوطي، ج2 ص 17

[4] الطرائف الأبدية، الميمني، القاهرة، 1937، ص11

[5] همع الهوامع وجمع الجوامع، السيوطي، ج2 ص 61

[6] جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، ، ت: عبد المنعم خفاجة، المكتبة العصرية، بيروت، ط30، 1994، ج3 ص289

5. **الجملة الواقعة صلة الموصول** : والمقصود بالموصول الأسماء الموصولة المبهمة في تكتسب التعريف من صلتها. كقوله تعالى (قد أفلح من تزكى) فجملة (تزكى) صـــلة الحرف الموصول (من).

6. **الجملة التفسيرية** : وكثيرا ما تكون مقترنة بأي كقولنا مثلا (أشرت إليه؛ أي اذهب) فجملة اذهب تفسيرية لما قبلها.

7. **الجملة الواقعة جوابا للقسم** : كقوله تعالى (والقرآن الحكيم إنك لمن المرسلين) جملة إنك لمن المرسلين جوابا للقسم السابق.

المصادر والمراجع : /

القرآن الكريم

1 أخبار النحويين البصريين ـ السيرافي ـ ت: طه الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، مطبعة ألبابي الحلبي ـ مصر، ط1، 1955،

1 ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، ت : مصطفى النماس، ط1، 1984،

1 أصول التفكير النحوي عند العرب، علي أبو المكارم ، منشورات الجامعة الليبية 1973،

1 إعراب القرآن، للنحاس، ت: زهير غازي، مطبعة العاني، بغداد، دط، 1977،

1 الاتقان في علوم القرآن، السيوطي،

1 الأصول في النحو، ابن السراج،

1 الاعراب الميسر، محمد علي أبو العباس، دار الطلائع للنشر والتوزيع، القاهرة، دط، 1998،

1 الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، ت: محمد عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط4، 1961،

1 الايضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، ت : موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف، العراق،

1 التطبيق النحوي، الدكتور عبده الراجحي،

1 التعريفات، الشريف الجرجاني، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، دط، دت،

1 التعريفات، الشريف الجرجاني، مكتبة لبنان، بيروت،

1 الجنى الداني في حروف المعاني

1 الخصائص، ابن جني، ت : محمد علي النجار، المكتبة العلمية، دار الكتب المصرية، القاهرة،

1 الزجاجي ومذهبه في النحو ، عبد الحسين المبارك مطبعة جامعة البصرة ـ 1982

1 الكتاب، سيبويه، ت: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، 1991،

1 اللامات، الزجاجي، ص 43

1 اللمع، ابن جني،

1 المدارس النحوية، خديجة الحديثي، مطبعة جامعة بغداد، 1986،

1 المدارس النحوية، شوقي ضيف ـ دار المعارف، مصر ،

1 المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسي، ت: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1985،

1 المفصل في علم العربية، الزمخشري، ت: فخر صالح قدارة، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2004،

1 المقتضب ـ المبرد ـ تح عبد الخالق عظيمة ـ عالم الكتب ـ بيروت .

1 المقتضب، المبرد، ت: عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، دط، 1966،

1 الموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد الأفغاني،

1 النجوم الزاهرة، ابن تغري بردي، دار الكتب المصرية 1932 ، ص ج1، ص 303

1 أمالي بن الحاجب، ابن الحاجب، ت هادي حسن حمودة، مكتبة النهضة العربية، عالم الكتب، ط1، 1975،

1 أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت،

1 أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الانصاري، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، دط، دت،

1 بدائع الفوائد، ابن قيم الجوزية، ت : إدارة الطباعة المنيرية، دار الكتاب العربي، بيروت، دط، دت،

1 تاريخ آداب اللغة العربية، جرجي زيدان،

1 تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، ت : محمد كامل بركات، دار الكتب العربية للطباعة والنشر، القاهرة،

1 تطور الدرس العربي ـ د . حسن عون ـ معهد الجامعة العربية، القاهرة 1970 ـ ،ص 80

1 تعليق الفرائد، الدماميني، ج2 ص 362

[1] تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، ت: عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة دار الفيحاء، دمشق، ط2، 1998،

[1] تلقين المتعلم من النحو، ابن قتيبة، ت: جمال عبد العاطي، مطبعة أبناء وهبة حسان، القاهرة، ط1، 1989،

1 جمهرة اللغة، ابن دريد، ت : د. رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين،بيروت، 1987،

[1] حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ت : طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوقيفية، القاهرة،

1 دراسات في اللغتين السريانية والعربية، د . إبراهيم السامرائي، دار الجيل ـ بيروت ، 1985 ،

1 دلائل الاعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ت: محمد التركزي، دار المعارف، بيروت، دط، 1978، ص ف

1 دور الرتبة في الظاهرة النحوية – المنزلة والموقع - ، د. عزام محمد ذيب إشريدة، دار الفرقان، عمان، ط1، 2004،

[1] رسالة الحدود، الرماني، ت: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، دط، 1982، ص68

1 رسائل ابن حزم الأندلسي ـ تح د . إحسان عباس ـ بيروت . ج3، ص164

[1] رصف المباني في حروف المعاني ص 101

1 شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ت : محمد عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000،

1 شرح الاشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، ج1 ص 199

1 شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الاستراباذي، ت : يوسف حسن، منشورات جامعة بنغازي، ليبيا، دط، دت،

[1] شرح الكافية، الرضي الاستربادي،

[1] شرح المفصل في صنعة الاعراب (التخمير)، القاسم بن الحسين الخوارزمي، ت : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الاسلامي، مكة، ط1، 1990،

1 شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، ت : د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001،

1 شرح عمدة الحافظ، 172 وما بعدها

1 شرح قطر الندى وبل الصدى،124

1 شرخ التسهيل، 283/1

1 صحيح مسلم

1 ضحى الاسلام، أحمد أمين، دار الفكر العربي، بيروت، ط10، دت، ج1، ص 245

1 طبقات النحويين واللغويين ـ أبو بكر الزبيدي ـ ت : أبو الفضل إبراهيم ـ دار المعارف، مصر، ص 27

1 علل النحو، للزجاج، ص 369

1 في التفكير النحوي عند العرب، ـ د . زهير زاهد ـ ط ـ بيروت 1986،

1 قضايا الاسناد في الجملة العربية، رسالة ما جستير، ط. علي كنعان بشير، إ : د.طلال الطوبجي، جامعة الموصل، 2006،

1 كتاب الأصول في النحو ـ أبو بكر السراج ـ د . عبد الحسين ألفتلي ـ النجف 1973،ج1، ص 38

[1] كشف المشكل، الحيدرة اليمني، ص 447

1 لسان العرب، ابن منظور، ت : عبد الله علي الكبير وآخروون، دار المعارف، القاهرة، ج6، ص 4371

1 مراتب النحويين، أبو الطيب اللغوي، ت : محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ط2، 1974، ص 24

[1] مصابيح المغني ص 214

1 معاني القرآن، الأخفش، ت: فائز فارس، دار البشير، ط2، 1981،

1 معاني القرآن، الفراء، دت، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1980،

[1] معاني النحو، فاضل السامرائي، دار الفكر، الأردن، ط1، 2000،

1 معجم الأدباء، ج19، ص 220

[1] معجم العين، الفراهيدي، ت: مهدي المخزومي وآخر، دار الشؤون الثقافية، بغداد، دط، 1986، ج5، ص 355

1 مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، ت : بركات يوسف، شركة دار الارقم، بيروت، ط1، 1999،

1 مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، لابن هشام الانصاري، ت:عبد اللطيف الخطيب، التراث العربي، الكويت، ط1، 2000
1 مفتاح العلوم، السكاكي، مطبعو مصطفى الحلبي، مصر، ط1، 1937،
1 نزهة الالباء في طبقات الأدباء ـ ابن الانباري ـ تح السامرائي ـ مكتبة الأندلس ـ بغداد 1970.
1 نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه، جيرارتروبو، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني - العدد الأول المجلد الأول 1978
1 همع الهوامع وجمع الجوامع، السيوطي، ج1 ص 132
1 همع الهوامع وجمع الجوامع، السيوطي، مطبعة السعادة،
1 الواضح ـ أبو بكر الزبيدي ـ ت: عبد الكريم خليفة ـ منشورات الجامعة الأردنية 1962
1 الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري، مطبعة البابي مصطفى البابي الحلبي، مصر، 1948
1 الموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد الأفغاني،
1 لسان العرب، ابن منظور، ت : عامر احمد حيدر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2003،
1 حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، مطبعة دار إحياء الكتب العربية،
1 فتح الباري
1 إعراب الجمل وأشباه الجمل، شوقي المعري، دار الحارث، دمشق، ط1، 1998،
1 إعراب الجمل وأشباه الجمل، فخر الدين قباوة، دار القلم العربي، حلب، ط2، 1989،
1 الجمل التي لها محل من الإعراب، رسالة ماجستير، إيمان حسن جاد الله، جامعة أم درمان الإسلامية، 2013،
1 الطرائف الأبدية، الميمني، القاهرة، 1937،
1 المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، الفيومي، المكتبة العلمية، بيروت
1 المفصل في علم العربية، الزمخشري، ت: محمود توفيق، مطبعة حجازي، القاهرة، دط، دت،
1 جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، ، ت: عبد المنعم خفاجة، المكتبة العصرية، بيروت، ط30، 1994،
1 حاشية ابن حمدون، أبو العباس بن حمدون، تعليق : عبد الرحمن المكودي، دار الفكر، بيروت، دط، 2008، ج2 ص 11
1 دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ت: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1992،
1 دليل السالك إلى ألفية ابن مالك،